الأمم المتحدة

CEDAW/C/CHN/5-6

Distr :.General
10 June 2004
Arabic
Original: Chinese

# اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

**اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة**

## النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

### التقارير الدورية المجمعة الخامسة والسادسة للدول الأطراف

## الصين*

تقدم جمهورية الصين الشعبية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بموجب هذه الوثيقة التقريرين الدوريين المجمعين الخامس والسادس عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المشار إليها فيما بعد بالاتفاقية) وفقا للفقرة ١ من المادة ١٨ من الاتفاقية.

ويضم هذا التقرير ثلاثة أجزاء، ويتناول الجزء الرئيسي (هذه الوثيقة) تحديثا لتنفيذ الحكومة الصينية للاتفاقية أثناء فترة الأربع سنوات ونصف من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ والإضافة ١ (الوثيقة CEDAW/C/CHN/5-6/Add.1)، وهي بيان مقدم من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية بشأن تنفيذ الاتفاقية في المنطقة؛ والإضافة ٢ (الوثيقة CEDAW/C/CHN/5-6/Add.2)، وهي بيان مقدم من منطقة ماكاو الصيني الإدارية الخاصة بشأن تنفيذ الاتفاقية في ذلك الإقليم. وجرى إعداد التقرير وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان الدولية (الوثيقة HRI/GEN/2/Rev.1/Add.2) التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

* يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي. تسلمت الأمانة العامة التقريران الدوريان المجمعان الخامس والسادس للصين في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة الصين، انظر CEDAW/C/5/Add.14، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الثالثة. وللاطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة الصين، انظر CEDAW/C/13/Add.26، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الحادية عشرة. وللاطلاع على التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع المقدمين من حكومة الصين، انظر CEDAW/C/CHN/3-4 و CEDAW/C/CHN/3-4/Add.1 و Add.2، اللذين نظرت فيهما اللجنة في دورتها العشرين.

# الجزء الأول

## مقدمة

عملا بالمادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المشار إليها فيما بعد بالاتفاقية)، فإن التقرير الحالي المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة هو تقريرا الصين الدوريان المجمعان الخامس والسادس بشأن تنفيذ الاتفاقية.

وأعدت التقرير لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة، وهي جهاز الحكومة الوطنية للصين المسؤول عن شؤون الطفل والمرأة. واشتركت المؤسسات والوكالات الحكومية التالية في إعداد التقرير: المؤتمر الشعبي الوطني، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التعليم، ووزارة العلم والتكنولوجيا، ولجنة الدولة للشؤون الإثنية، ووزارة الأمن العام، ووزارة الشؤون المدنية، ووزارة العدل، ووزارة شؤون الأفراد، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة (وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي سابقا)، ووزارة الصحة، واللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة (لجنة الدولة لتنظيم الأسرة سابقا)، والمكتب الوطني للإحصاء، ومكتب المجموعة القيادية للتنمية والتخفيض من حدة الفقر التابع لمجلس الدولة، والإدارة العامة للرياضة. وسعت لجنة العمل على نطاق واسع أثناء إعداد التقرير إلى الحصول على مدخلات من المجتمع المدني. والاتحاد النسائي لعموم الصين، واتحاد النقابات العمالية لعموم الصين، والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومعهد الصين للمرأة، ورابطة الصين لمنظمات المشاريع، ورابطة الصين للقاضيات، ومعهد الصين لدراسات المرأة، وغيرها من المنظمات ومعاهد البحوث الوطنية غير الحكومية، كلها قدمت أيضا معلومات وإحصاءات ذات صلة. وأجرت لجنة العمل مناقشات مع هذه المؤسسات والمنظمات وأدرجت اقتراحاتها، وقد وافقت تلك المؤسسات والمنظمات على التقرير وأيدته.

ويقدم التقرير تحديثا لتنفيذ الصين للاتفاقية أثناء فترة الأربع سنوات ونصف من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى نهاية عام ٢٠٠٢. وينقسم التقرير إلى جزأين، الجزء الأول لمحة عامة للخطوات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة الصينية والمجتمع ككل للقضاء على التمييز ضد المرأة وآخر التطورات في هذا المجال، بما في ذلك تنفيذ منهاج عمل بيجين ومتابعة الوثائق الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠٠٠ المعنية بالمرأة، ويقدم الجزء الثاني معلومات مفصلة بشأن تنفيذ فرادى مواد الاتفاقية. وما زال تقريرا الصين الدوريان المجمعان الثالث والرابع (الوثيقة CEDAW/C/CHN/3-4) صالحين. والتقرير الحالي مُعد عملا بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في معاهدات حقوق

الإنسان الدولية (الوثيقة HRI/GEN/2/Rev.1/Add.2) التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وترغب الحكومة الصينية في أن تؤكد من جديد أنها ما زالت متحفظة على الفقرة ١ من المادة ٢٩ من الاتفاقية.

وتنفيذ الاتفاقية في منطقتي هونغ كونغ وماكاو الصينيتين الإداريتين الخاصتين يرد في إضافتين لهذا التقرير (الوثيقة CEDAW/C/CHN/5-6/Adds. 1 and 2).

## لمحة عامة

تؤكد الحكومة الصينية دائما أن المساواة بين الجنسين مقياس هام لتنمية أي مجتمع. وتلتزم الحكومة منذ سنوات عديدة بتنمية المرأة والنهوض بها، جاعلة من تعزيز وإدراك المساواة بين الجنسين سياسة أساسية للدولة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية للبلد.

وترى الحكومة الصينية أيضا أن تنمية المرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنهوض بالمجتمع ككل. وتتصل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة اتصالا قويا بتحسين البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي لازمة لبقاء المرأة. والتنمية الاقتصادية النشيطة والقضاء على الفقر وتعزيز التقدم الاجتماعي الشامل متطلبات أساسية تهيئ الفرصة لكي تشارك المرأة على نطاق أوسع ولكي يجري التوصل إلى المساواة في الحقوق.

ووفقا للتعداد السكاني الوطني الخامس للصين، بلغ مجموع سكانها عام ٢٠٠٠: ١ ٢٩٥,٣٣ مليون نسمة، كان منهم ١ ٢٦٥,٨٣ مليون نسمة في الصين القارية. ومقارنة بالتعداد السكاني الرابع (١٩٩٠)، زاد السكان ١٣٢,١٥ مليون نسمة، أو ١١,٦٦ في المائة، بمعدل نمو سنوي ١,٠٧ في المائة. وكان عدد الذكور من سكان الصين القارية ٦٥٣,٥٥ مليون نسمة، أي ٥١,٦٣ في المائة، بينما بلغ عدد الإناث ٦١٢,٢٨ مليون نسمة، أي ٤٨,٣٧ في المائة؛ وكانت النسبة بين الجنسين (الأنثى = ١٠٠) ١٠٦,٧٤؛ منها ١ ١٥٩,٤٠ مليون نسمة، أي ٩١,٥٩ في المائة من قومية هان، و ١٠٦,٤٣ مليون نسمة، أي ٨,٤١ في المائة من أفراد الأقليات القومية (٥٥ أقلية). وقد زاد عدد السكان من قومية هان بنسبة ١١,٢٢ في المائة، بينما زاد عدد سكان الأقليات القومية بنسبة ١٦,٧٠ في المائة، وذلك مقارنة بالتعداد السكاني الرابع. وكانت نسبة ٢٢,٨٩ في المائة من مجموع السكان تقع في الفئة العمرية صفر – ١٤، مما يشكل نقصا نسبته ٤,٨٠ في المائة؛ وكانت نسبة ٦,٩٦ في المائة تقع في الفئة العمرية ٦٥ فأكثر، بزيادة نسبتها ١,٣٩ في المائة؛ وكان عدد الأميين ٨٥,٠٧ مليون نسمة، أي ٦,٧٢ في المائة (أي الأفراد الذين يتعدى عمرهم ١٥ سنة

ولا يستطيعون القراءة أو يستطيعون القراءة قليلا جدا)، مما يشكل نقصا نسبته ٩,١٦ في المائة؛ وكان ٤٥٥,٩٤ مليون نسمة، أي ٣٦,٠٩ في المائة من سكان الحضر، بينما كان ٨٠٧,٣٩ مليون نسمة، أي ٦٣,٩١ في المائة من سكان الريف، مما يشكل زيادة بنسبة ٩,٨٦ في المائة في سكان الحضر.

ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٨، وأثناء القيام بعملية تنفيذ الخطوط العامة للخطة الخمسية التاسعة لجمهورية الصين الشعبية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأهداف طويلة الأجل لعام ٢٠١٠، اضطلعت الحكومة الصينية بتطوير وتنفيذ مجموعة من القوانين واللوائح وتدابير السياسات، مع الأخذ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسقة والمستدامة كاستراتيجية وطنية لها والاسترشاد بمبدأ التقدم المادي والروحي في نفس الوقت، وذلك بغية التيسير الفعال للتنمية المستدامة والسريعة والسليمة للاقتصاد الوطني، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء على نحو أسرع، وتحسين البيئة، وإرساء نظام أساسي للضمان الاجتماعي، وإجراء المزيد من الإصلاح والتطوير في قطاع الصحة، وتطبيق التعليم الإلزامي بشكل عام والقضاء على الأمية، وتحسين مستويات المعيشة لجميع السكان، مع تعزيز النهوض بالمرأة والطفل في الوقت ذاته، والسعي إلى تحويل المنجزات في مجال التنمية الاقتصادية إلى تقدم اجتماعي في وقت مناسب. وعندما ترسم الحكومة الصينية السياسات الكلية للدولة، فإنها تلتزم بدقة بمبدأ المشاركة المتساوية وتسعى إلى تحقيق التنمية العامة والمنافع المتبادلة للرجل والمرأة، كما تؤكد أن لجميع المواطنين – بغض النظر عن نوع الجنس – الحق في أن يشاركوا في الشؤون الوطنية وفي حياة المجتمع، وتشجع الرجال والنساء على العمل معا على تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية. وخطة الصين الخمسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تلتزم بوضوح بتنفيذ برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) وبرنامج تنمية الطفل الصيني (٢٠٠١-٢٠١٠) من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة والطفل.

وكانت الصين ضمن أول الدول الأطراف التي انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحرصا من الحكومة الصينية على مكافحة التمييز ضد المرأة والقضاء عليه، وأخذا في الاعتبار بظروف الصين وسماتها الخاصة، فإنها تواصل سن وتنقيح القوانين واللوائح المتعلقة بحماية حقوق المرأة وفقا لمبادئ الاتفاقية وغيرها من القوانين واللوائح الدولية ذات الصلة. وترسم الحكومة أيضا استراتيجية لتنمية المرأة تتضمن خطة التنمية الوطنية، كما تعبئ جميع قطاعات المجتمع بحيث تتخذ مجموعة من التدابير والأعمال التي تعلي من شأن مصالح المرأة وتحافظ على تلك المصالح بطريقة فعالة.

وبعد أن نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أثناء دورتها العشرين المنعقدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في تقريري الصين الدوريين المجمعين الثالث والرابع بشأن تنفيذ الاتفاقية، علقت الحكومة الصينية أهمية كبرى على رأي اللجنة وتعليقاتها الختامية واتخذت الخطوات الرئيسية التالية وفقا لمبادئ الاتفاقية وعلى أساس توصيات اللجنة:

- قامت لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة، وهي جهاز الصين الحكومي المسؤول عن النهوض بالمرأة، بعقد دورة خاصة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٩ لكي تحلل بدقة آراء اللجنة وشواغلها وتوصياتها. وإذ أخذت اللجنة في الحسبان بالتحديات والعقبات التي تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقية، فإنها سعت إلى التعرف على طرق إدماج الاستراتيجيات والتدابير ذات الصلة ضمن تشريع جديد وبرامج للتنمية من أجل النساء والأطفال. وجمعت هذه الدورة الخاصة ما بين الإدارات الحكومية والمجموعات الشعبية ومؤسسات البحث، بالإضافة إلى الخبراء والعلماء.

- وبناء على الأحكام ذات الصلة للاتفاقية وشواغل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، عهدت لجنة العمل الوطنية بمهام محددة إلى أعضائها (ويتضمنون ٢٤ إدارة حكومية وخمس منظمات وطنية غير حكومية)، وطلبت إلى هؤلاء الأعضاء صياغة سياسات وأهداف وتدابير ملموسة، كل منهم في مجاله وبذل الجهود لمعالجة القضايا والتحديات ذات الأولوية، وتنسيق الموارد الحكومية بغية تقديم الدعم المالي اللازم للاضطلاع بالجهود الرامية إلى معالجة تلك القضايا.

- وحرصا من الحكومة الصينية على تدعيم الاستراتيجية الأساسية لـ ''حكم البلد وفقا للقانون وبناء بلد اشتراكي في ظل سيادة القانون''، فإنها تبذل جهودا مستمرة لسن القوانين واللوائح وتنقيحها في ظل خلفية القضايا المستجدة المتعلقة بحقوق المرأة ومصالحها. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٨، سنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني أو عدلت على التوالي، ضمن جملة أمور، قانون التبني لجمهورية الصين الشعبية، وقانون الزواج لجمهورية الصين الشعبية، وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن منع جناح الأحداث، وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن السكان وتنظيم الأسرة، وقانون نقابات العمال لجمهورية الصين الشعبية، مما يدعم حماية حقوق المرأة فيما يتعلق بسبل العيش، والتنمية، والصحة، والتعليم، والتوظف، والزواج والأسرة، والصحة الإنجابية، بما يتسق ومبادئ المساواة بين الجنسين و''الأطفال أولا''. وقد اعتمد مجلس الدولة لوائح تتعلق بالقضايا المستجدة بشأن المساواة في الحقوق للمرأة فيما

يختص بالتعاقد على الأراضي الريفية، وتتيح هذه اللوائح المساواة في الحقوق والمصالح للمرأة والرجل في ذلك المجال. وأصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني في آب/أغسطس ٢٠٠٢ قانون تعاقدات الأراضي الريفية لجمهورية الصين الشعبية، الذي يتضمن أحكاما خاصة لحماية حقوق المرأة ومصالحها فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي واستخدامها.

- واستهلت الحكومة الصينية بصفة رسمية برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) في أيار/مايو ٢٠٠١، وذلك ضمن جهود الحكومة المبذولة لتنفيذ منهاج عمل بيجين والوثائق الناتجة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المرأة، وعلى أساس رصد وتقييم تنفيذ البرنامج الأول لتنمية المرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠). ويتضمن برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) الأهداف العامة للمساواة بين الجنسين، مما يجعلها سياسة أساسية للدولة تعزز التقدم الاجتماعي الوطني. وجرى إعطاء الأولوية في التنمية لستة مجالات محددة، هي المرأة والاقتصاد، ومشاركة المرأة في صنع القرار والإدارة، والمرأة والتعليم، والمرأة والصحة، والمرأة والقانون، والمرأة والبيئة. وفي نفس الوقت، وضعت الحكومة الصينية برنامجا لتنمية الطفل الصيني (٢٠٠١-٢٠١٠)، ويدعو هذا البرنامج إلى إدماج روح المساواة بين الجنسين في مضمون الأنشطة التعليمية، مما يحمي بفعالية حق الفتاة في التعليم ويقضي قضاء تاما على جميع السياسات والتدابير التي تمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة. ووفقا لذلك، وضعت إدارات الحكومة ذات الصلة وجميع الحكومات المحلية على صعيد المقاطعات خطط التنفيذ واتخذت مبادرات التنمية الخاصة بكل منها على أساس الأهداف العامة للبرنامج ومقاصده الرئيسية واستراتيجياته وتدابيره، كما أخذت في الحسبان في نفس الوقت بالواقع الإداري والمحلي، بحيث تعزز أهمية تلك الخطط والمبادرات وإمكان تنفيذها.

- وحرصا على كفالة تنفيذ القوانين والأنظمة التي تعزز المساواة بين الجنسين، قام المؤتمر الشعبي الوطني ولجانه العاملة ذات الصلة بتكثيف جهودهما المتعلقة بالرصد والبحوث بشأن تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق ومصالح المرأة. وفي عام ٢٠٠٢، وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإعلان قانون جمهورية الصين الشعبية لحماية حقوق ومصالح المرأة (المشار إليه فيما بعد باسم قانون حماية المرأة)، اضطلعت اللجان العاملة ذات الصلة التابعة للمؤتمر الشعبي الوطني باستعراض تنفيذ القانون. وكانت النتيجة أن الوعي القانوني إزاء حماية حقوق المرأة قد تحسن على نحو مستمر في المجتمع برمته، وأن هناك تقدما ملموسا فيما يتعلق بحماية حقوق ومصالح المرأة.

- وتقيد الاختلالات في التنمية الاقتصادية بين مختلف المناطق في الصين تقيد بشكل مباشر تنمية المرأة وإمكانية وصولها إلى الموارد على قدم المساواة. ولهذا، شنت الحكومة الصينية في بداية القرن الحالي استراتيجية للتنمية من أجل المناطق الغربية المتخلفة في البلد، فعبأت موارد المجتمع برمته بغية تقديم المساعدة إلى تلك المناطق مستهدفة القضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة، وبخاصة البيئة المعيشية للنساء والأطفال، كما جعلت تخفيف حدة الفقر بالنسبة للمرأة أحد المكونات الهامة للبرنامج الوطني لمحاربة الفقر.

- ولما كانت التنمية والإصلاح الاقتصاديان والسياسيان والثقافيان للصين يؤثران تأثيرا مباشرا على الزواج والأسرة، فإن اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني أدرجت في عام ١٩٩٩ تعديل قانون الزواج في جدول أعمالها التشريعي، وذلك استجابة للاحتياجات الراهنة، بالإضافة إلى المطالبة الشعبية. وصدر في نيسان/أبريل ٢٠٠١ قانون الزواج المعدل. وأثناء عملية تعديل القانون، نشر المؤتمر الشعبي الوطني مشروع التعديل وسعى إلى الحصول على تعليق الجماهير فتلقى ما يزيد عن ٠٠٠ ٤ رسالة من مواطنين عاديين، فضلا عن آلاف الآراء التي نقلت عبر وسائط الإعلام. وكان عدد المواطنين العاديين الذين شاركوا مشاركة مباشرة في هذه العملية التشريعية، كما كان اتساع نطاق وجهات نظرهم من الأمور التي لم يسبق لها مثيل؛ وقد تميزت تلك العملية بالشفافية والمشاركة. وقانون الزواج المعدل يدرج أحكاما إضافية وتكميلية بشأن نظام الزواج وممتلكات الزوجين ومكافحة العنف العائلي والعلاقات بين أفراد الأسرة والطلاق، وبالتالي يعزز أهمية قانون الزواج وإمكان سريانه.

- وتعتمد أية حملة ناجحة لمكافحة التمييز ضد المرأة والقضاء عليه على الارتقاء بوعي الجماهير بشأن القوانين والأنظمة، فضلا عن القضايا المتعلقة بنوع الجنس. ووفقا للواقع الوطني، وبعد الاستكمال الناجح لثلاث حملات وطنية خمسية متتالية للارتقاء بالوعي القانوني (١٩٨٦-١٩٩٠ و ١٩٩١-١٩٩٥ و ١٩٩٦-٢٠٠٠)، جرى شن حملة رابعة مماثلة في جميع أنحاء البلد (٢٠٠١-٢٠٠٥). وأثناء القيام بذلك، وأخذا في الحسبان ببعض القضايا الأكثر أهمية التي تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، جرى إعطاء الأولوية إلى نشر الوعي المتعلق بتشريعات مثل قانون حماية المرأة وقانون العمل وقانون الزواج المعدل حديثا وقانون السكان وقانون تنظيم الأسرة. ويجري تأكيد دور وسائط الإعلام، كما يجري تعزيز الجهود الرامية إلى الارتقاء بالوعي بشأن السياسات الأساسية للدولة إزاء المساواة بين الجنسين والقضايا

المتعلقة بنوع الجنس بغية تهيئة بيئة اجتماعية أكثر مواءمة لتنمية المرأة. وفي نفس الوقت الذي تُعزَز فيه القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق المرأة، يجري أيضا الإعلان عن محتويات الاتفاقية وأعمال اللجنة وواجبات الأطراف الموقعة.

- وفي السنوات القليلة الماضية، دعمت الحكومة الصينية إنشاء آليات لحماية حقوق ومصالح المرأة، وأعطت الأولوية إلى تدريب العاملين على إنفاذ القانون. وبانتهاء عام ٢٠٠٠، كان قد أنشئ أكثر من ٠٠٠ ٣ محكمة خاصة و ٥٤٤ محكمة لحماية المرأة والطفل، كما جرت دعوة ما مجموعه أكثر من ٠٠٠ ٧ محلف خاص للمشاركة. وجرى إنشاء خطوط ساخنة لتقديم المساعدة القانونية ومراكز لجمع الشكاوى في كل من المناطق الحضرية والريفية في جميع أنحاء البلد. وجرى توفير تدريب أفضل للعاملين ذوي الصلة في قطاعات الأمن العام والنيابة العامة والمحاكم والقضاء والإدارة المدنية والصحة العامة والإعلام، فضلا عن موظفي الاتحادات النسائية. ويجري بذل الجهود الرامية إلى تحسين فهم العاملين في مجال إنفاذ القانون لأهمية حماية حقوق ومصالح المرأة، فضلا عن الارتقاء بوعيهم إزاء القضايا المتعلقة بنوع الجنس وتبادل الخبرات وتعلم التقنيات الحديثة. وفي عام ٢٠٠١، أنشئ فريق للتنسيق والتوجيه من أجل حماية حقوق ومصالح المرأة والطفل بغية تمكين جميع الإدارات من العمل بشكل أفضل على نحو مشترك ومتسق، مما يعزز بفعالية جهود الحكومة الرامية إلى حماية حقوق ومصالح المرأة.

- وتعزز أيضا الحكومة الصينية جهودها الرامية إلى إنشاء نظام للمؤشرات الإحصائية الاجتماعية، فضلا عن الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، مع الأخذ في الحسبان بجميع التطورات والتغييرات التي تظهر في المجتمع بأسره. وعملا على التصوير الدقيق لحالة الوضع الاجتماعي للمرأة الصينية والتغيرات التي طرأت عليه منذ التسعينات، وحرصا على تحليل وفحص التركيب الجنساني لتوزيع الموارد الاجتماعية، وبغية الرصد الأفضل لحالة تنمية المرأة، أنشأت لجنة العمل فريقا توجيهيا من أجل رصد وتقييم تنفيذ برنامج تنمية المرأة الصينية؛ كما أنشأ المكتب الوطني للإحصاء قاعدة بيانات للإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وبعد سنتين من التحضير، اضطلع المكتب الوطني للإحصاء والاتحاد النسائي لعموم الصين بالبدء في إجراء الدراسة الاستقصائية الثانية للعينات بشأن الوضع الاجتماعي للمرأة الصينية، ووقع الاختيار على ثمانية مؤشرات تتعلق بالوضع الاقتصادي، والوضع السياسي، والتعليم، والزواج والحياة الأسرية، والصحة، وأسلوب الحياة، والوضع القانوني، والوعي الجنساني؛ ونشرت النتائج في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأوضحت هذه الدراسة الاستقصائية أن حالة تنمية المرأة الصينية قد تحسنت تحسنا ملحوظا وأنه قد حدث تقدم في الوضع السياسي والوضع الاقتصادي والتعليم والصحة والزواج والحياة الأسرية بالنسبة للمرأة مقارنة بالدراسة الاستقصائية الأولى التي أجريت قبل عشر سنوات.

- ومنذ عام ١٩٦٥، دأبت الحكومة الصينية على تخصيص أكثر من ثلثي ما تتلقاه من معونة إنمائية دولية لمجالات النظافة العامة والتعليم وإمدادات المياه وتخفيض حدة الفقر والنهوض بالمرأة. وعند تنفيذ المشاريع التعاونية الدولية في السنوات القليلة الماضية، كانت الحكومة الصينية تعلق أهمية كبرى على حماية حقوق ومصالح المرأة، وتعمل في الوقت ذاته على زيادة التعريف بالاتفاقية وتفهمها. وعلى سبيل المثال، تعاونت الحكومة منذ عام ٢٠٠٠ – في تنفيذها أحكام الاتفاقية وقانون حماية المرأة – مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة ، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤسسة فورد، فضلا عن دول كأستراليا وكندا والمملكة المتحدة، فاضطلعت بتنفيذ مشاريع لحماية حقوق ومصالح المرأة، ومكافحة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم، وكبح العنف العائلي، وتقديم المساعدات القانونية.

ونظرا للقيود التي تفرضها المستويات المتنوعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الأنماط التقليدية للفكر، وبخاصة الظواهر والسمات والمشاكل الجديدة العديدة التي تظهر كنتيجة للتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، فإن التحقيق الكامل للمساواة في الحقوق للمرأة الصينية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية سيظل عملية طويلة الأمد. ولذلك فإن زيادة تحسين البيئة الاجتماعية لتنمية المرأة وتخطي العقبات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تظل مهمة شاقة وطويلة الأجل بالنسبة للحكومة الصينية والمجتمع ككل. وستبذل الحكومة الصينية والشعب الصيني بأسره معا جهودا مطردة لتحقيق هذا الهدف.

# الجزء الثاني

## المادة ١

**لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.**

ينص دستور جمهورية الصين الشعبية، وهو قانون الصين الأساسي، على أن ''المرأة في جمهورية الصين الشعبية تتمتع بالمساواة في الحقوق مع الرجل في جميع مجالات الحياة، في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية''.

وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تعهد جيانغ زيمين، الرئيس السابق لجمهورية الصين الشعبية، ''بأننا نعلق أهمية كبرى على تنمية المرأة والنهوض بها، وقد جعلنا المساواة بين الجنسين سياسة أساسية للدولة لتعزيز التنمية الاجتماعية. وإننا نعارض بحزم أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، ونتخذ خطوات ملموسة لصون وحماية الوضع المتساوي للمرأة وحقوقها ومصالحها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدنا''.

وقد أدرجت الحكومة الصينية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في تشريعها؛ وإذ تسترشد الصين بدستورها، فإنها قد أنشأت نظاما شاملا للقوانين والأنظمة بغية ضمان حقوق ومصالح المرأة وتعزيز تنميتها. ويكمن أساس هذا النظام في القانون المعني بحماية حقوق ومصالح المرأة، إلا أنه يتضمن أيضا قوانين أخرى مثل القانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الانتخابات، وقانون العمل، وقانون الزواج، وقانون التعليم الإلزامي، والقانون المتعلق بالرعاية الصحية للأمهات والرضع، وقانون الإرث، وقانون التبني، وقانون نقابات العمال، وقانون السكان وتنظيم الأسرة، وقانون تعاقدات الأراضي الريفية، والأنظمة المتعلقة بحماية عمل العاملات والموظفات، والأنظمة المتعلقة بالقضاء على الأمية، والتدابير المؤقتة لتأمينات الأمومة بالنسبة للموظفات والعاملات في المشاريع التجارية، والأنظمة المتعلقة بإدارة الأمن العام والعقوبات.

ولا يوجد تعريف للتمييز في قوانين الصين.

**المادة ٢**

**تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك، تتعهد بالقيام بما يلي:**

**(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة؛**

**(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة؛**

**(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي؛**

**(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛**

**(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة؛**

**(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكِّل تمييزا ضد المرأة؛**

**(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكِّل تمييزا ضد المرأة.**

جرى منذ عام ١٩٩٨ اعتماد أو تعديل القوانين التالية المتعلقة بالمرأة: قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن التبني (عدل عام ١٩٩٨)، وقانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بمنع جناح الأحداث (١٩٩٩)، وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الزواج (عدل عام ٢٠٠١)، وقانون جمهورية الصين الشعبية للسكان وتنظيم الأسرة (٢٠٠١)، وقانون جمهورية الصين الشعبية لنقابات العمال (عدل عام ٢٠٠١)، وقانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بتعاقدات الأراضي الريفية (٢٠٠٢).

وجرى منذ عام ١٩٩٨ اتخاذ التدابير التالية بغية تنفيذ قانون حماية حقوق ومصالح المرأة بغية القضاء على التمييز ضد المرأة وحماية حقوقها المتساوية ومصالحها:

- ابتداء من عام ٢٠٠٠، اضطلعت وزارة العدل بالتعاون مع الوزارات الأخرى بتنفيذ أنشطة حملة ''٨ آذار/مارس [يوم المرأة] أسبوع حماية الحقوق'' في جميع أنحاء البلد لمدة ثلاث سنوات على التوالي. والمعلومات المتعلقة بقانون حماية حقوق ومصالح المرأة جرى توزيعها على نطاق واسع على قطاعات المجتمع المتنوعة بحيث تعرف المرأة أحكام القانون وتفهمها لكي تكون أكثر إدراكا للحاجة إلى طلب المساعدة من المجتمع عندما يجري التعدي على حقوقها ولكي تتمكن من الدفاع عن حقوقها بصورة أفضل.

- وأدرج مرة أخرى قانون حماية حقوق ومصالح المرأة في الخطة الخمسية الرابعة لنشر المعرفة القانونية الوطنية. وجرى استخدام مختلف وسائط نقل الأنباء لنشر المعرفة المتعمقة والواسعة النطاق بشأن القانون، فضلا عن المعرفة المتعلقة بالقوانين والأنظمة الأخرى ذات الصلة، وبخاصة في المناطق الريفية وعلى الصعيد الشعبي، مما يعزز في المجتمع بأسره ثقافة يجري بمقتضاها احترام المرأة، وبالتالي يجري صون حقوقها ومصالحها.

- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ جرى إنشاء مجموعة تنسيق وطنية تعنى بحقوق ومصالح المرأة والطفل، وتتضمن هذه المجموعة أربع عشرة وزارة ووكالة حكومية هي إدارة الدعاية واللجنة المعنية بالسياسة والقانون للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، والمحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، ووزارة الأمن العام، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون المدنية، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الزراعة، ووزارة الثقافة، ووزارة الصحة، ولجنة الدولة للسكان وتنظيم الأسرة، وإدارة الدولة للصناعة والتجارة، والاتحاد النسائي لعموم الصين، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. وتتولى مجموعة التنسيق تبادل المعلومات ودراسة القضايا الرئيسية وذات الأولوية والتحقيق في الحالات الاعتيادية عن طريق عقد الاجتماعات وإجراء التحقيقات والقيام بأنشطة البحث، كما تمارس المجموعة وظائف ليلية بغية مواصلة تنفيذ قانون حماية حقوق ومصالح المرأة.

- ووافقت سنة ٢٠٠٢ الذكرى السنوية العاشرة لإعلان قانون حماية حقوق ومصالح المرأة. ومنذ نهاية سنة ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢ اضطلعت اللجان الخاصة ذات الصلة التابعة للمؤتمر الشعبي الوطني بعمليات التفتيش وبأنشطة الإشراف والبحث فيما يتعلق بإنفاذ القوانين المعنية بالمرأة في المقاطعات والبلديات الإحدى عشرة التالية: شنغهاي، وشاندونغ، وهونان، وغواندونغ، وسيتشوان، وشانسي،

وشنسي، ولياونينغ، وأنهوي، وغوانشي، وهاينان. وجرت عمليات التفتيش بواسطة أفرقة تفتيش أو عن طريق المقاطعات نفسها، وجرى التركيز على الحقوق السياسية للمرأة وحقوق ومصالح المرأة في العمل والحقوق الشخصية وحقوق تعاقدات الأراضي في المناطق الريفية. وتولت أفرقة التفتيش زيارة المؤسسات المملوكة للدولة، والمشاريع الخاصة، والمجتمعات المحلية، ومراكز تقديم المشورة القانونية، ومراكز الخدمات المحلية، والمدارس، وأسواق العمل، والمراكز الاجتماعية في البلدات والقرى، وأقسام الشرطة المحلية، وسجون النساء؛ وتجري هذه الزيارات بغرض التحقق من تنفيذ القوانين من خلال زيارة الموقع وإجراء المقابلات وعقد الاجتماعات. ويجري تحسين النظم القانونية لصون حقوق ومصالح المرأة. ومن سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٢، سنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني إحدى عشر قانونا يتعلق بحماية حقوق المرأة؛ وجرى بعد ذلك وضع قواعد التنفيذ عن طريق المؤتمرات الشعبية في المقاطعات بموجب قانون حماية حقوق ومصالح المرأة، وأنشأت معظم الحكومات على صعيدي الولاية والبلدية وما فوقهما لجانا عاملة تعنى بالمرأة والطفل بغية تنسيق وتعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالمرأة. وقد أنشأت الحكومة أيضا مثل تلك الهيئات على صعيد الأقاليم، مع تخصيص موارد سنوية وموظفين بدوام كامل. وقامت الهيئات الحكومية ذات الصلة برسم السياسات أيضا بغية التغلب على المشاكل الرئيسية التي تعرقل حماية حقوق ومصالح المرأة في مجالات التوظف والسلامة في العمل للعاملات، وإمكانية حصول الفتيات على التعليم، وتعاقد الريفيات على الأراضي، والعنف العائلي، والمشاركة السياسية. ودعمت المؤتمرات الشعبية الوطنية الإشراف على جهود إنفاذ القانون عن طريق القيام بالتفتيش المتكرر والتوصية بإجراء أعمال محددة حسب الاقتضاء. وبالتالي، يظهر الإطار الأولي لنظام تديره الحكومة من أجل حماية المجتمع لحقوق ومصالح المرأة تحت إشراف المؤتمرات الشعبية وبمشاركة مختلف القطاعات. والمجتمع ككل أكثر وعيا بضرورة توفير الحماية القانونية للحقوق والمصالح المشروعة للمرأة، ونتيجة لذلك فإن حماية حقوق ومصالح المرأة قد تحسنت بشكل واضح.

**المادة ٣**

**تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.**

ضمن جهود الحكومة الصينية لمواصلة تنفيذ الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الناتجة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمرأة، أصدرت الحكومة برنامج تنمية المرأة الصينية لـ ١٩٩٥-٢٠٠٠ (''برنامج السنوات الخمس'') وبرنامج تنمية المرأة الصينية لـ ٢٠٠١-٢٠١٠ (''برنامج السنوات العشر'') على التوالي في ١٩٩٥ و ٢٠٠١ بغية ضمان تنمية المرأة والنهوض بها على نحو تام في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع كفالة تمتعها بالحقوق على قدم المساواة مع الرجل. وتقييم منتصف المدة وتقييم نهاية المدة بشأن تنفيذ برنامج السنوات الخمس، اللذان أجريا في ١٩٩٨ و ٢٠٠١ على التوالي أوضحا أن:

- مشاركة المرأة في صنع القرار بشأن شؤون الدولة والشؤون الاجتماعية زادت، كما زادت إدارتها لتلك الشؤون، وظهر اتجاه متصاعد للمعدل العام للمشاركة في الشؤون الحكومية والسياسية؛
- معدل توظف المرأة ارتفع وظل مستقرا، مع زيادة عدد النساء الملتحقات بمشروعي البطالة وتأمين الأمومة، إلا أن حماية حقوق ومصالح المرأة في العمل تطلبت المزيد من التدعيم؛
- مستويات تعليم المرأة ارتفعت ومعدلات أميتهن انخفضت، وتقلصت الفجوة في التعليم بين الرجل والمرأة؛
- حالة الرعاية الصحية في المناطق الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية تحسنت بشكل ملحوظ، حيث أصبحت النساء في حالة صحية أفضل؛
- وضع المرأة داخل أسرتها تحسن، كما تعززت حقوقها ومصالحها؛
- العنف ضد المرأة والأنشطة الإجرامية مثل خطف المرأة والاتجار بها، والأنشطة غير القانونية مثل البغاء والدعارة، جرى كبحها بفعالية؛
- هناك أنشطة جرى الاضطلاع بها لمساعدة المرأة في الناطق الفقيرة على انتشال نفسها من الفقر، مما أسفر عن تخفيض عدد النساء الفقيرات؛
- كانت هناك مرافق أكثر لخدمة المجتمع المحلي في البلدات، مما كان له تأثير نافع في تخفيض العبء المزدوج للمنزل والعمل الذي يقع على عاتق المرأة؛
- هناك آليات أقيمت لدراسة حالة المرأة وجمع بيانات وتوزيع معلومات بشأن تلك الحالة.

وفي ظل برنامج السنوات الخمس، ظهر تحسن كلي في ظروف معيشة وتنمية المرأة، كما كان هناك تحسن ملحوظ في نوعية حالتها العامة. وشكل برنامج السنوات الخمس معلما هاما بالنسبة لتنمية المرأة في الصين، وأرسى بالتالي الأساس لإنجاز أهداف برنامج العشر سنوات.

وبرنامج السنوات العشر لعام ٢٠٠١ استمرار لبرنامج السنوات الخمس وامتداد له، ويسترشد في صياغته بالمبادئ الثلاثة التالية:

(١) التنسيق بين تنمية المرأة وتنمية الاقتصاد والمجتمع – ينبغي أن تتسق الأهداف والمهام وتدابير السياسات المتضمنة في برنامج السنوات العشر مع القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة ومع الأهداف والمهام الرئيسية المتضمنة في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بالإضافة إلى اتساقها مع خطط التنمية للإدارات الحكومية المعنية.

(٢) وحدة الواقع والبصيرة – ينبغي أن يأخذ البرنامج في الحسبان بأن الصين تمر بالمرحلة الأولية للبناء الاشتراكي، وينبغي أن يأخذ البرنامج من الحالة الراهنة لتنمية المرأة الصينية نقطة انطلاق له. كما ينبغي للبرنامج أن يوجه صوب القرن الحادي والعشرين والمعايير العالمية عن طريق إدراج الأهداف المعترف بها دوليا وجعل هذه الأهداف عملية وممكنة التحقيق، في نفس الوقت الذي تظل فيه أهدافا تطلعية تثير التحدي.

(٣) الشمول الوطني المقترن بالتركيز على قضايا محددة – ينبغي أن توضع أهداف البرنامج للأمة ككل، وأن تبين المستوى الكلي لتنمية المرأة الصينية، إلا أنه ينبغي أيضا لهذه الأهداف أن تراعي إلى أقصى حد ممكن الاختلافات الإقليمية وأن تولي اهتماما خاصا لمشاكل التنمية التي تواجهها المرأة في المناطق التي تقطنها الأقليات.

ويتميز برنامج السنوات العشر بالسمات الأربع التالية، مقارنة ببرنامج السنوات الخمس:

(١) النص بجلاء على السياسة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة – للمرة الأولى يدمج برنامج السنوات العشر هذه السياسة بوصفها هدفا عاما، ويؤكد أهمية تنفيذها في استراتيجيات وتدابير البرنامج.

(٢) تعريف المجالات التي لها الأولوية بالنسبة لتنمية المرأة – وفقا للاتفاقية ولإعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي ضوء الحالة الراهنة للمرأة الصينية، يجري تصنيف الأهداف الرئيسية الإحدى عشر لبرنامج السنوات الخمس وإدماجها في مجالات التنمية الستة التالية ذات الأولوية: المرأة والاقتصاد، والمرأة في صنع القرار والإدارة، والمرأة والتعليم، والمرأة والصحة، والمرأة والقانون، والمرأة والبيئة؛ وبالتالي تغطي تماما المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية والقانونية والبيئية. ويتضمن البرنامج ٣٤ هدفا رئيسيا و ١٠٠ استراتيجية وتدبير.

(٣) يجري تأكيد التنمية الشخصية للمرأة – توضع أهداف جديدة وفقا للخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ووفقا للمتطلبات العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وترمي تلك الأهداف إلى معالجة القضايا الرئيسية والصعبة التي تشكل أهمية بالنسبة لتنمية المرأة. ويجري التأكيد بصورة أكبر على طرق حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة والارتقاء بالنوعية العامة لها وتعزيز تنميتها الشخصية في سياق اقتصاد السوق الاشتراكي.

(٤) تحديد المسؤوليات بوضوح – يضع برنامج السنوات العشر الاستراتيجيات والتدابير للدولة وللإدارات الحكومية والمجتمع ككل على أساس الخبرة المكتسبة عند تنفيذ برنامج السنوات الخمس.

وينص البرنامج على أن لجنة العمل مسؤولة عن تنظيم تنفيذ البرنامج. وينبغي لجميع الإدارات ذات الصلة التابعة لمجلس الدولة والمنظمات الاجتماعية أن تتخذ تدابير التنفيذ الخاصة بها وفقا لمتطلبات البرنامج ولمسؤولياتها، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ تلك التدابير. وينبغي للحكومات المحلية على جميع المستويات أن ترسم خططا لتنمية المرأة في المناطق المحلية لتلك الحكومات وأن تدمج تلك الخطط في خططها العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وعلى تلك الحكومات أن تراعي تماما ظروفها الداخلية عند القيام بذلك. ويوضح ذلك على نحو أكبر المسؤولية التي تقع على عاتق مختلف الأطراف عند تنفيذ البرنامج. وفي نفس الوقت، يتطلب البرنامج إنشاء نظام للرصد والتقييم يجري سريانه على مختلف المستويات، مما يتطلب أيضا إنشاء نظم لرصد وضع المرأة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، فضلا عن المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات، مع إقامة مؤسسات تقوم بهذا الرصد والتقييم.

**المادة ٤**

**١ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.**

**٢ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزيا.**

تتخذ الحكومة الصينية تدابير خاصة في مجالات عديدة بغية ضمان تمتع المرأة تمتعا كاملا بمختلف الحقوق على قدم المساواة مع الرجل.

المشاركة في عملية صنع القرار

اعتمدت الحكومة الصينية سياسات تفضيلية للمرأة من أجل تعزيز مشاركتها في صنع القرار. وتتضمن هذه السياسات، ضمن جملة أمور، ما يلي:

نظم تنص بشكل واضح على اختيار المرأة لكي تعمل بوصفها من كبار المسؤولين على مختلف الصعد المحلية. فعلى صعيدي المقاطعات والبلديات والصعيد الوطني، ينبغي أن تكون هناك عضوة واحدة على الأقل على المستوى الإشرافي في كل من الحزب الشيوعي وقيادة الحكومة. أما على مستوى الولاية وما يفوقه فينبغي أن تضم ٥٠ في المائة من إدارات الحزب الشيوعي والحكومة نساء على المستوى الإشرافي.

وعند اختيار الموظفين، ينبغي أن تعطى الأولوية للنساء من بين المرشحين المؤهلين المماثلين.

وعندما يكون هناك تغيير في الإدارة، لن يقبل النظر من ناحية المبدأ في أية قائمة مقدمة بأسماء كبار المسؤولين إلا إذا تضمنت العدد المطلوب من المرشحات.

وفي أي توظيف مفتوح لكبار المسؤولين، يخصص للمرأة عدد معين من المناصب.

وبموجب القانون الانتخابي للمؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمرات الشعبية المحلية لجمهورية الصين الشعبية (المعدل عام ١٩٩٥)، ينبغي أن يكون هناك عدد مناسب من النائبات في المؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمرات الشعبية المحلية على مختلف المستويات، وتجري زيادة نسبتهن في تلك المؤتمرات على نحو تدريجي.

وكما جرى تنقيح القانون التنظيمي للجنة القرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، فإنه ينص على أن يكون هناك العدد الواجب من النساء بين أعضاء لجان القرية. وعند تنفيذ هذه السياسة، أعلنت وزارة الشؤون المدنية في تموز/يوليه ١٩٩٩ عن وجهة نظرها بشأن الجهود الرامية إلى ضمان التمثيل الواجب للريفيات في لجان القرية، فتطلبت أن يجري تشجيع سكان القرية على ترشيح الريفيات المؤهلات للانتخاب لعضوية تلك اللجان دون تمييز أو معاملة جائرة. ويجب أيضا تشجيع الريفيات على التنافس لشغل تلك المقاعد.

التعليم

أنشأت وزارة التعليم نظاما للمساعدات التعليمية من أجل تزويد الفتيات من الأسر الفقيرة بالمعونة المالية والإعفاء من المصروفات أو تأجيلها، وغير ذلك من أشكال المساعدات التي ترمي إلى تعزيز تعليمهن.

المشاركة في التنمية

ينص قانون العمل على أن توفر الدولة حماية خاصة للعاملات. وينبغي ألا تكلف العاملات بالعمل في المناجم الواقعة تحت الأرض، ولا في الأعمال التي تتضمن مستويات عمل بدني مكثف من الدرجة الرابعة، كما تحددها الدولة، ولا في أنشطة العمل المحظورة الأخرى. وينبغي ألا يعهد إلى النساء أثناء عادتهن الشهرية بالعمل في الارتفاعات العالية أو في درجات الحرارة المنخفضة أو في المياه الباردة أو في الأعمال التي تتضمن مستويات عمل بدني مكثف من الدرجة الثالثة. وينبغي ألا يعهد إلى النساء أثناء الحمل بالعمل في الوظائف التي تتضمن مستويات عمل بدني مكثف من الدرجة الثالثة ولا في أنشطة العمل الأخرى المحظورة أثناء الحمل. وينبغي ألا يعهد إلى النساء اللائي يكن في الشهر السابع أو أكثر من الحمل بالعمل الإضافي ولا بالمناوبات الليلية. ويحق لجميع العاملات الحصول على إجازة أمومة لا تقل عن ٩٠ يوما. وينبغي ألا يعهد إلى العاملات اللاتي يرضعن أطفالا يقل عمرهم عن سنة رضاعة طبيعية بالعمل في وظائف تتضمن مستويات عمل بدني مكثف من الدرجة الثالثة ولا في أنشطة العمل الأخرى المحظورة بالنسبة للمرضعات، ولا بالعمل الإضافي ولا بالمناوبات الليلية.

وقامت مؤخرا وزارة العمل والضمان الاجتماعي بتنقيح الأنظمة المتعلقة بحماية العاملات في مكان العمل، وذلك بغية تعزيز الحماية الخاصة لهن وتدعيم إشراف المؤسسات على تطبيقها، فضلا عن إرشاد تلك المؤسسات في ذلك الشأن.

ولمعالجة الصعوبات التي تواجهها النساء العاطلات في سوق العمل، تتخذ الحكومة تدابير إعانات التأمين الاجتماعي والحوافز الضريبية وغيرها بغية تشجيع أرباب العمل على توظيف النساء، كما تدفع الحكومة مرتبات وظائف الرفاه العام وتقدم تلك الوظائف بالتالي إلى العاملات اللاتي يكن في مسيس الحاجة إليها.

وقد أقامت الدولة مشروعا لتأمين الأمومة يهدف إلى حماية الحقوق والمصالح الأساسية للعاملات اللاتي في سن الإنجاب عن طريق تحسين بيئة عملهن.

وتحظى المرأة بمعاملة تفضيلية بحصولها على منح التخفيف من حدة الفقر. وتقدم الحكومة الصينية أيضا قروضا صغيرة تعد للمرأة بصفة خاصة.

حماية الأمهات

اعتمدت الدولة – على أساس التدابير ذات الصلة للرعاية الصحية والحماية في مكان العمل – القانون المتعلق بالسكان وتنظيم الأسرة والأنظمة المتعلقة بطرق إدارة الخدمات التقنية لتنظيم الأسرة التي تنص، ضمن جملة أمور، على تحمل الزوج والزوجة للمسؤوليات المتساوية عن تنظيم الأسرة، وعلى ضمان الدولة لمواطنيها أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الكافية لتنظيم الأسرة، وعلى حق المرأة في الاختيار، المبني على المعرفة، فيما يتعلق بوسائل منع الحمل.

**المادة ٥**

**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:**

(أ) **تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة؛**

(ب) **كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات.**

إذ تعلق الحكومة الصينية أهمية كبرى على الدول الذي تضطلع به وسائط الإعلان في تعزيز المساواة بين الجنسين والتغلب على التمييز والتحيز ضد المرأة، فقد اعتمدت عددا من القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة، كما اتخذت بعض التدابير الحازمة.

ينص الفصل ٢ من قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الإعلان على أنه ينبغي ألا تتضمن الإعلانات ''محتويات ذات طبيعة تمييزية جنسيا'' أو ذات ''طبيعية فاحشة أو مخيفة أو عنيفة أو بذيئة''. واللوائح المتعلقة بعرض الأفلام واللوائح المتعلقة بعرض المسلسلات التلفزيونية تحظر بوضوح على الأفلام والمسلسلات التلفزيونية أن تبث محتويات تصور علاقات جنسية بذيئة أو تنتهك المعايير الأخلاقية انتهاكا صارخا أو تكون فاحشة أو مثيرة بشدة أو منحطة أخلاقيا. وينبغي قطع أو حذف أي مشهد في فيلم يصور أي سلوك جنسي أو يتعلق بالجنس تصويرا غير لائق أو يظهر حالة عري أمامي للرجل أو المرأة أو يصور البذاءة أو الاغتصاب أو الدعارة باستفاضة. واقترح مجلس الدولة بعبارات جلية في برنامجه لتنمية المرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠) ''تثقيف المجتمع ككل بشأن الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في خلق الحضارة البشرية وتقدم التنمية الاجتماعية. والدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل في السمات والكرامة والحقوق والمركز، والارتقاء بالنساء اللاتي يجاهدن في سبيل احترام الذات والثقة بالنفس والاعتماد على الذات وتمكين الذات وحظر تصوير المرأة تصويرا محطا أو مهينا في وسائط الإعلام''. ويواصل برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠٠-٢٠١٠) التأكيد على أن الدولة ''ستعزز توصيل سياسة الدولة الأساسية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وتتغلب تدريجيا على التحيز والتمييز ضد المرأة، وعلى وجهات النظر التي تحط من شأن المرأة في المجتمع، كما أنها ستحظر المواد الإباحية والمحتويات التي تهين المرأة في وسائط الإعلام والإعلانات والمؤلفات والفنون''.

ويبذل العاملون في الحكومة ووسائط الإعلام جهودا ضخمة لتغيير الأساليب الاجتماعية والثقافية القديمة للسلوك المتعلق بنوع الجنس وللتغلب على المنظور الهرمي الذي يرتكز على نوع الجنس أو على التحيزات والعادات القائمة على أساس القوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس، وتتضمن تلك الجهود ما يلي:

- تثقيف المجتمع ككل بشأن الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في خلق الحضارة البشرية وتقدم التنمية الاجتماعية، بحيث يتبين النطاق الكامل لحكمة المرأة ومهارتها؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز القائم على نوع الجنس، وتيسير دعم شعور المرأة الصينية بهويتها وبقدرتها الجماعية.
- إنشاء وكالات للاستعراض بغية كبح التصوير المحط والمهين للمرأة في وسائط الإعلام. وفي عام ١٩٩٦، شكلت وزارة الراديو والسينما والتلفزيون مجلسا لاستعراض الأفلام؛ وبعد ذلك، شكلت إدارة الدولة للراديو والسينما والتلفزيون عام ١٩٩٩ مجلسا لاستعراض المسلسلات التلفزيونية ومجلسا للنظر في الطعون

المتعلقة باستعراض المسلسلات التلفزيونية. وإذا ما وجد أن فيلما أو مسلسلا تلفزيونيا يخالف القواعد أو اللوائح، فينبغي لمقدم الشكوى أ، يقترح خطة للتعديل ترتكز على اقتراحات من هذه المجالس لكي يوافق عليها المجلس ذو الصلة.

- تعمل المنظمات الإعلامية الرئيسية في الصين بنشاط على تعزيز إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في المنتجات الإعلامية. والتلفزيون المركزي الصيني وصحيفة الشعب اليومية وراديو الصين الدولي، فضلا عن محطات التلفزيون المحلية في بيجين وغواندونغ وغيرهما، تنتج برامج وتحقيقات خاصة للمرأة؛ كما أن محطات التلفزيون المحلية في هونان وهلونغيانغ وغيرهما من المقاطعات لديها قنوات نسائية. وجميع هذه البرامج والقنوات ومحطات الراديو والصحف والمجلات المصممة خصيصا للمرأة تنتج تقارير وقصصا إخبارية متعمقة ومؤثرة تعزز السياسة الأساسية للدولة للمساواة بين الجنسين، كما تيسر النهوض بالمرأة.

وبرنامج التلفزيون المركزي الصيني بانبيانتيان (''نصف السماء'') برنامج تلفزيوني للمرأة يناقش القضايا الاجتماعية وينظر إلى الحياة اليومية من منظور يتعلق بنوع الجنس، كما أنه يعطي مثلا لاستخدام الإعلام في تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد ذكر كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، هذا البرنامج في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المرأة بوصفه أحد البرامج التلفزيونية المنتظمة ذات الفعالية الكبيرة التي تكرس للموضوعات المتصلة بالمرأة. وقد تلقى العاملون الأساسيون في فريق إنتاج هذا البرنامج تدريبا بشأن الحساسية إزاء نوع الجنس، كما يجري دوريا توظيف المستشارين بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس. ويولي البرنامج الاهتمام للمواضيع الاجتماعية الجارية، ويقدم قصصا إخبارية تتعلق بالرجل من منظور المرأة، ويثبت أن القضاء على التمييز بين الجنسين يتطلب جهدا من كل من النساء والرجال. وفي دراسة استقصائية لـ ٢٢ برنامجا أجراها مركز الاستشارات والدراسات الاستقصائية التابع للتلفزيون المركزي الصيني في الربع الأول من عام ٢٠٠٠، حصل برنامج بانبيانتيان (''نصف السماء'') على المركز التقديري الأول وعلى المركز الثاني بالنسبة لنوعية شخصية المضيف، وعلى المركز السادس بالنسبة لإرضاء جمهور المشاهدين.

وفي اجتماع لرؤساء تحرير المنظمات الإخبارية عقدته في بيجين عام ٢٠٠١ إدارة الدعاية التابعة للجنة المركز للحزب الشيوعي الصيني، أعطت الإدارة التعليمات لوسائط نقل الأنباء بمراعاة القوانين واللوائح ذات الصلة، وبالتنفيذ الجاد لروح برنامج تنمية المرأة الصينية.

وجرى أيضا في ذلك الاجتماع اقتراح المتطلبات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام في المستقبل.

- واضطلعت المنظمات غير الحكومية أيضا بدور هام في تعزيز المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام. وفي عام ١٩٩٦، أقامت في بيجين رابطة الصحفيات في العاصمة شبكة رصد لوسائط الإعلام لمراقبة الصورة المقدمة عن المرأة في مختلف أنماط وسائط الإعلام، ولتعزيز التصوير اللائق والشامل للمرأة، وللتغلب على التمييز والتحيز الاجتماعيين ضد المرأة. وشكلت الرابطة أيضا قبل بضع سنوات فرعا للصحفيات من الأقليات الوطنية بغية مساعدة هؤلاء الصحفيات على تحقيق قدراتهن في وسائط الإعلام. ويجري أيضا تدريب العاملين في وسائط الإعلام بشأن قضايا نوع الجنس بغية تعزيز المساواة بين الجنسين في تغطية الأنباء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تعاون الاتحاد النسائي لعموم الصين مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة على عقد حلقة دراسية عن الفتيات ووسائط الإعلام الجماهيري، وقد طالبت تلك الحلقة وسائط الإعلام بأن تغطي على نحو أكبر جميع نواحي تنمية الفتيات بحيث تضطلع بدور إيجابي في ذلك الصدد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عقد معهد الصين للدراسات النسائية حلقة دراسية في بيجين عن وسائط الإعلام والنهوض بالمرأة بغية استعراض أداء وسائط الإعلام وخبرتها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، ومن أجل تحليل الممارسات التي تقوم بها وسائط الإعلام والتي تضر بالنهوض بالمرأة، بالإضافة إلى إصدار التوصيات التي تهدف إلى إدخال التحسينات.

وبينما تأخذ الصين في اعتبارها بالدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام الجماهيري، فإنها تعلق أيضا أهمية كبرى على دور الوالدين في تعليم أطفالهما بشأن المساواة بين الجنسين. ويتطلب برنامج تنمية الطفل في الصين (٢٠٠١-٢٠١٠) إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين ضمن التعليم. وبدأت الصين في الثمانينات في إقامة المدارس لتعليم الوالدين كيفية غرس مفهوم المساواة بين الجنسين في أطفالهما. ويوجد بالبلد في الوقت الحالي ٣٠٠ ٠٠٠ مدرسة من هذا النوع الذي يدرج مفاهيم مثل مفهوم احترام الأمهات والمساواة بين الجنسين ضمن المناهج التعليمية لتلك المدارس بغية نقل مفهوم المساواة بين الجنسين إلى الأطفال عن طريق تعليم والديهم. وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية بفعالية أيضا في هذه العملية. وفي عام ١٩٩٦ أجرى الاتحاد النسائي لعموم الصين توسيعا إضافيا في الحركة الواسعة النطاق ''أسر الفضائل الخمس''، في المناطق الحضرية والريفية، فأعاد تسميتها بـ ''الأسر النموذجية ذات الفضائل الخمس'' بغية تضمين عناصر جديدة لإيجاد ثقافة أخلاقية متحضرة، مثل تعزيز المساعدة والدعم المتبادلين بين الزوج والزوجة وتشاطر الأعمال المنزلية ومسؤوليات تنشئة

الأطفال، من أجل تهيئة حياة أسرية حديثة صحية وعلمية ومتحضرة. وقد جرى حتى الآن اختيار أكثر من ٨٠ مليون أسرة بوصفها ''أسرا نموذجية ذات فضائل خمس''.

وقد كانت الصين مجتمعا إقطاعيا لوقت طويل. وبالتالي، فإن التغيير الكلي للطرق القديمة لسلوك الرجل والمرأة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتغلب على الاعتقادات الخاطئة المبنية على التمييز بين الجنسين يشكلان تحديا ممتدا وشاقا. وفي الوقت الحالي ما زالت مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار في وسائط الإعلام مشاركة منخفضة؛ كما أن عناصر التمييز بين الجنسين والقوالب النمطية مستمرة في محتويات وسائط الإعلام؛ وما زالت بعض الأفلام وبرامج التلفزيون والإعلانات ووسائط الإعلام المطبوعة تشوه وتزدري بل وتهين صورة المرأة؛ وتفتقر الجماهير إلى الحساسية إزاء التمييز بين الجنسين في وسائط الإعلام أو إلى الوعي اللازم لانتقاد هذا التمييز.

**المادة ٦**

**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.**

إن قانون الصين الجنائي، والمبادئ العامة للقانون المدني، وقانون الزواج، وقانون حماية حقوق ومصالح المرأة، فضلا عن الأنظمة المتعلقة بالعقوبات الإدارية للأمن العام، كلها تنص على أحكام بشأن قضية العنف ضد المرأة. وبصفة خاصة، فإن الصين عدلت قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي فيها عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧، وركزت في ذلك على صون الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة، كما أدرجت في القانون الجنائي الأحكام الرئيسية لقرار اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني بشأن العقوبة الشديدة للمجرمين الذين يأخذون النساء والأطفال ويتاجرون بهم أو يختطفونهم، ولقرار اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني بشأن الحظر الصارم للبغاء والدعارة. وتتضمن التعديلات أحكاما تكميلية هامة وتنقيحات لمكافحة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم، فضلا عن إجبار النساء على ممارسة البغاء، فتتيح هذه التعديلات عقوبات أشد، وتضيف أحكاما لفرض غرامات مالية تنص على أن المجرمين المدانين بخطف الأشخاص والاتجار بهم وإجبار آخرين على ممارسة الدعارة من أجل الكسب ينبغي أن يخضعوا أيضا للغرامات أو لمصادرة الممتلكات، بالإضافة إلى السجن. وتفرض هذه التعديلات أيضا عقوبات محددة على جرائم إهمال موظفي إنفاذ القانون لواجباتهم.

واتخذت الحكومة الصينية تدابير في المجالات التالية أثناء السنوات القليلة الماضية بغية مكافحة الأنشطة الإجرامية مثل البغاء وخطف النساء والاتجار بهن وبغية منع العنف العائلي وكبحه.

- صقل اللوائح الإدارية وتدعيم جهود إنفاذ القانون – حرصا من وزارة الأمن العام على تدعيم محاربة البغاء، فقد أصدرت عام ١٩٩٨ اللوائح المؤقتة بشأن مسؤولية مكاتب الأمن العام عن حفظ القانون والنظام في مرافق الترفيه والاستجمام، وتنص هذه اللوائح نصا صريحا على أن مكاتب الأمن العام مسؤولة عن حفظ القانون والنظام في مرافق الترفيه والاستجمام الواقعة في نطاق ولاياتها. وفي نفس السنة، وبغية تعزيز المراقبة على بعض مرافق الترفيه والخدمات وإدارتها، اشتركت وزارة الأمن العام مع وزارة الصحة ووزارة العمل والضمان الاجتماعي وإدارة الدولة للصناعة والتجارة في إصدار التعميم المعني بالرقابة على دور التدليك وتنظيمها وقمع الأنشطة التجارية غير القانونية. وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدر مجلس الدولة اللوائح المتعلقة بإدارة مرافق الترفيه والاستجمام، فحظرت تلك اللوائح جميع أعمال البغاء في تلك المرافق. وفي عام ٢٠٠٠ عممت وزارة الأمن العام الآراء المعنية بالقضايا المتعلقة بالقوانين والسياسات التي يجري تطبيقها لقمع خطف النساء والأطفال والاتجار بهم، وقد صدر هذا التعميم استجابة لارتكاب جرائم تتعلق بخطف النساء والاتجار بهن. وفضلا عن ذلك، تبذل وزارة الأمن العام جهودا ضخمة تهدف إلى المساعدة على وضع لوائح محلية لقمع أنشطة الخطف والبغاء بحيث تجعل العمل على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة أكثر استجابة للواقع المحلي.

- إنشاء وكالات لتوجيه الأعمال المتعلقة بأنشطة قمع الخطف بغية تدعيم المراقبة والإدارة العامتين – إن جميع المقاطعات التي تواجه جرائم خطيرة تتضمن خطف النساء والأطفال والاتجار بهم تكوّن مجموعات قيادية يرأسها القادة المحليون وتتكون من أعضاء في إدارات حكومية مثل الأمن العام، والنيابة، والمحاكم، والشؤون المدنية، والإعلام والتعليم الحكومي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بغية إيجاد توجيه أفضل للأعمال المشتركة لمكافحة هذه الجرائم ولتعزيز المراقبة والإدارة المتكاملتين.

- شن حملات للمكافحة الشديدة للأنشطة الإجرامية التي تنتهك الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة – في عام ١٩٩٨، اشتركت وزارة الأمن العام، وإدارة الدولة للصناعة والتجارة، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة في شن حملة خاصة لمراقبة دور التدليك وتنظيمها وقمع الأنشطة التجارية غير القانونية. وفي عام ١٩٩٩، نظمت وزارة الأمن العام حملة في الخريف لقمع البغاء والقمار. وجرى تنفيذ عملية منسقة في ١٦ مقاطعة ومدينة لإنقاذ النساء والأطفال المخطوفين، وجرى إنقاذ حوالي ١ ٠٠٠ امرأة وطفل. وفي عام ٢٠٠٠ شنت وكالات إنفاذ القانون حملة لدعم مراقبة وإدارة مرافق الترفيه والاستجمام ومكافحة رذيلة البغاء،

وخلال تلك الحملة، جرى التحقيق والتصرف في ٠٠٠ ٣٨ حالة من حالات البغاء تضمنت ٠٠٠ ٧٣ شخص. ومن نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠، وبعد التحضير الدقيق والاستخدام الكامل للوسائل العلمية والتقنية الحديثة مثل شبكات الحاسوب وتكنولوجيا مضاهاة بيانات الأحماض النووية، اضطلعت وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد بعملية ضخمة لمعاقبة المتجرين وإنقاذ النساء والأطفال المخطوفين. وحققت هذه العملية نجاحا باهرا حيث أنقذت ٠٠٠ ١٠ امرأة مخطوفة.

- شن حملات توعية قانونية من أجل تعزيز فهم الجماهير للنظام القانوني – نفذت الصين منذ عام ١٩٨٦ ثلاث حملات خمسية للتوعية القانونية، كما أنها تنفذ حملة رابعة في الوقت الحالي. وحملات التوعية هذه تركز على القوانين والأنظمة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق ومصالح المرأة والطفل، مثل قانون حماية حقوق ومصالح المرأة وقانون الزواج والقانون المتعلق بحماية القصر. وجرى تنظيم أنشطة متنوعة في جميع أنحاء البلد لتعزيز التوعية القانونية للأفراد وتقديم المساعدة القانونية من خلال إسداء النصح القانوني وتوفير المساعدة في الموقع وقيام الاختصاصيين بإلقاء المحاضرات وتحليل القضايا وغير ذلك من الوسائل.

- تعزيز دور وسائط الإعلام لتهيئة بيئة اجتماعية موائمة للقضاء على العنف ضد المرأة – أثناء السنوات القليلة الماضية، توسعت وسائط الإعلام في عرض قضية العنف ضد المرأة عن طريق تقديم تغطية حية لما تنظر فيه المحاكم من قضايا فعلية لانتهاك حقوق ومصالح المرأة، مثل العنف العائلي والاحتجاز غير القانوني للنساء، وخطف النساء والاتجار بهن. وفي إجراءات المحاكم هذه، استخدم القضاة فرادى القضايا لتفسير القانون، وحذروا الأفراد من أن انتهاك حقوق ومصالح المرأة انتهاك للقانون وأنه ستجري معاقبة مرتكبي تلك الجرائم. وفضلا عن ذلك، تخصص وسائط الإعلام أعمدة للمرأة أو تقدم تغطية خاصة، كما أنها تنظم مناقشات عامة للقضايا المتعلقة بالعنف العائلي والعنف ضد المرأة، فتتناول مواضيع مثل طرق حماية الشخص لنفسه من العنف العائلي، وذلك لتعريف المرأة بوسائل معالجة هذه المشكلة. وفي أوائل عام ٢٠٠٢ جرى لأول مرة بث مجموعة من البرامج التلفزيونية التي تتناول العنف العائلي. وقد أثار ذلك اهتماما كبيرا لدى الجمهور.

- تدعيم التعاون الدولي لمكافحة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم – منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وقعت الحكومة الصينية على معاهدات تسليم متهمين مع أكثر من ١٠ بلدان، كما وقعت على معاهدات لتبادل المساعدات القانونية في

المسائل الجنائية مع أكثر من ٢٠ بلدا. وتقوم الصين عن طريق هذه المعاهدات بتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية مع بلدان أخرى بغية مكافحة خطف النساء والاتجار بهن. وفضلا عن ذلك، وقعت الشرطة الصينية على أكثر من ٤٠ اتفاقا للتعاون بشأن مسائل الشرطة مع سلطات الشرطة في بلدان أخرى، مما يجعل محاربة خطف النساء والاتجار بهن مجالا هاما للتعاون. وفي عام ٢٠٠١، كشف المكتب المركزي الوطني الصيني للشرطة الدولية، بالتعاون مع سلطات الشرطة الكمبودية، قضية عبر وطنية لخطف النساء والاتجار بهن وللبغاء المنظم. ومن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠ شنت وزارة الأمن العام، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حملات توعية جماهيرية بشأن منع خطف النساء والأطفال والاتجار بهم في المقاطعات العشر الأكثر تضررا من هذه الجرائم. ونظمت الوزارة ١٥ دورة تدريبية للشرطة المدنية على الصعيد الوزاري وصعيد المقاطعات بشأن المحافظة على حقوق ومصالح المرأة، حيث قدمت تدريبا لأكثر من ٢٠٠٠ من أفراد الشرطة المدنية. ونظمت الوزارة أيضا حملات مكثفة بأشكال متنوعة في أسواق العمل ومحطات القطار والموانئ والأسواق المكشوفة في تلك المقاطعات بغية تعزيز قدرة الجماهير على منع تلك الجرائم. وانتفع عشرات الآلاف من الأفراد بحملات التوعية هذه. وبموجب برنامج التعاون بين الحكومة الصينية واليونيسيف (٢٠٠١-٢٠٠٥)، تشترك وزارة الأمن العام مع الاتحاد النسائي لعموم الصين في تنفيذ برامج لقمع ومكافحة الجرائم المحلية وعبر الوطنية المتعلقة بخطف النساء والأطفال والاتجار بهم، مع التركيز على منع وقمع هذه الأنشطة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج المنخرطين فيها. وتتعاون الحكومة الصينية بفعالية مع بلدان من منطقة الميكونغ من أجل مكافحة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم، ومع وزارات الأمن العام والعمل والتعليم، فضلا عن الوزارات والإدارات الأخرى المنخرطة في تلك الجهود. ومن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ اشترك الاتحاد النسائي لعموم الصين ومنظمة العمل الدولية في تنفيذ مشروع في مقاطعة يونان لمكافحة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم في منطقة نهر الميكونغ، مع شن حملات توعية فعالة وتقديم خدمات للوقاية وإعادة التأهيل وإنشاء آليات محلية صالحة وشاملة لمكافحة تلك الجرائم في هذه المنطقة، مع الاستكشاف النشط لاستراتيجيات ونماذج العمل الوقائي الجدير بتوسيع نطاقه.

- التنفيذ الدؤوب لأعمال مساعدة وإعادة توطين من يجري إنقاذهن من النساء، فضلا عن تعليم وإصلاح وإعادة تأهيل المنخرطات في البغاء - يشكل إنقاذ النساء المخطوفات والمتجر بهن مسؤولية هامة تقع على عاتق الحكومات ووكالات إنفاذ

القانون على جميع المستويات. ومن المهم بنفس القدر مساعدة هؤلاء النساء على العودة إلى الوضع السوي وإعادة توطينهن. وأقامت وزارة الأمن العام بالتعاون مع اليونيسيف ثلاثة مراكز انتقالية كبيرة تتيح إعادة التأهيل والتدريب في مقاطعات يونان وجيانغ سو وسيتشوان لمن جرى إنقاذهم من النساء والأطفال. ويجري احترام رغبات من جرى إنقاذهم من البالغين الذين يرغبون في البقاء في مواقعهم الحالية. وسيجري المضي في إجراءات تسجيل الزواج لمن يرغبون في الزواج ويكونون مؤهلين له قانونيا؛ وينبغي حل مسائل حضانة الأطفال عن طريق الأطراف المعنية من خلال المفاوضات أو عن طريق أحكام القضاء وفقا لحقوق ومصالح المرأة؛ أما من يرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية فتقوم وكالات إنفاذ القانون والوكالات المدنية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، مثل الاتحادات النسائية، باتخاذ الترتيبات بشأن توفير سبل رزقهم، وتعليم أسرهم، والعمل على عدم تمييز الجمهور ضدهم. وجرى حتى الآن إنقاذ أكثر من ٢ ٠٠٠ امرأة يتماثلن للشفاء البدني والنفسي.

وتضطلع أيضا الإدارات والوكالات بأعمال فعالة كثيرة في مجالات تعليم وإصلاح وإعادة تأهيل المنخرطات في البغاء. وفضلا عن المؤسسات التي تستقبل البغايا وتتولى إصلاحهن، يجري إنشاء مؤسسات أخرى لاستقبال وتقويم من يلجأ إلى البغايا. ويندرج إنشاء تلك المؤسسات الإصلاحية في إطار التخطيط الذي تضطلع به لجنة التخطيط الوطنية للبنية التحتية، وقد أنشئت حتى الآن ١٦٠ مؤسسة في جميع أنحاء البلد. وفي نفس الوقت، تبذل وكالات إنفاذ القانون المزيد من الجهود لوضع معايير موحدة لتشغيل تلك المؤسسات الإصلاحية. وقد وحدت الإدارات والوكالات المعنية جهودها الرامية إلى تحسين العمليتين التعليمية والإصلاحية وعملية إعادة التأهيل، مما أسفر عن معدل عدم انتكاس بلغ ٧٠ في المائة بالنسبة للنساء اللاتي أطلقن من هذه المؤسسات. ومعظم البغايا ومن يلجأ إليهن تخلوا عن هذه الرذيلة واتجهوا إلى حياة جديدة.

- اعتماد قوانين وأنظمة محلية لمنع وكبح العنف العائلي – إن قانون الزواج الجديد الذي اعتمد عام ٢٠٠١ يحظر العنف العائلي بوضوح. وتنص المادة ٤٣ من هذا القانون على أنه في حالات العنف العائلي يكون للضحية الحق في التقدم بطلب وعلى جهاز الأمن العام أن يوقف العنف، وبذلك يجري توفير الأساس القانوني لوكالات إنفاذ القانون من أجل الوفاء بمسؤولياتهم عن تولي قضايا العنف العائلي والتدخل فيها، فضلا عن منع وكبح هذا العنف. ويشكل العنف العائلي حاليا قضية تشغل الجماهير بدرجة كبيرة. وتتضمن الخطوات التي تتخذ على الصعيد الوطني في هذا المجال ما يلي:

(١) أنشأت ثلاث وعشرون إدارة حكومية ومنظمة غير حكومية، بما فيها الوكالة الشعبية العليا، والمحكمة العليا، ووزارة الأمن العام، لجنة مشتركة تعنى بضمان حقوق ومصالح المرأة والطفل؛ وتوجد لجان مماثلة على مستويات المقاطعات والبلديات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي.

(٢) يجري عقد حلقات دراسية وحلقات عمل على الصعيد الوطني بشأن منع وكبح العنف العائلي، كما يجري على الصعيدين الوطني والمحلي تنظيم برامج تدريبية عن قمع العنف العائلي.

(٣) يجري إرسال أفرقة بحث إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا والفلبين وبلدان أخرى بغية دراسة أعمال منع وكبح العنف العائلي في تلك البلدان.

(٤) أقامت جمعية القانون الصينية مشروعا لبحوث السياسات والتدخل يعنى بقمع العنف العائلي ضد المرأة.

(٥) يجري وضع مواد تدريبية لموظفي إنفاذ القانون، وتتعلق هذه المواد بكبح العنف العائلي ضد المرأة بغية الارتقاء بوعي هؤلاء الموظفين فيما يتصل بقضايا العنف العائلي وتقديم تدريب للعاملين بالشرطة.

وتتخذ الحكومات المحلية أيضا تدابير متنوعة وتعتمد أنظمة ذات صلة. وعلى سبيل المثال، فإن مقاطعتي هونان وليانونينغ، وعصبة بيانور لمنطقة منغوليا المتمتعة بالحكم الذاتي، وبلديات شيان في مقاطعة شانسي، وتانغشان في مقاطعة هيبي، وهوجو في مقاطعة جيجيانغ، وتشانغجو في مقاطعة جيانغسو، وغيرها تضع أنظمة وتتخذ تدابير لمنع وقمع العنف العائلي ولتنسيق جهود الإدارات المتنوعة بغية إقامة شبكة لمكافحته. وفي الوقت الحالي، أقامت أكثر من ٣٠ مقاطعة وبلدية في جميع أنحاء البلد أنظمة محلية لمكافحة العنف العائلي. وقد أنشأ مكتب الأمن العام في ولاية شينيانغ ١١٠ مركزا للاتصال في حالات طوارئ العنف العائلي بغية معالجة هذه الحالات والشكاوى؛ وقد نظمت مقاطعة شانسي برامج تدريبية للتوعية والتدخل بشأن العنف العائلي، وتقدم هذه البرامج التدريب لأكثر من ٢٠٠ من العاملين بالشرطة والقضاة والعاملين في مجال القضاء؛ وتشن مقاطعة هوبي وبعض المقاطعات الأخرى حملات ''الشريط الأبيض'' التي تقدم تدريبا بشأن القضايا المتعلقة بحقوق المرأة لكبار المسؤولين على مستويات الضاحية والمجتمع المحلي والبلدة ولجنة الحي ولجنة القرية. وقد جرى أيضا تنظيم برامج تدريبية للذكور من موظفي إنفاذ القانون والمسؤولين المحليين والمواطنين.

- اتخاذ تدابير ووسائل متنوعة لإنقاذ الضحايا من النساء – في عام ١٩٩٦ قامت وزارة العدل والاتحاد النسائي لعموم الصين معا بإصدار تعميم بشأن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة وتقديم المعونة القانونية الأفضل للمرأة. وينص هذا التعميم على أنه ينبغي ألا تمتنع وكالات المعونة القانونية والمكاتب القانونية ومكاتب الموثقين والمنظمات الشعبية للمعونة القانونية عن تناول الحالات المتعلقة بالادعاءات أو الشكاوى أو الحالات المبلغ عنها بشأن انتهاك حقوق ومصالح المرأة، كما ينبغي ألا تؤخر تلك الحالات جون داع. وينبغي لتلك الجهات أن تخفض على النحو الواجب رسوم الخدمات القانونية أو أن تقدمها بالمجان للضحايا النساء من السكان الأصليين. ويوجد في الوقت الحالي ٣٨٩ ٢ وكالة للمعونة القانونية على المستويات المركزية، ومستويات المقاطعة/المنطقة، والبلدية/المحلية، والناحية/الناحية، والمدينة، وذلك في ٣١ مقاطعة ومنطقة وبلدية. وقد افتتحت بيجين أول عيادة طب شرعي للعنف العائلي، وأنشأت قوينغداو مركز طب شرعي للإصابات الناتجة عن العنف العائلي. ومن ناحية أخرى، تقوم منظمات غير حكومية بالعمل أيضا. وتشارك الاتحادات النسائية على مختلف المستويات مع وكالات إنفاذ القانون المحلية في إنشاء فروع لتقديم المعونة القانونية ومنظمات للتنسيق، مثل اللجان المعنية بحماية حقوق المرأة. وقد عملت أكثر من ٠٠٠ ٧ من الكوادر من الاتحادات النسائية في هيئات محلفين خاصة. وتتضمن تلك المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال مركز المعونة القانونية في مقاطعة جيانغسو لحقوق ومصالح المرأة، ووحدة حقوق المرأة التابعة لمركز المعونة القانونية في مقاطعة هلونغيانغ، والوحدة النسائية التابعة لمركز المعونة القانونية في مقاطعة فوجيان. وتوفر تلك المنظمات المأوى، والعلاج الطبي، كما تقدم المشورة النفسية والقانونية للنساء من ضحايا العنف، مما يمكنهن من السعي إلى الحصول على تعويضات قانونية بموجب القوانين الوطنية.

- تعزيز دور المجتمع بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية في المحاربة المشتركة ضد العنف تجاه المرأة – في عام ١٩٩٢، افتتح المعهد النسائي التابع لأكاديمية الصين للعلوم الإدارية أول خط ساخن وطني للمرأة. ومنذ ذلك الوقت، أنشأ الاتحاد النسائي لعموم الصين وفروعه على مختلف المستويات خطوطا ساخنة للمرأة وصناديق بريد ومراكز للشكاوى، بغية تقديم المساعدة إلى الضحايا من النساء. وقد أنشأت أيضا بعض الجامعات والمنظمات غير الحكومية مراكز للمعونة القانونية. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد النسائي لمدينة تانغشان في مقاطعة هيبي يعتبر مكافحة العنف العائلي مجالا رئيسيا للعمل على المحافظة على حقوق المرأة، وقد أنشأ أكثر من

٢٧٠ مجموعة لمكافحة العنف العائلي على مستويات البلدية والناحية والبلدة (المجتمع المحلي) والقرية (الحي) بغية تزويد النساء بالخدمات القانونية. ووفقا للإحصاءات المؤقتة، افتتحت المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات الاجتماعية حوالي ١ ٠٠٠ خط ساخن على مستوى الناحية وما فوقها. وبناء على الإحصاءات التي أجريت في ١٠ مقاطعات، أنشأت الاتحادات النسائية ٤٨ مركزا للمعونة القانونية.

وتسلم الحكومة الصينية تسليما تاما بحدوث العنف القائم على نوع الجنس في الحياة العامة والخاصة بصرف النظر عن الأصل الإثني أو الخلفية الثقافية أو المستوى الاجتماعي. ويمكن للعنف أن يعوق تنمية المرأة إلى حد ما، إذ يحد من إمكانية حصولها على الموارد ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية. وتبذل الحكومية الصينية جهودا هائلة لكبح العنف ضد المرأة، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يجب عمله؛ فلم يجر القضاء بعد على خطف المرأة والاتجار بها أو على العنف ضد المرأة، وما زالت هناك حاجة إلى استحداث آليات فعالة لحماية المرأة من أن تقع ضحية للعنف، وذلك بغية تعزيز الجوانب المتنوعة للعمل في هذا المجال من أجل وقف العنف وتوفير المعونة والعلاج للضحايا؛ وما زال هناك قصور في مكافحة العنف العائلي على الصعيد الوطني؛ وما زال وعي الجماهير بالقانون وبقضايا نوع الجنس منخفضا، كما أن المجتمع يفتقر إلى الحساسية إزاء قضية العنف ضد المرأة؛ ومن الضروري إدخال المزيد من التحسينات على أنظمة الدعم الاجتماعي للضحايا.

وتعلق السجون في الصين أهمية كبيرة على حماية حقوق المسجونات وفقا للقانون. ويجري حجز وإدارة المسجونين من الذكور والإناث على نحو منفصل، حيث تتولى موظفات الإدارة المباشرة للسجينات. وأخذا في الاعتبار بالاحتياجات النفسية الخاصة للسجينات، تكلف طبيبات بإجراء فحوص بدنية دورية لهن. ويسمح للسجينات بقضاء العطلات مع أطفالهن الصغار. ويدربن تدريبا مهنيا يتصل بخبرتهن في العمل وباحتياجات سوق العمل، كما يجري أيضا توفير التعليم المتعلق بالصحة النفسية والأنشطة الثقافية والترفيهية لهن.

وتبلغ نسبة النساء ١٠ في المائة من قوة الأمن العام في الصين، و ٢٥ في المائة من العاملين في النظام القضائي؛ كما يشكلن ١٣,٩ في المائة من إجمالي عدد المحامين في الصين.

**المادة ٧**

**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:**

**(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛**

**(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛**

**(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.**

تولي الحكومة اهتماما خاصا لمشاركة المرأة في الحكومة وفي السياسة. وينص الدستور صراحة على أن المرأة تتمتع بالحق في التصويت وفي الترشيح في الانتخابات مثلها مثل الرجل، وهكذا يجري تنفيذ هذه الأحكام. ومع ذلك، فإنه لما كان التمييز بين الجنسين ما زال موجودا بجذوره المتعمقة، ولما كان من الضروري إجراء تطوير كامل يهيئ بيئة اجتماعية تمكن المرأة من المشاركة في الحكومة وفي السياسة، ترى الحكومة الصينية أنه لا بد من اتخاذ تدابير خاصة لكفالة إمكانية وصول المرأة على قدم المساواة إلى السلطة وحصولها على الموارد. وتتضمن التدابير الرئيسية المتخذة في هذا الشأن ما يلي:

- استحداث المؤشرات الضرورية بوصفها تدبيرا للمساعدة على ضمان تمثيل المرأة في الحكومة والسياسة – إن القرار المتخذ في الجلسة الخامسة للدورة الثامنة للمؤتمر الشعبي الوطني المعني بعدد النواب والإجراء الانتخابي للدورة التاسعة للمؤتمر الشعبي الوطني الصادر في آذار/مارس ١٩٩٧ ينص على أن نسبة النائبات في الدورة التاسعة للمؤتمر ينبغي أن تكون أعلى مما كانت عليه في الدورة الثامنة. وكانت هناك ٦٥٠ نائبة في الدورة التاسعة للمؤتمر التي عقدت في ١٩٩٨، أي ٢١,٨١ في المائة من العدد الإجمالي، وعملت ١٧ نائبة بوصفهن عضوات في اللجنة الدائمة، ومثّل ذلك ١٢,٦٩ في المائة من العدد الإجمالي؛ وكانت هناك نائبتا رئيس، مما مثّل ١٠ في المائة من العدد الإجمالي. وكانت هناك ٣٤١ عضوة في الدورة التاسعة للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، أي ١٥,٥٤ من العدد الإجمالي؛ وعملت ٢٩ عضوة في اللجنة الدائمة، أي ٨,٩٧ في المائة؛ وانتخبت امرأة نائبة للرئيس، مما مثّل ٣ في المائة من العدد الإجمالي. وزاد عدد النائبات في المؤتمر الشعبي الوطني التاسع بنسبة ٠,٧٨ في المائة عن الدورة السابقة، بينما زاد عدد العضوات في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني التاسع بنسبة ٢,٠٢ في المائة. وفي آخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كانت هناك ١٥ وزيرة ونائبة وزير في الـ ٢٩ وزارة ولجنة التابعة لمجلس الدولة. وفي الدورة العاشرة للمؤتمر الشعبي الوطني الذي عقد عام

٢٠٠٣ كانت هناك ٦٠٤ نائبة، أي ٢٠,٢٤ في المائة من العدد الإجمالي؛ و ٢١ عضوة من أعضاء اللجنة الدائمة للدورة، أي ١٣,٢٠ في المائة؛ وثلاث نائبات للرئيس، أي ١٨,٨ في المائة. وفي الدورة العاشرة للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، كانت هناك ٣٧٣ عضوة، مما مثّل ١٦,٧٠ في المائة من العدد الإجمالي؛ وعملت ٣٥ عضوة في لجنته الدائمة، مما مثّل ١١,٧١ في المائة من العدد الإجمالي؛ وكانت هناك نائبتا رئيس، مما مثل ٨ في المائة من العدد الإجمالي. وسجل كل من المؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني زيادة في كل من عدد ونسبة العضوات اللاتي عملن في لجنتيهما الدائمتين، وزيادة في عدد نائبات الرئيس بالنسبة للدورات السابقة للمؤتمرين. وجرى أيضا في المؤتمر الشعبي الوطني العاشر انتخاب نائبة لرئيس الوزراء ومستشارة دولة.

ووضع برنامج تنمية المرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠) أهدافا محددة جيدا تتعلق بمشاركة المرأة في الحكومة والسياسة؛ وتتضمن هذه الأهداف زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وفي إدارة الدولة والشؤون الاجتماعية وبذل الجهود من جديد لكفالة تمثيل المرأة في أفرقة القيادة الأساسية على جميع المستويات، وأنه بحلول نهاية القرن [العشرين] يجب أن تكون هناك عضوة واحدة على الأقل في الأفرقة القيادية الأساسية لمنظمات الحزب والحكومة على مستويات المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات؛ وأن تكون هناك عضوة واحدة على الأقل، إن لم يمكن وجود عضوتين، في الأفرقة القيادية الأساسية لمنظمات الحزب والحكومة على مستويات الضاحية/المدينة والناحية/الولاية والقرية/البلدة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠ كان قد تم بوجه عام تحقيق الأهداف الموضوعة في البرنامج. وبناء على هذه المنجزات، وضع برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) أهدافا إضافية تضمنت زيادة نسبة النساء في الإدارة العامة، ووجود أكثر من عضوة في الأفرقة القيادية الأساسية في الحكومة على جميع المستويات، ووجود عضوات في الأفرقة القيادية الأساسية في أكثر من نصف جميع الوزارات واللجان التابعة للحكومة المركزية فضلا عن الإدارات الحكومية على صعيد المقاطعات والصعيد الإقليمي، وتحقيق زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب رئيسية أو هامة، وإيجاد زيادة تدريجية في نسبة النساء العاملات في الخدمة العامة، وضمان تناسب عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب مديرات في القطاعات والصناعات التي تسيطر عليها الإناث مع عدد العاملات فيها، وضمان وجود النسبة الواجبة من النساء في لجان القرى ولجان الأحياء الحضرية.

وبحلول نهاية عام ٢٠٠١ كانت هناك ٤٦ عضوة في الأفرقة القيادية الأساسية للحزب المركزي والحكومة المركزية، وكانت هناك ٥٢ عضوة في الأفرقة القيادية الأساسية للحزب والحكومة في المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات الرئيسية البالغ عددها ٣١، وكان مجموع العضوات ٥٩٣ في الأفرقة القيادية الأساسية لأجهزة الحرب المحلي والحكومة المحلية في ٣٩٣ مدينة كبرى، وكانت هناك أكثر من ٠٠٠ ٤ عضوة في الأفرقة القيادية الأساسية لأجهزة الحزب المحلي والحكومة المحلية في ٨٠٩ ٢ أقاليم.

- وضع خطط لتدعيم التوجيه بشأن تدريب وانتقاء المرشحات لشغل المناصب القيادية – أثناء الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر الوطني المعني بتدريب وانتقاء الكوادر النسائية اللتين عقدتا عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠١ على التوالي، وضعت توصيات بشأن طرق تحسين تدريب وانتقاء الكوادر النسائية، وطُلب إلى الحكومات على جميع الصعد أن تدرج تدريب وانتقاء تلك الكوادر في جداول أعمالها الرئيسية، فضلا عن إدراج ذلك في خططها الرامية إلى تنمية الموارد البشرية. وتجري تهيئة بيئة موائمة تعطي أهمية لمشاركة المرأة في الحكومة والسياسة، بل وتدعم تلك المشاركة.

- تدعيم تنمية الكوادر النسائية بغية تعزيز قدرات هؤلاء النساء ومهاراتهن المتعلقة بالمشاركة في الحكومة والسياسة – تتضمن التدابير المتخذة ما يلي: تنظيم دورات تدريبية للكوادر النسائية بشأن التطورات الجديدة في الاقتصاد، والشؤون السياسية، والثقافة، والعلم والتكنولوجيا، والقانون، والإدارة، وغيرها من المجالات؛ وتنظيم جولات دراسية في المناطق المتقدمة اقتصاديا في الصين أو في الخارج للكوادر النسائية بغية توسيع أفق هؤلاء النسوة؛ وتعزيز التدريب العملي للكوادر النسائية عن طريق الإرسال المنتظم لكوادر مختارة إلى مناطق أقل نموا في غرب الصين أو إلى مناطق أكثر نموا أو إلى قطاعات تجارية أو مالية أو قانونية بغية التدريب التقاطعي بحيث يزودن على نحو أفضل بالمهارات الإدارية اللازمة لبيئة اقتصاد السوق؛ وتشجيع الكوادر النسائية على العمل على تحقيق احترام الذات والثقة بالنفس والاعتماد على النفس وتمكين الذات بغية مسايرة الزمن والعمل على تحقيق غايات أسمى.

- التأكيد على تدريب الكوادر النسائية على المستوى الشعبي، بغية تكوين مجموعة من المرشحات المؤهلات لاختيارهن لشغل مناصب قيادية – اعتمدت الحكومات على جميع المستويات خلال السنوات القليلة الماضية عددا من التدابير الفعالة، مثل إجراء ترتيبات ''الالتحاق مع الالتزام بالخدمة'' مع مؤسسات التعليم العالي ذات الصلة

بغية تدريب الكوادر النسائية للمنظمات الشعبية؛ واختيار طالبات الكليات المتميزات للعمل في منظمات المستوى الشعبي؛ ومواصلة ممارسة اختيار كوادر الشابات المتميزات من المؤسسات الحكومية على مستوى البلد وما فوقه، وبخاصة من الصناعات والقطاعات والمشاريع التجارية التي تسودها الإناث، للعمل في المناطق القيادية في منظمات المستوى الشعبي؛ ومطالبة حكومات البلدات ولجان الأحياء الحضرية بأن تضمن تمثيل النساء عند قيامها بالتوظيف، وبأن تعطى الأولوية للمرشحات عند قيامها بتوظيف مرشحين متساوي الكفاءة؛ وتنظيم التدريب للكوادر النسائية على المستوى الشعبي بمساعدة مؤسسات الإدارة العامة على جميع المستويات.

- تعليق أهمية كبيرة على انتخاب لجان القرى وتدريب الكادرات النسائية الشعبية على مستوى القرية – انخفضت بدرجة ضئيلة نسبة النساء العاملات في لجان القرى مع إدخال الانتخاب المباشر للجان القرى في الصين. وفي عام ١٩٩٩ أصدرت وزارة الشؤون المدنية تعميما بشأن ضمان التمثيل الواجب للمرأة في لجان القرى بغية كفالة انتخاب النساء لتلك اللجان، وبالتالي يتمكنّ من المشاركة في عمليات إدارتها وصنع القرار فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات على جميع المستويات، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، أولت أيضا اهتماما خاصا لهذه القضية واتخذت تدابير متنوعة في هذا الصدد.

وعلى سبيل المثال، اتخذت في مقاطعة هونان الخطوات التالية بغية كفالة تمثيل المرأة في لجان القرى وتنفيذ القانون الأساسي للجان القرى.

(١) اعتماد القوانين واللوائح ذات الصلة. أصدر المؤتمر الشعبي للمقاطعات تعميمين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ على التوالي بشأن تدابير تنفيذ القانون الأساسي المعني بلجان القرى والإجراءات الانتخابية للجان القرويين في مقاطعة هونان؛ وينص هذان التعميمان على أنه ينبغي أن تضم لجان القرويين عضوة واحدة على الأقل.

(٢) شن حملات قوية لنشر القانون الأساسي للجان القرى بغية الارتقاء بوعي القرويين، وبخاصة النساء، وبفهمهم للقانون وبحقوقهم بموجبه.

(٣) إصدار تعميمات خاصة. أصدرت إدارة الشؤون المدنية للمقاطعة تعميما بشأن التدابير الرامية إلى كفالة انتخاب المرأة للجان القرى وتمثيلها فيها.

(٤) تنظيم دورات تدريبية للنساء بشأن الانتخابات. خلال انتخابات لجان القرى، عملت أقسام الشؤون المدنية في الحكومات المحلية مع المجموعات النسائية على تنظيم دورات تدريبية للقرويات بشأن الانتخابات بغية الارتقاء بوعيهن بحقوقهن وحثهن على المشاركة بفعالية في الانتخابات.

(٥) إجراء التفتيش. اضطلعت أقسام الشؤون المدنية في الحكومات المحلية بالتفتيش بغية مراقبة انتخابات لجان القرى، وأصدرت تعليمات إلى القرى التي لم تنتخب عضوات في لجانها بأن تجري انتخابات تكميلية إصلاحية ملتزمة في ذلك التزاما دقيقا بالقانون.

وأجريت الجولة الخامسة لانتخابات لجان القرى في مقاطعة هونان من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وفقا للقانون. وكشف استعراض أجرته مؤخرا أقسام الشؤون المدنية في الحكومات المحلية عن أنه لم تنتخب مرشحات للجان في ٢٠٠ قرية من الـ ٢٦٤ ٣٧ قرية التي أكملت الانتخابات. ولذلك، أجريت انتخابات تكميلية إصلاحية في تلك القرى، بغية ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية صنع القرار.

- تنشيط دور المرأة في الحكم الذاتي وتنمية المجتمع المحلي لسكان الحضر – تشكل المرأة فعلا الآن أكثر من ٧٠ في المائة من أعضاء لجان الأحياء في الحضر في جميع أنحاء البلد.

- تمكين المنظمات غير الحكومية من أداء دور في الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة – تراعي المنظمات النسائية غير الحكومية الظروف الخاصة للصين، بالإضافة إلى مستوى تنمية المرأة الصينية، وذلك عندما تبذل تلك المنظمات جهودها الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة. ويتضمن دور المنظمات غير الحكومية استرعاء انتباه المؤتمرات الشعبية والحكومات والمؤتمرات الاستشارية السياسية على جميع المستويات، من خلال قنوات متنوعة، إلى العقبات التي تعرقل مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة؛ ويتضمن ذلك الدور أيضا تعزيز ومراقبة وضع وتنفيذ القوانين والأنظمة والسياسات والتدابير التي تصمم لتيسير مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة، كما يتضمن حث الوكالات الحكومية على إدراج تدريب وانتقاء قيادات نسائية في جداول أعمالها وفي التخطيط العام لها. وتساهم المنظمات النسائية غير الحكومية، بالتعاون مع الهيئات الحكومية، في الحركة السريعة لمشاركة المرأة في الحكومة والسياسة. وشن الاتحاد النسائي لعموم الصين

بصفة خاصة حملات توعية عامة بشأن المساواة بين الجنسين، وأجرى بحثا عن حالة مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة، ونظم دورات تدريبية للقيادات للكوادر النسائية، ووضع قاعدة بيانات للنساء الممتازات، وأوصى بترشيح النساء المؤهلات للمناصب القيادية. ووفقا للإحصاءات، فإنه خلال الانتخابات المحلية للمؤتمر الشعبي ١٩٩٨/١٩٩٩ على صعيدي الأقاليم والبلدات في منطقة غوانشي المتمتعة بالاستقلال الذاتي، أوصت الاتحادات النسائية المحلية بترشيح ما مجموعه ٦٧٥ ٣ من النساء المؤهلات، حصلت ٧٨٩ ١ امرأة منهن على المناصب، مما يمثل معدل نجاح بنسبة ٤٨,٦ في المائة. وانتخبت ٥٢٢ رئيسة للاتحادات النسائية للبلدات لشغل مناصب قيادية في المؤتمرات الشعبية المحلية والحكومات.

- إيلاء اهتمام خاص لتدريب الكوادر النسائية من الأقليات الإثنية – شكل النواب من الأقليات الإثنية في الدورة التاسعة للمؤتمر الشعبي الوطني ١٤,٣ في المائة من مجموع النواب، وهي نسبة أعلى إلى حد ما من نسبة الأقليات الإثنية إلى إجمالي عدد السكان (٨,٤١ في المائة)؛ وكان عدد النساء ١٣١ منهم، أي ٣٠,٦ في المائة. وشكل النواب من الأقليات الإثنية في الدورة العاشرة ١٣,٨٨ في المائة من المجموع، وكان عدد النساء ١٣٤ منهم، أي ٣٢,٣٧ في المائة. ووفقا لإحصاءات ١٩٩٩، بلغ عدد الكوادر النسائية من الأقليات الإثنية ٠٠٠ ٢٢٤ امرأة، مما يشكل ٣٣ في المائة من إجمالي عدد كوادر الأقليات الإثنية.

وفيما يتعلق بتدريب الكوادر النسائية من الأقليات الإثنية، فإنه فضلا عن التدابير السابقة الذكر، تدعم الحكومة أيضا تدريب الكوادر النسائية من الأقليات الإثنية عن طريق الأخذ في الحسبان بالظروف الخاصة لمناطق الأقليات، فتعينها مؤقتا في مقاطعات أو ضواحي أو مدن أكثر تقدما بغية التدريب على القيادة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ نظمت لجنة الدولة للشؤون الإثنية برنامجا تدريبيا للكوادر النسائية من الأقليات الإثنية من المناطق الغربية في الصين. وعلى الصعيد المحلي، نظمت أيضا لجان الشؤون الإثنية في مناطق الأقليات الإثنية المتمتعة بالحكم الذاتي تدريبا للكوادر النسائية. وعلى سبيل المثال، فإنه في منطقة كسنغيانغ أوغور المستقلة ينتفع ما مجموعه ٣٢٤ ١١٢ من الكوادر النسائية بالدورات التدريبية النظرية والعملية المتنوعة منذ عام ١٩٩٥. ولتمكين الكوادر النسائية من الأقليات الإثنية من إحراز تقدم أكبر على نحو أسرع، فإن المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي تعين مؤقتا كوادر نسائية مختارة في مقاطعات وضواحي داخلية أكثر تقدما بغية التدريب على القيادة.

ورغم زيادة مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة بفضل الجهود المتضافرة للحكومة وجميع قطاعات المجتمع، فإن المستوى العام للمشاركة ما زال غير مرتفع نظرا للقيود المرتبطة بمستويات التنمية والتوظيف والتعليم وتوفر المساعدات الاجتماعية، فضلا عن استمرار تأثير الأفكار التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مع استمرار تقدم وتحسن اقتصاد السوق الاشتراكي، تواجه المرأة تحديات ومشاكل جديدة في سعيها للمشاركة في الحياة العامة والسياسية. فعلى سبيل المثال، لا تتناسب أعداد ومؤهلات الكوادر النسائية مع احتياجات الإصلاح الاقتصادي وعمليات إضفاء الصبغة الديمقراطية السياسية وتنمية المرأة؛ كما أن التقدم المحرز في مشاركة المرأة غير متساو في المناطق والقطاعات المختلفة، مما يصور التمثيل المنقوص للمرأة في المناصب الرفيعة لصنع القرار في قطاع الحكومة والقطاع الاقتصادي وقطاع الإدارة، وفي المنظمات الشعبية في المناطق الريفية أيضا؛ والنساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية جوهرية غالبا ما يشغلن مناصب النائبات، كما أن من يشغلن مراكز رفيعة المستوى غالبا ما يكن متقدمات في السن؛ ومازال تدريب وتنمية الكوادر النسائية المؤهلة ضعيفين نسبيا، كما أن عدد الكوادر النسائية أقل من القدر الكافي؛ ومن الضروري تحسين معرفة الكوادر النسائية بالعلوم والتكنولوجيا، فضلا عن تحسين مستوى تعليمهن وتدريبهن النفسي. وفي ضوء ما تقدم، هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال مشاركة المرأة في الحكومة والسياسة. ويجب استمرار إدخال التحسينات على آليات المنافسة المتساوية في إطار الإصلاح التنظيمي والشخصي؛ ومن الضروري شن حملات توعية عامة واسعة النطاق بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في صنع القرار؛ ويجب وضع وتنفيذ خطط لتدريب وانتقاء الكوادر النسائية؛ كما أن هناك حاجة إلى تشكيل مجموعة من الكوادر النسائية المدربة تدريبا جيدا بغية الانتقاء منها لشغل المناصب القيادية.

**المادة ٨**

**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.**

يعمل الآن ٣٠٥ من الموظفين ذوي الجنسية الصينية لدى منظومة الأمم المتحدة، منهم ١٢١، أي ٣٩ في المائة، من النساء.

الجدول ١

**عدد الموظفين الصينيين لدى منظومة الأمم المتحدة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣**

| | المجموع | ذكر | أنثى | النسبة المئوية للإناث |
|---|---|---|---|---|
| وكيل الأمين العام | ١ | ١ | – | |
| مد – ٢ | ٣ | ٢ | ١ | ٪ ٣٣ |
| مد – ١ | ٩ | ٥ | ٤ | ٪ ٤٤ |
| ف – ٥ | ٢٧ | ٢٠ | ٧ | ٪ ٢٦ |
| ف – ٤ | ٨٢ | ٥٧ | ٢٥ | ٪ ٣٠ |
| ف – ٣ | ٦٥ | ٣٩ | ٢٦ | ٪ ٤٠ |
| ف – ٢ | ١٩ | ٨ | ١١ | ٪ ٥٨ |
| ر – ٥ | ٣ | ٢ | ١ | ٪ ٣٠ |
| ر – ٣ | ٣ | ٢ | ١ | ٪ ٣٠ |
| ع – ٧ | ٥ | ٢ | ٣ | ٪ ٦٠ |
| ع – ٦ | ١١ | ٦ | ٥ | ٪ ٤٥ |
| ع – ٥ | ٣٠ | ١٤ | ١٦ | ٪ ٥٣ |
| ع – ٤ | ٣٥ | ٢٠ | ١٥ | ٪ ٤٣ |
| ع – ٣ | ٥ | ٣ | ٢ | ٪ ٤٠ |
| أ – ٢ | ١ | – | ١ | ٪ ١٠٠ |
| خ م – ٤ | ١ | ١ | – | |
| خ م – ٣ | ٢ | ٢ | – | |
| مساعد تنفيذ المشاريع – ٢ | ٣ | – | ٣ | ٪ ١٠٠ |
| م ح – ٥ | ١ | ١ | – | |
| **المجاميع** | **٣٠٥** | **١٨٤** | **١٢١** | **٪ ٣٩** |

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على مشاركة المرأة في الشؤون الدولية. وتدخل المرأة في تشكيل كل وفد رسمي يرسل إلى مؤتمرات دولية أو إقليمية، مثل الوفود المرسلة إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمرأة عام ٢٠٠٠ وتلك المعنية بالطفل عام ٢٠٠٢، وكلاهما برئاسة السيدة وو إيي، مستشارة الدولة في ذلك الوقت.

وفي الصين، تعمل ٢٣٩ ١ امرأة في مجال الشؤون الخارجية، ويشكلن ٢٨,٥ في المائة من المجموع الكلي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢ كان لدى وزارة الشؤون الخارجية ٦ سفيرات و ٤ نساء بدرجة قنصل عام و ٤٦ مستشارة في وكالات الوزارة بالخارج، مما شكل ٤ في المائة و ٧,٧ في المائة و ١٥,٢ في المائة على التوالي من الدبلوماسيين في هذه الرتب. وكانت ٢٢٦ امرأة في الداخل و ١٨٠ في الخارج برتبة سكرتير أول في وزارة الشؤون الخارجية، مما شكل ٣٦,٨ في المائة و ٣١,٥ في المائة على التوالي من موظفي الوزارة في هذه الرتبة. بينما بلغ عدد النساء برتبة سكرتير ثان ١٦٩ في الداخل و ٨٢ في

الخارج، مما شكل ٣٣,٧ في المائة و ٢٧,٨ في المائة على التوالي من موظفي هذه الرتبة. ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة الخارجية تعطيان نماذج لتمثيل المرأة الصينية في المنظمات الدولية. وطبقا لأرقام هاتين الوزارتين، اختارت وزارة الشؤون الخارجية ثمان نساء للعمل في المنظمات الدولية باسم الحكومة الصينية، أي ٢٤,٢ في المائة من العدد الإجمالي المختار لذلك الغرض. ومن بينهن اثنتان تعملان على مستوى أعلى، وتشغل صاحبة الرتبة الأعلى منصب مدير شعبة الوثائق بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ومن ناحية أخرى، رشحت وزارة التجارة الخارجية خمس نساء للعمل لدى منظمات دولية، مما يشكل ١٨ في المائة من العدد الإجمالي للموظفين الدوليين المبعوثين من قبل وزارة التجارة الخارجية (٢٧). ومن هؤلاء النساء الخمس، هناك اثنتان من كبار الموظفات على مستوى نائب مدير الشعبة (مستوى D) وثلاث من الموظفات المهنيات (مستوى P)، مما يشكل ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي لكبار الموظفين (٤) و ١٣ في المائة من العدد الإجمالي للموظفين المهنيين (٢٣). وقد رشحت أيضا وكالات حكومية أخرى كثيرة موظفاتها للعمل لدى المنظمات الدولية.

وقد اتخذت الصين التدابير التالية بغية زيادة عدد الصينيات العاملات لدى المنظمات الدولية ليمثلن الحكومة:

(١) دعم مبدأي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز عن طريق الترشيح القوي للنساء للعمل لدى المنظمات الدولية. ووفقا للممارسة الشائعة في المنظمات الدولية، تعطي الأولوية في عملية الاختيار للنساء من بين المرشحين الحائزين لنفس المؤهلات.

(٢) الحرص على تعيين عدد أكبر من النساء في الوحدات الإدارية التي تتعامل مع المنظمات الدولية، بحيث يتعرضن على نحو أكبر للشؤون الدولية ويفهمن المنظمات الدولية فهما أفضل، مما يساعدهن على توسيع أفقهن وعلى جمع الخبرة المتعددة الجوانب للعمل.

(٣) تحسين مؤهلات واستعداد المرأة بصفة عامة لكي تعمل لدى المنظمات الدولية عن طريق تعزيز تدريبها على اللغات الأجنبية والخبرة المهنية، فضلا عن برامج التدريب المتبادل. ويتبين من إحصاءات وزارة الشؤون الخارجية أنه في عام ١٩٩٦ حصلت ٦٥ من الكوادر النسائية على تدريب أكاديمي، وتلقت ٣ ٤٩١ تدريبا نظريا أو عمليا، وعُرض على ٨٨ تلقي تدريب في الخارج أو الاشتراك في جولات دراسية، واشتركت ٤ ٥٧٠ في برامج للتدريب المتبادل.

**المادة ٩**

**١ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.**

**٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.**

تتمتع المرأة الصينية بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. ويمكن لكل من الأزواج والزوجات أن يمنحوا جنسيتهم لزوجاتهم أو أزواجهن الأجانب، وينبغي ألا يجبر أحد الأطراف الطرف الآخر على التخلي عن جنسيته أو تغييرها. وينص قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الجنسية على أن الرعايا الأجانب أو عديمي الجنسية ممن هم على استعداد للالتزام بدستور وقوانين الصين، وممن يستوفون أحد الشروط التالية يجوز أن يتجنسوا بعد الموافقة على طلباتهم: (١) أ، يكونوا أقارب مقربين لرعايا صينيين؛ أو (٢) أن يكونوا قد استقروا في الصين؛ أو (٣) أن تكون لديهم أسباب مشروعة أخرى.

وللمرأة نفس حق الرجل في تقرير جنسية أطفالهما. وينص قانون الجنسية على أن أي شخص يولد في الصين من والدين يتمتع كلاهما أو أحدهما بالجنسية الصينية يحصل على الجنسية الصينية؛ وأن أي شخص يولد بالخارج من والدين يتمتع كلاهما أو أحدهما بالجنسية الصينية يحصل على الجنسية الصينية؛ ولكن الشخص الذي يولد من والدين يتمتع كلاهما أو أحدهما بالجنسية الصينية، ويستقر كلاهما أو أحدهما بالخارج ويكون قد اكتسب جنسية أجنبية عند ولادته لا يحصل على الجنسية الصينية.

ولجميع مواطني الصين الذكور والإناث الحق في تغيير الجنسية. وينص قانون الجنسية على أن رعايا الصين الذين يستوفون أحد الشروط التالية يجوز أن يتخلوا عن الجنسية الصينية بعد الموافقة على طلباتهم: (١) أن يكونوا أقرباء مقربين لرعايا أجانب؛ أو (٢) أن يكونوا قد استقروا في الخارج؛ أو (٣) أن تكون لديهم أسباب مشروعة أخرى.

**المادة ١٠**

**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:**

**(أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني؛**

**(ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية؛**

**(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم؛**

**(د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى؛**

**(هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة؛**

**(و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان؛**

**(ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية؛**

**(ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسَر ورفاهها. بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.**

تدعم الحكومة الصينية دائما تمتع المرأة على قدم المساواة بالحق في التعليم. وينص الدستور وقانون التعليم الإلزامي وقانون حماية حقوق ومصالح المرأة والقوانين الأخرى ذات الصلة على تمتع المرأة، مثلها مثل الرجل، بالحق في التعليم. وتستهدف سياسة الحكومة الصينية بشأن التعليم تعميم تعليم إلزامي مدته تسع سنوات وتحسين التعليم الثانوي؛ كما تستهدف في نفس الوقت تطوير التعليم المهني، والتعزيز القوي للتعليم العالي وتعليم الكبار، وتدعيم مختلف أنواع المدارس الخاصة. وفي عام ٢٠٠٢ كان معدل التحاق الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي في الصين ٩٨,٥٨ في المائة، وبلغ هذا المعدل ٩٨,٥٣ في المائة بالنسبة للفتيات. وكانت هناك ٣٠٠ ٣٨١ ٥٧ تلميذة في المدارس الابتدائية في جميع أنحاء البلد، أي ٤٧,٢٠ في المائة من العدد الإجمالي؛ وكانت هناك ٠٠٠ ٧٠٢ ٣٨ تلميذة في

المدارس الثانوية، أي ٤٦,٧٠ في المائة من العدد الإجمالي؛ و ٨٠٠ ١٤٤ ٥ تلميذة في مؤسسات التدريب المهني الثانوية (بما فيها المدارس الثانوية المهنية النظامية ومدارس التدريب المهني للكبار والمدارس الثانوية المتخصصة، باستثناء مدارس العمال المهرة)، أي ٥١,٨٦ في المائة من العدد الإجمالي؛ و ٤٠٠ ٩٧٠ ٣ في مؤسسات التعليم العالي النظامية، أي ٤٣,٩٥ في المائة من العدد الإجمالي.

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، جرت تغطية أكثر من ٩٠ في المائة من السكان ببرنامج التعليم الإلزامي لتسع سنوات في المناطق التي نُفذ فيها البرنامج. وحرصا من الحكومة على تحقيق تعميم التعليم الإلزامي لتسع سنوات في جميع أنحاء البلد، فإنها تعطى الأولوية للمناطق الريفية الفقيرة، والمناطق التي تقطنها الأقليات، وأطفال العمال المهاجرين في المناطق الحضرية، والإناث من الأطفال؛ ويجري ذلك بصفة أساسية عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء نظام لتقييم وتمييز ومكافأة النتائج المحرزة عند تنفيذ برنامج التعليم الإلزامي لتسع سنوات – أعلنت الدولة عام ١٩٩٤ عن طرق تقييم وتمييز منجزات برنامج التعليم الإلزامي لتسع سنوات، الذي حدد أهدافا خاصة بشأن تعميم التعليم الإلزامي ومؤهلات المدرسين ونوعية التعليم وتمويل التعليم. وتقوم حكومة كل إقليم بعملية سنوية للتقييم الذاتي، وتخضع نتيجة هذه العملية للاستعراض والتحقق من جانب الحكومة على مستوى المقاطعات، فضلا عن قيام وزارة التعليم بإجراء فحوص عشوائية في وقت لاحق.

- دعم تعميم التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة والمناطق التي تقطنها الأقليات – حرصا من الحكومة الصينية على الإسراع بعملية تعميم التعليم الإلزامي، فإنها أقامت مشروعا بشأن التعليم الإلزامي ونفذته في المناطق الفقيرة أثناء الخطة الخمسية التاسعة. وخصصت الحكومة المركزية لهذا المشروع تمويلا خاصا قدره ٣,٩ مليار يوان، وقدمت الحكومات المحلية تمويلا مماثلا قدره ٨,٦ مليار يوان، فكان المبلغ الإجمالي ١٢,٥ مليار يوان لمساعدة المناطق الفقيرة في وسط وغرب الصين على تيسير دعم التعليم الإلزامي. ونظمت الدولة أنشطة للدعم عن طريق تنفيذ مشاريع ترسل بموجبها المدارس في المناطق الساحلية الشرقية معونة إلى المدارس في المناطق الغربية الفقيرة، كما ترسل المدارس في المدن المعونة إلى المدارس في المناطق الريفية الفقيرة داخل نفس المقاطعة أو المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي أو البلدية. ويجري من خلال هذه المشاريع إرسال المدرسين والإداريين المؤهلين إلى المناطق المتلقية بغية تحسين نوعية التعليم. كما يجري تقديم الدعم المادي والمالي من أجل المساعدة على

تحسين الهياكل الأساسية في المناطق المتلقية. ورغبة في توسيع نطاق فرص التعليم للأطفال من الأقليات، مما يزيد معدلات التحاق من يبلغ سن الدراسة من هؤلاء الأطفال بالمدارس، أنشأت أيضا الحكومة الصينية مدارس داخلية ابتدائية وثانوية لأطفال الأقليات من المناطق الجبلية الفقيرة والتي يستحيل الوصول إليها، وقدمت إليهم الكتب المدرسية بالمجان وأقامت منحا دراسية.

- إصلاح المنهاج الدراسي للمدارس الابتدائية والثانوية من أجل تعزيز التنمية النشطة والفعالة لجميع الفتيان والفتيات – قرر مجلس الدولة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ التعمق في إصلاح المنهاج الدراسي، والتعزيز النشط لمفهوم نوعية التعليم، وتطوير الروح الخلاقة والمهارات العملية لدى الطلبة. وهدف هذا الإصلاح تمكين السكان عن طريق تعديل هيكل المنهج وإعادة تصميمه، وجعله أكثر توازنا وشمولا وتنوعا، فالغاية من تصميمه هي مساعدة الطلبة على النمو الفردي على نحو متوازن وشامل. ويجري الاهتمام أيضا بأهمية المنهج بالنسبة إلى حياة الطالب وتطور العلم والتكنولوجيا في المجتمع الحديث وإدماج منظور نوع الجنس في مواد المنهج. ويطبق المنهج على المستويات الوطنية والمحلية والمدرسية بحيث يتسق المنهج بصورة أفضل مع الاحتياجات المحلية واحتياجات المدارس والطلبة.

- إعطاء أولوية كبيرة لتعليم المستضعفين من السكان، أي للطفلة والأطفال المعوقين وأطفال العمال المهاجرين في المناطق الحضرية – تنص القوانين والأنظمة الصينية بوضوح على أنه للطفلة وللأطفال المعوقين ولأطفال العمال المهاجرين في المناطق الحضرية الحق في التمتع بإمكانية الحصول على قدم المساواة على التعليم الإلزامي. وضمان هذا الحق مسؤولية هامة تقع على عاتق الحكومات وتتطلب اعتبارات تفضيلية في مجالي السياسات والتمويل. ومعدلات الالتحاق والتسرب للفتيات اللاتي في سن الدراسة تشكل مؤشرات هامة تستخدم في تقييم المنجزات في برنامج التعليم الإلزامي والاعتراف بها. وقد وضعت السلطات المحلية مواد تعليمية للفتيات؛ وتوضع هذه المواد على أساس الاحتياجات، كما تركز على مهارات العمل البسيطة التي يسهل تعلمها وعلى الثقافات المحلية. وتستخدم أيضا نهج التعليم المرنة لتيسير انتظام الفتيات في المدارس، مثل مدارس نصف اليوم ومدارس الدراسات الزراعية، والسماح للفتيات بحضور المدارس مع أخواتهن؛ ويجري اتخاذ ترتيبات الإقامة للفتيات في المناطق الجبلية والزراعية، كما تنظم مجموعات المساعدة المتبادلة بين الأسر بغية ضمان حضور الفتيات المدرسة. وتصمم السلطات المحلية، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، مشاريع للتعليم للفتيات، وبخاصة تنظيم دورات للفتيات في المدارس الإعدادية، مثل

الزراعة وتربية الحيوانات والتطريز وتطبيقات الحاسوب. وتستهدف هذه المهارات العملية مساعدة الفتيات على تنمية قدراتهن لكي يتمكنّ من تحقيق الاكتفاء الذاتي وكسب الرزق. وتشكل معدلات التحاق الفتيات بالدراسة في المناطق الريفية مرجعا هاما عند وضع اللوائح المحلية، وعند اختيار من يتلقين جائزتي ''الأسرة النموذجية ذات الفضائل الخمس'' و ''القرية النموذجية، الأسرة المعيشية النموذجية'' أيضا.

وفي عام ١٩٨٩، قدمت الدولة إعانة تعليمية خاصة لأطفال التعليم الإلزامي من المعوقين. وبلغت هذه الإعانة عام ٢٠٠١ مبلغ ٢٦٠ مليون يوان، بينما خصصت الحكومات على جميع المستويات ما مجموعه ٢ مليار يوان لإعانات التعليم الخاص. وضمانا لحصول أطفال العمال المهاجرين في المناطق الحضرية على التعليم الإلزامي، جرى وضع سياسات وتدابير خاصة لمساعدة هؤلاء الأطفال على التغلب على الصعوبات التي يواجهونها في تعليمهم. ويجري النص على أن حكومات المدن المتلقية ينبغي أن تتحمل المسؤولية الإدارية الأساسية عن تعليم هؤلاء الأطفال، وأنه ينبغي للمدارس الحكومية أن تضطلع بالدور الأساسي في تعليم أطفال العمال المهاجرين.

- تعبئة المجتمع بأسره لكي يشارك في برنامج التعليم الإلزامي ويدعمه على نحو فعال – تشجع الحكومة الصينية المجتمع المدني على دعم التعليم الإلزامي دعما فعالا عن طريق النص على أن المشاريع التجارية، والمؤسسات، والمجموعات الاجتماعية، والأفراد الذين يقدمون منحا إلى التعليم الإلزامي في المناطق الريفية يمكنهم استقطاع المبلغ الكامل لتلك المنح من دخولهم الخاضعة للضريبة. وتستخدم جميع قطاعات المجتمع مختلف أنواع الطرق لدعم التعليم الإلزامي في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة. وتدل الإحصاءات على أن التبرعات المقدمة إلى التعليم الإلزامي في المناطق الريفية بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ بلغت ٣١ مليار يوان. وجمع مشروع الأمل الذي بدأته مؤسسة الصين لتنمية الشباب حوالي ١,٩٣ مليار يوان لبناء ٣٠٠ ٨ مدرسة من ''مدارس الأمل الابتدائية''، مما يساعد ٢,٣ مليون من الأطفال المتسربين من الدراسة على العودة إلى المدارس، ويوفر التدريب لـ ٣٠٠ ٢ من مدرسي المدارس الابتدائية من المناطق الفقيرة. واشترك اتحاد نساء عموم الصين مع صندوق أطفال ومراهقي الصين في تنظيم وتنفيذ ''خطة براعم الربيع'' لمساعدة الفتيات من الأسر الفقيرة على الانتظام بالمدارس. وحتى الآن، ساعدت هذه الخطة ١,٣ مليون فتاة على العودة إلى المدارس. وتلعب كل هذه المبادرات دورا فعالا في تعميم التعليم الإلزامي وزيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس وتخفيض معدلات تسربهن منها.

وتولي الحكومة الصينية اهتماما كبيرا بتعليم النساء القراءة والكتابة، مما يعطي الأولوية للقضاء على الأمية بين النساء في مجالي النهوض بتعليم المرأة وتمكينها، وتضطلع الحكومة بأنشطة لمحو الأمية تحقيقا لهذا الهدف في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في المناطق الريفية. وينفذ الاتحاد النسائي لعموم الصين، بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة التعليم ووزارة العلوم والتكنولوجيا، مشروعا للنساء في المناطق الريفية يدمج أنشطة محو الأمية مع تعلم المهارات العملية. ووفقا للإحصاءات تعلمت ٢٠ مليون امرأة تقريبا القراءة والكتابة في العشر سنوات التي انقضت منذ أن بدأ المشروع.

وفي عام ٢٠٠٠ كانت هناك ٦١,٨١ مليون امرأة بالغة تجهل القراءة والكتابة، من بينهن ١٥,٣ مليون امرأة صغيرة أو متوسطة العمر، أي ٤,٢١ في المائة من جميع النساء الصغيرات والمتوسطات العمر في الصين. والخطوط العريضة للخطة الخمسية التاسعة، والأهداف الطويلة الأجل لعام ٢٠١٠، والخطوط العريضة لإصلاح وتنمية التعليم في الصين، وبرنامج تنمية المرأة الصينية، جميعها تضع أهدافا محددة لمحو أمية هؤلاء النساء الصغيرات والمتوسطات العمر. وفي هذا الصدد، جرى اتخاذ التدابير التالية:

- إصدار اللوائح المتعلقة ببرامج محو الأمية وأساليب تقييم وتمييز المنجزات في مجال القضاء على الأمية بين الشباب والكبار – خصصت وزارة التعليم جائزة لمحو الأمية تقديرا منها لتلك المنظمات التي تسهم في جهود محو الأمية وللأفراد الذين يحرزون تقدما ملحوظا في القضاء على الأمية. واشتركت أيضا وزارة التعليم ووزارة المالية في وضع نظام للحوافز تقديرا للحكومات المحلية التي أحرزت نتائج باهرة في برامج محو الأمية التي تضطلع بها. وقد خصص اتحاد نساء عموم الصين ووزارة التعليم جائزة لمحو أمية النساء يجري تقديمها إلى المنظمات والأفراد اعترافا بمنجزاتهم في مجال الجهود الرامية إلى محو أمية المرأة.

- إدماج برامج محو الأمية في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر – يرجى أن تصبح الحملة الرامية إلى محو أمية المرأة، وبخاصة استمرار التعليم بعد محو الأمية، من الأمور المستدامة ذاتيا عن طريق وضع سياسة لتعزيز التنمية من خلال التعليم وكفالة توفير التعليم من خلال التنمية الاقتصادية.

- إنشاء شبكة للتعليم مدى الحياة للنساء – لقد جرى إنشاء شبكة مستمرة للتعليم مدى الحياة للنساء لتحسين نوعية تعليمهن. وتبدأ هذه الشبكة بصفوف لمحو الأمية، يليها التدريب على المهارات العملية، ثم صفوف تعليمية عن طريق البث الإذاعي أو المراسلة في المناطق الريفية، وتنتهي بتقديم طلبات للحصول على ألقاب مهنية أو ألقاب وظيفية تقنية بغية تحقيق التنمية في جميع المجالات.

وتشجع الحكومة الصينية، بل وتدعم، المدارس التي يمولها ويديرها القطاع الخاص. وفي عام ١٩٩٧، أصدر مجلس الدولة اللوائح المتعلقة بالمدارس التي يديرها القطاع غير الحكومي. وتنص تلك اللوائح على أنه ينبغي للدولة أن تقدم التشجيع الفعال والدعم القوي والإرشاد الواجب والإدارة الحازمة إلى المدارس التي يمولها القطاع غير الحكومي. وتضع السلطات المحلية قواعدها بناء على هذه اللوائح. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني التاسع النظر في قانون تعزيز التعليم الخاص واعتمدته. وفي ظل سياسات الدولة هذه، تطورت المدارس غير الحكومية تطورا سريعا وزاد عددها زيادة كبيرة. في عام ٢٠٠٢، كانت هناك ٢٠٠ ٦١ مدرسة تدار إدارة خاصة (بما فيها رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية النظامية والمدارس المهنية والكليات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى)، ويشكل ذلك زيادة قدرها أكثر من ٠٠٠ ٣٢ مدرسة عن عام ١٩٩٦. وكان إجمالي الالتحاق بالمدارس ٧٠٠ ١٥٩ ١١، أي بزيادة قدرها ٦٠٠ ٠٨٥ ٨ عن عام ١٩٩٦.

وبتطور التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا في السنوات القليلة الماضية، يستمر اضمحلال الفروق بين الجنسين في التعليم. وتزداد نسبة النساء في التعليم على جميع المستويات، كما تزداد كل عام نسبة الطالبات في المدارس المهنية الثانوية، فتخطت ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥.

وكرست الحكومة الصينية جهودا ضخمة لتطوير التعليم العالي. وزادت سنويا نسبة الطالبات في الكليات والجامعات النظامية من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢، فكانت ٣٨,٣١ في المائة عام ١٩٩٨، و ٣٩,٦٦ في المائة عام ١٩٩٩، و ٤٠,٩٨ في المائة عام ٢٠٠٠، و ٤٢,٠٤ في المائة عام ٢٠٠١، و ٤٣,٩٥ عام ٢٠٠٢. واعتمدت وزارة التعليم أربع كليات نسائية، وهي كلية الصين النسائية، وجامعة شيان بيهوا النسائية، وجامعة هونان المهنية النسائية، وكلية فوجيان هوانان المهنية النسائية. وهناك ٧٦٥ ٧٥ من المعلمات اللاتي يشغلن منصب أستاذ مساعد أو مستوى أعلى منه، مما يشكل نسبة ٣٠,١٤ في المائة من العدد الإجمالي. وذلك يصور النهوض بالمرأة في المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية، كما تزداد أعداد النساء اللاتي يعملن في مجالي العلوم والهندسة. وتوجد حاليا أكثر من ٩,٨٨ مليون امرأة يعملن في مجالي العلوم والهندسة، أي ٣٦,٩ في المائة من العدد الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٠ كانت هناك ٠٠٠ ٥٧٩ امرأة يعملن في مجالي البحث العلمي والخدمات التقنية العامة، أي ٣٥,٢ من العدد الإجمالي، مما يشكل زيادة بنسبة ١,٤ في المائة عن عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠١، كانت هناك ١٢٢ ١٢ من المهنيات والتقنيات اللاتي يعملن في نظام أكاديمية العلوم الصينية، أي ٣٣,٥ في المائة من العدد الإجمالي. ومن بين هؤلاء النساء كانت

هناك ٢ ٩٦٢ امرأة تحمل لقبا مهنيا رفيعا، مما يشكل ٢٤ في المائة من العدد الإجمالي؛ و ٥ ٧٢١ امرأة تحمل لقبا مهنيا متوسطا، أي ٤٧ في المائة من العدد الإجمالي؛ و ١ ٤١٦ امرأة تحمل درجة الدكتوراه، أي ١٤ في المائة من العدد الإجمالي؛ و ٥ ١٠٦ امرأة تحمل درجة جامعية، أي ٤٢ في المائة من العدد الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٢، كانت هناك ٧٨ امرأة من بين أعضاء الأكاديمية الصينية للعلوم والأكاديمية الصينية للهندسة البالغ عددهم ١ ٢٦٣ عضوا، أي ٦,٢ في المائة من العدد الإجمالي للأعضاء، ويشكل ذلك زيادة بنسبة ٠,٣ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦ عندما لم تكن هناك إلا ٣٣ عضوة، أي ٥,٩ في المائة من العدد الإجمالي. وقد أحرزن منجزات ضخمة في ميادين الرياضيات، والطبيعة، والكيمياء، وعلم الأحياء، وعلم الأرض، والهندسة الميكانيكية ونظم الإيصال، وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الإلكترونية، والهندسة الكيميائية، وعلم المعادن والمواد، والطاقة وعلم التعدين، والهندسة المدنية، والهندسة الهيدرولوكية، والهندسة المعمارية، والزراعة، والصناعة الخفيفة، وصناعة المنسوجات، وعلم البيئة، والطب، والعلوم الطبية. وتكسب العضوات احترام جميع دوائر المجتمع وتقديرها. وبين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ حصلت ١ ٧٠٩ امرأة على جوائز وطنية سنوية، مثل الجائزة الوطنية للعلوم الطبيعية، والجائزة الوطنية للاختراعات التقنية والجائزة الوطنية للتقدم في العلوم والتكنولوجيا، ويشكل ذلك نسبة ١٦ في المائة من مجموع الحاصلين على جوائز، أي زيادة بنسبة ٤ في المائة عن عام ١٩٩٧. وبين ١٩٩٨ و ٢٠٠١، زادت كذلك من عام إلى آخر نسب النساء اللاتي تقدمن للحصول على مبالغ وحصلن عليها لمشاريع تمولها المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية، فبلغت نسبتهن ١٦,٤٦ في المائة عام ٢٠٠١، بزيادة نسبتها ٣ في المائة عن عام ١٩٩٨. وتسهم أجيال جديدة من المثقفات إسهاما بارزا في العلوم، والتعليم، والطب، والصحة العامة، وتخفيض حدة الفقر من خلال العلم والتكنولوجيا، وإضفاء الصبغة الشعبية على العلوم والمعرفة الثقافية.

**المادة ١١**

**١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:**

**(أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛**

**(ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام؛**

**(ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر؛**

**(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل؛**

**(هـ) الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر؛**

**(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.**

**٢ - توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضمانا لحقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:**

**(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين؛**

**(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية؛**

**(ج) لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال؛**

**(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.**

**٣ - يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضا دوريا في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء.**

تعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على مسألة توظيف المرأة وترى أن حل هذه المشكلة من العناصر الهامة في تنفيذ السياسة الأساسية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد اتخذت التدابير التالية لضمان حقوق المرأة في مجال التوظف:

- تهيئة فرص العمل وزيادة عدد الوظائف – أثناء عملية تعديل الهياكل الاقتصادية والصناعية وهياكل الملكية تزيد الدولة من استثماراتها في الصناعات الأساسية والبنية التحتية العامة من أجل تنشيط الطلب المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي؛ كما أنها تطور بشدة القطاع الصناعي الثالث وقطاع الخدمات المجتمعية وقطاع السياحة بغية زيادة عدد الوظائف؛ وتقوم الدولة بتشجيع وتدعيم تطوير المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أنها تنشئ وتنمي البلدات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تزيد عدد الوظائف بصفة عامة وعدد الأفراد الذين يجري توظيفهم (بما فيهم النساء) وتوسع نطاق مجالات التوظف المتاحة للمرأة.

وقد ازداد عدد النساء العاملات في كل من المناطق الحضرية والريفية زيادة مطردة منذ عام ١٩٩٥. ومع أن عدد العاملات في المشاريع التجارية المملوكة للدولة في المناطق الحضرية انخفض، فقد زاد العدد الكلي من ٣١٠ مليون إلى ٣٣٠ مليون امرأة في عام ٢٠٠٠، فزادت النسبة الكلية من ٤٥,٧ في المائة إلى ٤٦ في المائة. وتتسع مجالات عمل المرأة بصفة مستمرة، فتنتقل من الميادين التقليدية إلى الصناعات الجديدة الناشئة. ووفقا للإحصاءات المؤقتة، تزداد أعداد ونسب العاملات في المجالات التالية: المرافق العامة، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والخدمات المالية وخدمات التأمين، والعقارات، والسياحة، والإذاعة، والسينما والتلفزيون، والصحة العامة، والرياضة، والرفاه الاجتماعي. وفي نفس الوقت زاد عدد النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الاقتصادية الخاصة والمملوكة للأفراد بحوالي ٦٠ في المائة، حيث بلغ العدد الإجمالي لتلك المؤسسات ما يقرب من ١٠ ملايين مؤسسة. وفي الوقت الحالي، يتعدى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المسجلة في جميع أنحاء البلد لدى السلطات الإدارية الصناعية والتجارية ٨ مليون مؤسسة تشكل ٩٩ في المائة من العدد الإجمالي للمؤسسات وتتيح حوالي ٧٥ في المائة من الوظائف في المناطق الحضرية. وقد زادت نسبة النساء اللاتي يعملن كمديرات أو موظفات مهنيات أو تقنيات. وزادت نسبة النساء اللاتي يشغلن تلك المناصب في المؤسسات والشركات التي تديرها الدولة من ٣٩,٣ في المائة عام ١٩٩٨ إلى ٤١ في المائة عام ٢٠٠١. واغتنمت نساء كثيرات الفرص التي أتاحها الإصلاح لكي يشغلن مناصب الإدارة وصنع القرار. وفي عام ٢٠٠٠ كانت نسبة النساء ٣٤,٤ في المائة في مناصب الإدارة في الشركات والمؤسسات. وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية أن النساء يشغلن منصب مدير عام في ٢٠ في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المسجلة في جميع أنحاء البلد، وأن ٦٣ في المائة

من المؤسسات التي تديرها إناث توظف نساء أكثر من الرجال. وبالتالي، فإن إدارة الإناث للمشاريع التجارية تهيئ الظروف المؤاتية لتوظيف الإناث.

- التشجيع على إعادة توظيف العاملات المسرحات – نظرا للسعي المستمر إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي والإنشاء التدريجي لنظام اقتصاد السوق من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١، زاد عدد العاملين العاطلين والمسرحين من المؤسسات التي تملكها الدولة، وشكلت النساء حوالي ٤٥ في المائة من إجمالي ذلك العدد. واستجابة لذلك، جرى الأخذ بسياسات تشجع على إعادة توظيف العاملين المسرحين، وبخاصة العاملات، وتقلل من نواحي قلقهم بشأن المستقبل. ويدفع النمو الاقتصادي هذا النهج إلى الأمام، كما تدعمه سياسات التمكين وخدمات السوق وأنظمة الحكومة وخدمات الضمان الاجتماعي.

وإذ تأخذ الحكومة بتشجيع إعادة التوظيف كاستراتيجية رئيسية، فإنها تقيم مراكز لإعادة التوظيف على الصعيد الوطني وتضمن الكفاف الأساسي للعاملين المسرحين. وتجمع المبالغ المطلوبة عن طريق ''نهج ثلاثة – ثلاثة''، أي جمع ثلث من خلال مخصصات الميزانية الحكومية، وثلث من المؤسسات نفسها، وثلث من الجمهور. وقد اقترحت مبادرة ''واحد – ثلاثة – واحد'' من خلال مراكز إعادة التوظيف ووكالات التوظيف على جميع المستويات. وتتضمن هذه المبادرة أن يتلقى العاملون المسرحون المقيدون في قوائم مراكز إعادة التوظيف إرشادا مهنيا مرة واحدة على الأقل، وأن يزودوا ثلاث مرات بمعلومات عن الوظائف أو الأعمال، وأن يحصلوا على دورة تدريبية مجانية، وذلك خلال نصف سنة. والهدف من المبادرة مساعدة العاملين المسرحين على تنمية قدراتهم على المنافسة في سوق العمل وتحسين الذات. وقامت السلطات المسؤولة عن العمل بتدريب عدد إجمالي قدره ١٣ مليون من العاملين المسرحين، وشكلت النساء حوالي نصف هذا العدد. وقدمت وكالات التوظيف العامة معلومات تتعلق بالوظائف إلى ١٥,٠٦ مليون من العاملات المسرحات، كما تلقت أكثر من ٩٠ في المائة من العاملات المسرحات إرشادا مهنيا.

وفيما يتصل بعملية الإصلاح والتنمية، تعلق الحكومة أهمية كبيرة على حالة المرأة، وبخاصة التفاوت في تنمية المرأة الناتج عن التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. ويجري الأخذ بسياسات تفضيلية لضمان تمتع الرجل والمرأة بتكافؤ الفرص وبالمساواة في المعاملة عند الحصول على موارد إنتاجية وفيما يتعلق بفرص العمل والحصول على الخدمات العامة. وبالنسبة إلى الجهود الرامية إلى إعادة التوظيف،

تهتم الحكومة بالعاملات المسرحات عن طريق وضع وتنفيذ سياسات تفضيلية بغية تقديم المساعدة فيما يتصل بالتوظيف. وعلى سبيل المثال، يحق للوحدات التي توظف العاملات المسرحات أن تحصل على تخفيض أو إعفاء ضريبي. كما يحق لها الحصول على إعانات للتأمين الاجتماعي، ويشترط أن تعطى الأولوية للتوصية على العاملات المسرحات ولتوظيفهن، وتزود السلطات المسؤولة عن العمل العاملات المسرحات بالتدريب على المهارات المهنية وبالإحاطة الإعلامية المهنية بالمجان. وتقدم الحكومة أيضا قروضا صغيرة إلى العاملين المسرحين الذين يستهلون المشاريع التجارية الخاصة بهم.

وتأخذ الحكومة بنهج متعدد المستويات ومتعدد القنوات لإنشاء الوظائف، وتولي اهتماما خاصا في نفس الوقت لإقامة شبكات للصناعة الثالثة وللخدمة المجتمعية. وبالنسبة لوظائف الرفاه العام التي تنشأ بتمويل من الحكومة، فإن الأولوية تعطى للعاملين الذين يجدون صعوبة في التوظف من جديد بسبب أعمارهم. وبهذه الطريقة، تستطيع أيضا بعض العاملات المسرحات المسنات ذوات التعليم والمهارات المحدودة العثور على وظيفة مناسبة. ووفقا للإحصاءات المؤقتة لعام ٢٠٠٠، شكلت النساء نسبة ٧٠ في المائة ممن حصلوا على وظائف من جديد في مجتمعاتهم المحلية.

ويجري تدعيم إرشاد السياسات وتنسيقها بغية ضمان حق المعوقين في العمل. وهناك وثيقة بعنوان آراء بشأن التعزيز الإضافي لفرص عمل المعوقين وتوظيفهم، وقد وافق مجلس الدولة على هذه الوثيقة، ويتبين منها أن الحكومة قد قررت أن تواصل دعم وصيانة برامج تهيئة الرفاه الاجتماعي التي توفر الوظائف لعدد كبير من المعوقين، وأن تطبق المتطلبات القانونية لتوظيف المعوقين بما يتناسب مع حجم الوحدة التي يجري فيها التوظيف. وفي نفس الوقت، ستدعم الحكومة بشدة الأعمال الحرة الفردية والأعمال الحرة الجماعية الطوعية التي يزاولها المعوقون، مما يهيئ بيئة مرنة للسياسات تسمح بضمان الحق في العمل للمعوقين. وبفضل الأولوية التي تمنحها الحكومة على جميع المستويات، والدعم الذي تقدمه، شهدت مؤسسات الرفاه الاجتماعي التي تديرها سلطات الشؤون المدنية تقدما طيبا. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢ كان هناك ما مجموعه ٣٥ ٧٥٨ مؤسسة للرفاه على الصعيد الوطني تتولى توظيف ٦٨٣ ٠٠٠ من المعوقين، بما فيهم عدد كبير من المعوقات.

وفي نفس الوقت، تعجل الحكومة من سرعة إصلاح نظام الضمان الاجتماعي عن طريق تطوير آلياته وقواعده المتعلقة بإعانات الكفاف الأساسية

المقدمة إلى العاملين المسرحين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وضعت الحكومة أنظمة لتأمين البطالة تنص على أن من يجري تسريحهم من موظفي الوحدات المشتركة في مشروع للتأمين يستطيعون الحصول على دفعات تعويض عن البطالة وإعانات طبية. وتنطبق هذه الأنظمة على جميع أنواع المؤسسات، مما يوضح طبيعة القاعدة العريضة للنظام. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١ كان عدد العاملين المشتركين على الصعيد الوطني في التأمين الأساسي ضد البطالة ١٠٣,٥٥ مليون عامل، وكان عدد المشتركين في التأمين الأساسي للمعاش التقاعدي ١٠٨,٠٢ مليون عامل، وكان عدد المشتركين في التأمين الصحي الأساسي ما يقرب من ٨٠ مليون عامل.

- تدعيم نظام مراقبة العمل بغية ضمان حقوق ومصالح العاملات وتنفيذ تدابير خاصة لسلامة العاملين – في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نظرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني التاسع في القرار المتعلق بتنقيح قانون جمهورية الصين الشعبية لنقابات العمال واعتمدته. وينص هذا القرار على تشكيل لجان للعاملات داخل نقابات العمال، وعلى معاقبة انتهاكات حقوق ومصالح العاملات والقصر. وينص القرار كذلك على أنه في حالات حدوث انتهاكات للمصالح الخاصة للعاملات والقصر ينبغي للنقابات العمالية أن تقوم باسم العاملين بالتفاوض مع المشاريع أو المؤسسات المعنية وأن تطالبها باتخاذ التدابير الإصلاحية، وينبغي للمشاريع أو المؤسسات أن تقوم بدورها بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة ومعالجتها وتقديم الرد عليها إلى النقابات. وإذا رفضت المشاريع أو المؤسسات القيام بعمل إصلاحي، يمكن للنقابات أن تحيل القضية إلى المحاكم المحلية.

وقد أقيم ما مجموعه ٣ ١٨٨ مكتبا على الصعيد الوطني لحماية ومراقبة العمل يعمل بها ٤٠ ٠٠٠ مراقب من أجل تدعيم مراقبة العمل. ويجري الآن تعزيز نظام لصياغة عقود العمل والعقود الجماعية ووضع معايير لها من خلال تنفيذ قانون العمل وقانون حماية حقوق ومصالح المرأة. ويجري تدعيم إدارة عقود العمل، مما يتطلب إيلاء اهتمام كامل للاحتياجات الخاصة للعاملات وتحديد الأحكام المتعلقة بحقوق ومصالح المرأة تحديدا واضحا في عقود العمل التي يوقعها أرباب العمل والعاملون. وعند فحص هذه العقود والترخيص بها، ينبغي لسلطات العمل أن تكفل احتواءها على أحكام تستهدف ضمان حقوق ومصالح العاملات. وفي نفس الوقت، يجري الاهتمام بإصلاح نظام توزيع الأجور داخل المؤسسات بحيث ترتبط مستويات الأجور بالوظائف وبالإسهامات المقدمة، وأن يطبق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي على كل من الرجل والمرأة. وتعلق الحكومة أهمية كبيرة على تنفيذ القوانين

ذات الصلة وأنظمة حماية العمل من جانب ثلاثة أنواع من المؤسسات التي أقيمت باستثمار أجنبي داخل مناطق اقتصادية خاصة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، كانت ٩٥ في المائة من المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الجماعية والمؤسسات التي أقيمت باستثمار أجنبي تعمل بموجب عقود عمل، وكان عدد العاملين المشمولين بعقود جماعية يفوق ٥٠ مليون عامل. وتدعم أيضا سلطات مراقبة العمل أنشطة المراقبة المعتادة، فتهتم بعدد ساعات العمل، ونظم الإجازات، والحماية الخاصة للمرأة، وتنفيذ مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي. ويجري على الفور اتخاذ إجراءات تصحيحية عند اكتشاف أية مشاكل. وعلى سبيل المثال، قامت سلطة حماية ومراقبة العمل في منطقة قومية غوانشي جوانغ المتمتعة بالحكم الذاتي بالتحقيق في ٣ ٤٤٣ قضية تتعلق بالعاملات، واستعادت للعاملات أجورا بلغ مجموعها ٣,٦٥ مليون يوان. وقد قبلت هذه السلطة أيضا ٤٥٣ حالة من حالات نزاعات العمل تتعلق بالعاملات، وكان معدل حلها ١٠٠ في المائة.

- تعزيز إنشاء نظام تأمين خاص بالأمومة – في عام ١٩٩٧ اعتمدت الدولة خطة تأمين للأمومة بغية إدراج الولادة في التخطيط الشامل للإنجاب على صعيد المجتمع. وتلعب الخطة دورا إيجابيا في تعزيز التنافس على قدم المساواة بين المؤسسات، وتحسين بيئة عمل المرأة، وضمان الحقوق والمصالح الأساسية للعاملات أثناء الولادة. ويجري شن حملة على الصعيد الوطني لتشجيع وتوجيه الجهود المحلية في هذا الصدد، وتتضمن الخطوات المتخذة تصميم صفحة ويب خاصة لمشروع تأمين الأمومة بحيث يمكن وضع السياسات واللوائح الوطنية والمحلية ذات الصلة والمعلومات المتعلقة بها على شبكة الإنترنت. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، اعتمدت أكثر من نصف المدن على الصعيد الوطني المشروع الذي تدفع بموجبه النفقات المتعلقة بأمومة العاملات عن طريق مبالغ التأمين التي تم جمعها من خلال المجموعات الاجتماعية. وبلغ عدد العمال المشتركين ما يقرب من ٣٤,٥٥ مليون عامل، كما وضعت ١٤ مقاطعة ومنطقة وبلدية قوانين وأنظمة محلية بشأن التأمين الخاص بالأمومة.

- تعبئة المنظمات غير الحكومية والقوى الاجتماعية، وإتاحة فرص العمل، وضمان حقوق ومصالح العاملات – تحترم الحكومة الصينية حقوق نقابات العمال المكرسة في الدستور والقوانين الأخرى، كما تساند بفعالية نقابات العمال في أعمالها الرامية إلى ضمان حقوق العاملين بمقتضى القانون. واضطلع اتحاد نقابات العمال لعموم الصين بمجموعة من الجهود التي تستهدف تقديم التدريب المهني بغية تحسين المهارات المهنية والتقنية للعاملات وتعزيز المشاركة الفعالة لممثلي العاملات في صنع القرار

والإدارة في المؤسسات، وفي مراقبة وضمان حقوق ومصالح العاملات. واعتبرت نقابات العمال التدريب المهني جزءا من أعمالهم الاعتيادية. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في ٢٧ مقاطعة عام ١٩٩٩، شاركت ١٠,٧٢ مليون عاملة في مختلف أنواع التدريب المهني، وشكل ذلك حوالي ٦٠ في المائة من العدد الإجمالي للمشاركين. وإذ تعتبر نقابات العمال نشر المعرفة بالقانون ومراقبة إنفاذه من المهام الأساسية، فإنها تسعى إلى ترسيخ وتحسين طرق عملها والمساعدة على إقامة شبكات لتقديم المساعدة القانونية. وبفضل الدعم المقدم من الحكومة والتيسيرات التي تتيحها نقابات العمال، يتسع نطاق استخدام نظام للاستشارة على قدم المساواة بشأن العقود الجماعية. وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ٨٠ في المائة من المؤسسات على الصعيد الوطني لديها أنظمة لعقد مؤتمرات لممثلين عن العاملين، كما أن ٨٠ في المائة من قادة لجان العاملات بنقابات العمال الشعبية أعضاء في لجان تسوية النزاعات المتعلقة بالعمل. وتشارك ٩٢ في المائة من لجان العاملات بنقابات العمال الشعبية في مشاورات ومفاوضات جماعية. وقد أسفر كل ذلك عن إضفاء الصبغة المؤسسية على حماية العاملات في مجال العمل وإعطائها أساسا قانونيا. وتحقق نقابات العمال أيضا في المشاكل وتشرف على حلها. ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، شاركت ٠٠٠ ٦٧ منظمة من منظمات نقابات العمال في رسم سياسات تتعلق بتوظيف العاملات المسرحات. وجرى عقد أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ دورة تدريبية قدمت التدريب لما يقرب من ١,٨٥ مليون عاملة. وقامت نقابات العمال أيضا بمراقبة تعيين ١,٠٩ مليون عاملة مسرحة وبتقديم المساعدة في هذا الشأن.

ومنذ عام ١٩٩٦، يتولى الاتحاد النسائي لعموم الصين تطوير خدمات مجتمعية من خلال مشاريع مثل مبادرة منظمات المشاريع، ومبادرة النساء اللاتي يساعدن الفقراء، والمشروع النسائي للخدمة المجتمعية، وتوفر هذه الخدمات الراحة للجمهور وتساعد على إعادة توظيف العاملات المسرحات. وقد انتفعت المجتمعات والأسر والجمهور بأسره من هذه الخدمات. وعلى سبيل المثال، أنشأت مقاطعة لياونينغ ٥٠٠ ٤ مركز للخدمات المتكاملة في المجتمع المحلي وساعدت ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ من العاملين المسرحين على إعادة التوظف. وأقام الاتحاد النسائي لعموم الصين مراكز لتقديم المعلومات والتوجيه بشأن إعادة التوظف إلى النساء في ٣١ مدينة كبيرة ومتوسطة الحجم. وتقوم تلك المراكز بجمع المعلومات المتعلقة بأسواق العمل، وتحيط علما بديناميات إعادة التوظيف، وتقدم النصح والتوجيه بشأن التوظف، وتنشئ ملفات للتوظف. وقد زود الاتحاد أيضا خمسة ملايين من العاملات

المسرحات بالتدريب المهني المرتبط باحتياجات سوق العمل عن طريق مجموعة متنوعة من معسكرات التدريب النسائية. وفي نفس الوقت، يعزز الاتحاد بفعالية خلق فرص عمل عن طريق تشجيع ومساعدة النساء على تنظيم أنفسهن والبدء في ممارسة الأعمال الحرة وإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجري أيضا بذل الجهود لجمع الأموال من مختلف المصادر بغية توفير أموال ابتدائية تستهل بها النساء الفقيرات مشاريعهن التجارية. وعلى سبيل المثال، جمعت الاتحادات النسائية في مدينة تيانجين، ومقاطعة يونان، ومنطقة غوانشي المتمتعة بالحكم الذاتي، ومقاطعة سيتشوان أموالا بغية توفير ائتمانات صغيرة لمشاريع إعادة التوظيف في المناطق الحضرية. وفي السنوات القليلة الماضية، قدمت الاتحادات النسائية على جميع المستويات المساعدة المباشرة إلى ٢,٠٦ مليون عاملة مسرحة بغية إعادة توظيفهن.

وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت مسألة المرأة والتوظف موضوعا يشكل قلقا كبيرا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقد في بيجين محفل تنمية المسار الوظيفي للمرأة في القرن الجديد من أجل استكشاف آفاق التطوير الوظيفي للمرأة. ودعا هذا المحفل المجتمع إلى رسم سياسة وتهيئة بيئة للرأي العام تساعد على وجود منافسة على قدم المساواة بين الرجل والمرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ اشترك الاتحاد النسائي لعموم الصين ورابطة بحوث المرأة الصينية معا في استضافة محفل بشأن توظيف المرأة الصينية. وشارك في هذا المحفل أكثر من ٣٠٠ فرد كان من بينهم خبراء وممثلون عن المكتب المركزي لبحوث السياسات، واللجنة الوطنية للتنمية والتخطيط، ووزارة شؤون الموظفين، ووزارة العمل وشؤون التأمين الاجتماعي، ومصرف الصين الشعبي، والمنظمات النسائية، ومؤسسات بحوث العلوم الاجتماعية، ومؤسسات التعليم العالي، ومنظمة العمل الدولية. وركز المحفل على سبل تحسين سياسات سوق العمل بغية إتاحة الفرص المتكافئة لكل من الرجل والمرأة والتشجيع على توظيف المرأة في نفس الوقت.

وتعلم الحكومة الصينية أنه لا تزال هناك عقبات تعترض سبيل التشجيع على توظيف المرأة وضمان حقوق العاملات في مجالي العمل والعمالة. والصين بلد كبير فيما يتعلق بموارد العمالة. وفي كل عام يبلغ العدد الإجمالي للمشاركين الجدد في سوق العمل في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى الفائض من العاملين في الريف، أكثر من ١٠ مليون عامل، بينما يجري تسريح الملايين من العمال الآخرين أثناء عملية إصلاح المؤسسات. وبينما تجري عمليات إعادة تكيف متواصلة للهيكل الصناعي ويتسع مجال قنوات التوظيف، توجد ضغوط ضخمة ومستمرة من جانب قطاعي العمل والعمالة. ولما كان السكان النشطون اقتصاديا

ينمون بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى وجود منافسة حادة في سوق العمل، مما يسفر بالتالي عن وجود تمييز بين الجنسين في ممارسات العمالة في بعض الإدارات والمؤسسات. وفضلا عن ذلك، فإن السياسات الوطنية المعنية بإعادة التوظيف لا تنفذ تنفيذا كاملا في بعض المجالات. ولا توجد لدى بعض العاملات المسرحات مهارات العمل اللازمة، كما أن بعضهن لم يحصلن على التدريب الذي يحتجن إليه، مما يجعل من الصعب عليهن أن يوظفن من جديد. وبعض المؤسسات الخاصة، والمؤسسات التي تديرها القرى أو البلدات، ومؤسسات رأس المال الأجنبي، لم توقع عقودا مع العاملات لديها، كما أنها لم تنفذ التدابير المطلوبة لسلامة العاملين؛ وغالبا ما تكون ظروف العمل سيئة في تلك المؤسسات، كما يحدث بها انتهاكات لحقوق ومصالح العاملات. وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على حسم تلك المشاكل، كما أنها تأخذ باستراتيجيات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية المستمرة التي تهدف إلى تحسين البيئة اللازمة لتنظيم المشاريع وتهيئة فرص العمالة وخلق الوظائف من خلال قنوات متعددة. وتضطلع الحكومة أيضا بالتنفيذ الشامل للقوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة، بغية التغلب على هذه الصعوبات تدريجيا بأسلوب فعال وعملي.

**المادة ١٢**

**١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.**

**٢ - بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.**

لما كانت الحكومة الصينية تعتبر أن أحد استراتيجياتها الرئيسية تنفيذ برنامج تنمية المرأة الصينية وبرنامج تنمية الطفل الصيني، فإنها تعتمد مبدأ الأطفال أولا وسلامة الأمهات، فتعطي الأولوية للمناطق الريفية فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الحكومة لضمان صحة الأمهات والرضع، كما أنها تزيد الاعتمادات المالية المتصلة بذلك. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١ عمم مجلس الدولة أساليب تنفيذ قانون جمهورية الصين الشعبية المعني بالرعاية الصحية للأمهات والرضع الذي ينص على مختلف الخدمات التي يجب أن تقدمها وكالات الرعاية الطبية والصحية في هذا الصدد، أي نشر الوعي المتعلق بممارسات الرعاية الصحية الجيدة

للأمهات والرضع، وخدمات التثقيف والاستشارة المتصلة بذلك، والفحوص الطبية السابقة للزواج، والتحليلات السابقة للولادة، وتشخيص الأمراض الوراثية، وإجراءات الولادة، والإجراءات اللازمة طبيا لتنظيم النسل، والكشف على المواليد، وخدمات الصحة الإنجابية الأخرى المتعلقة بالخصوبة وتنظيم النسل والعقم.

وتتضمن التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين صحة المرأة ما يلي:

- زيادة الأعمال التشريعية المتعلقة بالرعاية الصحية وتدعيم جهود إنفاذ القانون بغية تحسين وتنفيذ القوانين والأنظمة وسياسات الإدارات التي تهتم بصحة المرأة – في عام ٢٠٠١، استرشدت وزارة الصحة بدراسة استقصائية سابقة أجريت على الصعيد الوطني بشأن الصحة قبل الزواج، فعدلت المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٧ بشأن الرعاية الصحية قبل الزواج. والمبادئ التوجيهية المعدلة التي صدرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تتطلب من المؤسسات ذات الصلة أن تشدد الإشراف على الرعاية الصحية قبل الزواج وأن تحسن نوعية الفحوص الطبية التي تجرى قبل الزواج وأن تضفي على الخدمات بعدا إنسانيا أعمق بغية تقديم خدمات أفضل للرعاية الصحية قبل الزواج، بما فيها الكشوف الطبية قبل الزواج والتوجيه الصحي والمشورة الصحية. ويجري الاهتمام بتعزيز الرعاية الصحية قبل الزواج، وبخاصة الفحوص الطبية قبل الزواج في المناطق الريفية وتدعيم الإرشادات الصحية بشأن الزواج والولادة. وحرصا على حماية صحة الأمهات والرضع، وتحسين بنية المواليد الجدد، وضمان الاستخدام الآمن والفعال لتكنولوجيا التشخيص السابق للولادة، وتوحيد معايير الإشراف على تلك التكنولوجيات وإدارتها، قامت الصين بصياغة أساليب إدارة تكنولوجيا التشخيص السابق للولادة على أساس القانون المعني بالرعاية الصحية للأمهات والرضع، وبدأ سريان هذه الأساليب في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويشير هذا التطور إلى بداية التنظيم القانوني لخدمات التشخيص السابق للولادة في الصين، كما يضمن تقديم الخدمات الآمنة والفعالة إلى الحوامل. وفي نفس الوقت، فإنه على أساس تعميم وتنفيذ أساليب تطبيق القانون المعني بالرعاية الصحية للأمهات والرضع، ووفقا لروح الوثائق الرسمية ذات الصلة التي أعدتها وزارة الصحة ونقلها المكتب العام لمجلس الدولة فيما يتعلق بتحسين بنية المواليد الجدد، اشتركت الوزارة مع اتحاد الصين للمعوقين في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في نشر خطة عمل تحسين بنية المواليد الجدد وتقليل العيوب الخلقية والإعاقات عند الولادة. وتستهدف خطة العمل تقليل العيوب الخلقية في الصين بحلول عام ٢٠١٠، كما تنص على مبادئ التنفيذ وتدابير التشغيل في هذا الصدد، وتدعم مختلف تدابير الرعاية الصحية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. ويستمر

العمل أيضا بشأن تنفيذ الآراء المعنية بمواصلة تدعيم الجهود الرامية إلى القضاء على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. ويتناول الأفراد الآن جرعات تكميلية مرخص بها من الملح المزود باليود، ويستثنى من ذلك من يعيشون في مناطق غنية باليود؛ أما في المناطق التي ينقص فيها اليود، فتتبع بصرامة المبادئ التوجيهية المعنية بكبسولات الزيت المزود باليود التي يجري تعاطيها عن طريق الفم. ويجري اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مراقبة مستويات اليود لدى الأزواج والزوجات الحديثي الزواج، والحوامل، والأمهات المرضعات، والأطفال الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وسنتين، كما يجري تزويدهم بالجرعات التكميلية الواجبة من اليود حسب الاقتضاء. وتبذل الجهود لتحسين إدارة الرعاية الصحية أثناء الحمل وفي فترة ما حول الولادة ولجعل إرشادات التغذية جزءا من خدمات الرعاية الصحية للأمهات الجديدات أو الحوامل، ولتزويدهن بالإرشادات فيما يتعلق بتناول الجرعات التكميلية التغذوية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على تعزيز تنفيذ اللوائح المعنية بحماية القوى العاملة لصالح العاملات والموظفات، ومواصلة تدعيم حماية العاملات والنساء في المناطق الريفية أثناء الحمل، والعمل على الحيلولة دون عملهن في بيئات خطرة وغير مأمونة. ويجري تقديم الإرشادات السليمة بشأن الحمل، وتتبع قواعد صارمة فيما يتعلق بتناول الأدوية أثناء الحمل،ويجري تثقيف ونصح المتزوجين الجدد أو من ينوون الزواج في وقت قريب بغية الامتناع عن التدخين أو شرب الخمر أو تعاطي المخدرات.

- زيادة المدخلات اللازمة لإنشاء شبكة لخدمات الرعاية الصحية في الريف – جرى من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ تجديد ٨٠ في المائة من عيادات القرى والبلدات ومراكز مكافحة المرض ومراكز الرعاية الصحية للأمهات والرضع، وساهمت الحكومة المركزية بمبلغ ٤,٢ مليار يوان، كما ساهمت الحكومات المحلية بمبالغ للمساعدة فاقت ٢٠ مليار يوان، مما هيأ الهيكل الأساسي لشبكة خدمات الرعاية الصحية في الريف. وفي عام ٢٠٠٠ كان قد أقيم أكثر من ٣ ٠٠٠ مؤسسة للرعاية الصحية للأمهات والرضع في المناطق الريفية. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١، خصصت الحكومة المركزية والحكومات المحلية ما مجموعه ٢٠٠ مليون يوان لتنفيذ مشروع يرمي إلى تقليل حالات الوفيات النفاسية وحالات إصابة المواليد الجدد بالكزاز في ١٢ مقاطعة ومنطقة متمتعة بالحكم الذاتي وبلدية، وذلك في محاولة لتدعيم بناء أقسام للتوليد في المستشفيات الريفية وتدريب العاملين المحليين في المجالين الصحي والطبي، وللمساعدة على نشر المعرفة المتعلقة بصحة الأم والرضيع. ونتيجة

لـذلك، انخفضـت معـدلات الوفيـات النفاسـية في تلـك المنـاطق خـلال سـنتين مـن ١٢٩,٤٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ إلى ٩٢,١٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسـبة الحوامـل الـلاتي يلـدن في المستشـفيات ٧٢,٩ في المائـة، بزيـادة تقـرب مـن ٠,١٥ في المائـة، مقارنـة بعـام ١٩٩٥، ويرجـع ذلـك جزئيـا إلى تحسـين خـدمات الرعاية الصحية للأمهات، وشن حملة شاملة لتعزيز الرعاية الصحية في فترة ما حول الـولادة عـن طريـق السـجلات الفرديـة للرعايـة الصـحية للحوامـل، وفحـوص مـا قبـل الولادة، والرعاية الخاصة للحوامل والأمهات اللاتي يتعرضن لخطر شديد، والـولادات بالمستشـفيات، وزيـارات مـا بعـد الـولادة. وتجـري الآن أيضـا ٩٦,٦ في المائـة مـن الولادات خارج المستشفيات باتبـاع أسلوب تطهير الـولادات، ويشـكل ذلـك زيـادة بنسبة ٩ في المائة، مقارنـة بعـام ١٩٩٥. وانخفضـت معـدلات وفيـات الأمهـات علـى الصعيد الـوطني مـن ٦٣,٦ لكـل ١٠٠ ٠٠٠ عـام ١٩٩٧ إلى ٥٣ لكـل ١٠٠ ٠٠٠ عام ٢٠٠٠.

- بذل الجهود الرامية إلى الكشف عن الأمراض الشائعة بين النساء على الصعيد الـوطني ومعالجتها – يدرج منع المشاكل الصحية النسائية ومعالجتها ضـمن البنـود الـتي تـدخل على نحو مستمر في جدول أعمال الصحة النسائية على الصعيد المحلي. وعلى سبيل المثال، فإنه في إطار حملة الكشـف عـن سرطان عنـق الـرحم ومعالجتـه، تبـذل الجهـود لضـمان الكشـف المبكـر عـن هـذا المـرض ومعالجتـه، ممـا يـؤدي إلى الخفـض التـدريجي لمعـدلات انتشـار المـرض في جميـع أنحـاء البلـد. وفي عـام ٢٠٠١، انخفـض بشـدة عـدد الإصـابات بمرضـين ينـتقلان عـن طريـق الاتصـال الجنسـي، وهمـا السـيلان وثولـول الأعضـاء التناسـلية (٨٠,٤٨ لكـل ١٠٠ ٠٠٠ و ٦٣,٦١ لكـل ١٠٠ ٠٠٠ علـى الترتيـب)، مقارنـة بعـام ٢٠٠٠. وفي نفـس الوقـت، يجـري تنظيـم مناسـبات لتعزيـز الرعايـة الصـحية للمـرأة والتثقيـف المتعلـق بهـا. ويعتمـد تنظيـم هـذه المناسـبات علـى شبكات الرعاية الصحية على صعيدي البلدة والقرية بغيـة تثقيـف المـرأة الريفيـة بشـأن الرعاية الصحية، وتعطى الأولوية لمعالجة الأمراض التي تـؤثر تـأثيرا خطيرا علـى صـحة المـرأة الريفيـة. ونتيجـة لـذلك انخفضـت بالتـدريج مـن عـام ١٩٩٦ إلى عـام ٢٠٠١ حالات السلس البولي وهبوط الرحم من الدرجة الثانية أو أعلى.

- التشجيع القوي للجهود الرامية إلى تدعيم الوقاية من الأمـراض الـتي تنتقـل عـن طريـق الاتصـال الجنسـي ومتلازمـة نقـص المناعـة المكتسـب (الإيـدز) – كـان هنـاك مـن عـام ١٩٨٥ إلى آخـر عـام ٢٠٠١ مـا مجموعـه ٣٠ ٧٣٦ حالـة مـن حـالات الإصـابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الصين. وكان انتقال العدوى عـن طريـق الـدم بصـفة

أساسية. وشكل المصابون من خلال تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي ٦٨ في المائة، والمصابون في عملية جمع الدم (البلازما) ٩,٧ في المائة، والمصابون أثناء عملية نقل الدم وحقن منتجات الدم ١,٥ في المائة، أما المصابون عن طريق الاتصال الجنسي فشكلوا ٧,٢ في المائة. وجرى تحديد ٨٠,٧ في المائة من المصابين بوصفهم رجالا، و ١٨ في المائة بوصفهم نساء، أما نسبة الـ ١,٣ المتبقية فكانت غير معروفة. وفي السنوات القليلة الماضية كان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينتشر انتشارا سريعا في الصين. ومن المقدر أن العدد الإجمالي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ كان مليون نسمة تقريبا. وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، وقد أنشأ مجلس الدولة آلية لعقد اجتماعات عن تنسيق الجهود المبذولة لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ١٩٩٨، أعلن مجلس الدولة خطة الصين المتوسطة والطويلة الأجل لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه (١٩٩٨-٢٠١٠)، وتطالب هذه الخطة المجتمع بأسره بأن يشارك في الجهود المبذولة في هذا الصدد وبأن يدعمها. وبرنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) وبرنامج تنمية الطفل الصيني (٢٠٠١-٢٠١٠)، اللذان أعلنا عام ٢٠٠١، وضعا الأهداف والتدابير في نفس هذا المجال. وعملا على الحد بشدة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، أصدر مجلس الدولة في أيار/مايو ٢٠٠١ خطة عمل الصين للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنعه (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وطالبت خطة العمل الحكومات على جميع المستويات بأن تضع برامج التنفيذ الخاصة بكل منها بناء على هذه الخطة، وأن تحدد بوضوح المسؤوليات والوظائف، وأن تدعم الإرشاد والإشراف، وأن تضمن تحقيق جميع الأهداف التي ترمي إليها جهود المنع هذه. ومنذ عام ٢٠٠١، خصصت الحكومة المركزية ١٠٠ مليون يوان كل عام لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وفي نفس الوقت، جرى تخصيص صناديق سندات حكومية بمبلغ ١,٢٥ مليار يوان لإنشاء أو إعادة بناء ٤٥٩ مركزا لجمع الدم ومصرفا للدم بغية ضمان سلامة نقل الدم. وتعلق الحكومات على جميع المستويات أهمية خاصة على الارتقاء بوعي المجتمع ككل إزاء منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، مع الاهتمام بصفة خاصة بتثقيف المهاجرين والنساء والصغار فيما يتعلق بحماية الذات والسلوك الشخصي. ويجري الاهتمام بالنساء والأطفال بصفة خاصة، مع بذل الجهود على نطاق واسع لنشر المعرفة بشأن

نقل العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الرضيع. وفي نفس الوقت، يعطى للمنظمات غير الحكومية دور كبير في معالجة المشاكل التي تواجهها المجموعات المعرضة لخطر شديد؛ ورابطات منع ومراقبة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واتحادات الشباب، والاتحادات النسائية، ونقابات العمال، وجمعيات الصين للصليب الأحمر، كلها تشارك بفعالية في الجهود الرامية إلى كبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنعه؛ كما يجري التبادل والتعاون مع المنظمات الدولية أيضا.

- التعريف الواسع النطاق بتنظيم الأسرة وإتاحة إمكانية أكبر للحصول على خدمات تنظيم الأسرة – أعلنت الصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ قانون جمهورية الصين الشعبية المعني بالسكان وتنظيم الأسرة من أجل توفير أساس قانوني لتنفيذ تنظيم الأسرة. ويتخذ هذا القانون نهجا متكاملا يربط التحدي السكاني الذي تواجهه الصين بالحاجة إلى التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، والنهوض بالمرأة، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويجسد القانون الصلة بين حقوق المواطن والتزاماته في مجال تنظيم الأسرة. وكما يرد في المادة ١٧ من هذا القانون ''للمواطنين الحق في الإنجاب، كما أن عليهم الالتزام بممارسة تنظيم الأسرة بموجب القانون. ويتحمل الأزواج والزوجات مسؤولية مشتركة عن تنظيم الأسرة''. وتنص المادة ٣ على أن ''برامج السكان وتنظيم الأسرة ينبغي أن ترتبط ببرامج تزيد فرص تعليم وتوظيف المرأة، وتحسين صحتها وترتقي بوضعها''.

وبغية المحافظة على الصحة الإنجابية للمرأة، تنص المادة ٢١ من نفس القانون على أنه ''للأزواج ممن هم في سن الإنجاب ويمارسون تنظيم الأسرة أن يحصلوا مجانا على الخدمات التقنية التي تحددها الدولة بوصفها موادا أساسية''. وتنص المادة ٢٦ على أنه ''بموجب نظم الدولة الصالحة للتطبيق، للمرأة أن تتمتع بحماية القوى العاملة على نحو خاص وأن تحصل على المساعدة والتعويض أثناء فترة الحمل، والولادة، والرضاعة الطبيعية''. وتنص المادة ٣٠ على أن ''تنشئ الدولة نظاما للرعاية الصحية قبل الزواج ونظاما لرعاية صحة الأم لمنع أو تقليل حالات العيوب الخلقية وتحسين صحة المواليد الجدد''. وتنص المادة ٣١ على أن ''تتخذ حكومات الشعب على جميع المستويات التدابير اللازمة لضمان إمكانية حصول المواطنين على الخدمات التقنية لتنظيم الأسرة بغية تعزيز صحتهم الإنجابية''.

وحرصا على تنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة والطفلة الرضيعة، تنص المادة ٢٢ من القانون على ''حظر التمييز ضد النساء اللائي يلدن الإناث أو يعانين من العقم وحظر سوء معاملتهن. ويحظر التمييز ضد الطفلة الرضيعة أو سوء معاملتها أو التخلي عنها''. وتنص المادة ٣٥ أيضا على أنه ''يحظر حظرا باتا استخدام الطرق فوق السمعية أو التقنيات الأخرى للتعرف على نوع جنس الجنين لأغراض غير طبية. ويحظر حظرا باتا إنهاء الحمل الاختياري على أساس الجنس لأغراض غير طبية''. وتنص المادة ٣١ من قانون جمهورية الصين الشعبية للتبني، بصيغته المعدلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على أنه ''سيقوم جهاز الأمن العام بتغريم من يتخلى عن رضيع؛ وإذا كان الفعل يشكل جريمة، يجري التحقيق مع المخالف بشأن مسؤوليته الجنائية بموجب القانون''.

ويتضمن كذلك القانون المعني بالسكان وتنظيم الأسرة أحكاما بشأن الضمان الاجتماعي. وتنص المادة ٢٤ على أنه ''تيسيرا لبرامج تنظيم الأسرة، تنشئ الدولة وتحسن أنظمة للضمان الاجتماعي تشمل التأمين الأساسي للشيخوخة، والتأمين الطبي الأساسي، وتأمين الولادة، واستحقاقات الرفاه. وفي المناطق الريفية، حيثما تسمح الظروف، تعتمد أنماط متنوعة من مشاريع دعم الشيخوخة حسب مبدأ قيام الحكومة بالتوجيه مع المشاركة الطوعية من جانب سكان الريف''.

وتمتثل الصين دائما عند تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة لمبدأ التوجيه الحكومي، مع المشاركة الطوعية من جانب الأفراد. ويجري بذل مختلف أشكال الجهود التشجيعية والتعليمية، بما فيها الجهود التي تبذل من خلال وسائط الإعلام الجماهيري. وعلى سبيل المثال، جرى شن حملة على الصعيد الوطني منذ عام ١٩٩٨ بغية تعزيز مفاهيم جديدة فيما يتعلق بالزواج والحمل في جميع الأسر المعيشية، مثل تنظيم الأسرة، والمساواة بين الجنسين، وعدم تفضيل الأولاد على البنات، وقدرة الفتاة على الاحتفاظ بنسب الأسرة، والقضاء على النظرة التقليدية إلى الابن بوصفه أكثر نفعا أو أفضل من الابنة، في محاولة لإقناع الأزواج والزوجات ممن في سن الخصوبة بالممارسة الطوعية لتنظيم الأسرة. وتقدم الحكومات على جميع المستويات التدريب للموظفين المحليين العاملين في مجال تنظيم الأسرة بغية تمكينهم من الفهم الأفضل والأعمق للسياسات، والاضطلاع بجهود إنفاذها على نحو لائق ومهذب، وتحسين نوعية الخدمات عن طريق استخدام مهارات وتكنولوجيات الإدارة الحديثة. ويوقف على الفور أي عمل ينتهك الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين في بعض المناطق، كما يتعرض المخالفون للتأنيب القاسي أو العقاب أو حتى المحاكمة القانونية، حسب خطورة المخالفة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ أصدر مجلس الدولة اللوائح المعنية بإدارة الخدمات التقنية لتنظيم الأسرة، وتنص هذه اللوائح على أنه للمواطنين الحق في اتخاذ خيارات مبنية على المعرفة فيما يتعلق بأساليب منع الحمل. وتضمن الحكومة أن يكون للمواطنين الحق في إمكانية الحصول على الخدمات التقنية المناسبة لتنظيم الأسرة، كما تؤكد الحكومة أنه لا يمكن تطبيق إجراءات تنظيم النسل إلا ''بالموافقة المسبقة لمتلقي الإجراء، كما يجب كفالة سلامة المتلقي''. وبانتهاء عام ٢٠٠١، كان قد أنشئ على الصعيد الوطني أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من وحدات تقديم الخدمات التقنية لتنظيم الأسرة، وكان من بين هذه الوحدات ٢٥٢ مركزا على مستوى الولاية لتقديم الإرشاد بشأن تنظيم الأسرة، و ٢ ٧٧٣ مركزا على مستوى الناحية لتقديم خدمات تنظيم الأسرة، و ٣٦ ٧٠٧ نقطة على مستوى البلدات لتقديم الخدمات، وتعمل في هذه الوحدات قوة عمل بدوام كامل مجموعها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ موظف تقني. وقد أقامت أكثر من ١٧ ٠٠٠ عيادة صحية في جميع أنحاء البلد أقساما لتنظيم الأسرة، تمثل قوة عمل قوامها ٢٨٠ ٠٠٠ موظف تقني. وهناك ما مجموعه ٦٠ ٠٠٠ من المؤسسات الطبية ومؤسسات الرعاية الصحية تقدم خدمات تنظيم الأسرة، وهي تشكل شبكة لتقديم الخدمات ذات الصلة إلى الأفراد ممن في سن الخصوبة؛ وتتضمن هذه الخدمات التوعية بشأن الصحة الإنجابية، والتثقيف وإسداء النصح، وزيارات التوجيه والمتابعة، فضلا عن الإرشاد والاستشارة، وتقديم الخدمات الإكلينيكية فيما يتعلق بخدمات منع الحمل والعمليات المتصلة بتنظيم الأسرة، واكتشاف وعلاج أمراض النساء وعلاج العقم. وقد بدأت لجنة الدولة لتنظيم الأسرة منذ عام ١٩٩٥ مشروعا لتعزيز الصحة الإنجابية الرفيعة النوعية في أكثر من ٨٠٠ ناحية في جميع أنحاء البلد، وتمثل هذه النواحي ثلث العدد الإجمالي للنواحي. ويهتم هذا المشروع باستخدام موانع الحمل، ويمتثل لمبدأ حرية الاختيار والسلامة في الإجهاض العمدي، ويعارض عمليات الإجهاض العمدي القسري، ويحظر الإجهاض العمدي غير القانوني وإنهاء الحمل لأسباب تتعلق بالجنس، كما يؤكد في نفس الوقت أهمية الخيار المبني على معرفة وسائل منع الحمل. ويجري تقديم النصح أيضا بشأن الحمل وتربية الطفل بصورة صحية والكشف عن الأمراض الوراثية؛ كما جرى البدء في ''مشروع للتدخل في حالات العيوب الخلقية''.

وضمن الجهود التي بذلتها الحكومة في السنوات القليلة الماضية لتشجيع استخدام وسائل منع الحمل، السعي، في إطار البرامج التثقيفية الخاصة الموجهة إلى الأزواج والزوجات حديثي الزواج، إلى وضع الصلاحيات اللازمة لما يدعى ''الأسر النموذجية ذات الفضائل الخمس''، ومنع الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشجيع الرجال، فضلا عن النساء، على استخدام وسائل منع الحمل،

والقضاء على تحيزهم ضد قطع القنوات المنوية واستخدام الواقي الذكري، وتشجيع الزوجات والأزواج على تشاطر اتخاذ القرار بشأن استخدام وسائل منع الحمل.

وبغية معالجة النسبة المفرطة لتفضيل الذكور على الإناث عند الولادة، فقد عززت الصين على نطاق واسع في السنوات القليلة الماضية المساواة بين الجنسين في كل من المدن والمناطق الريفية بغية القضاء على القوالب النمطية لتفضيل الرجال على النساء، وتشجيع الأفراد على تغيير وجهات نظرهم فيما يتعلق بالحمل، وتخفيض الضغوط النفسية والاجتماعية الواقعة على الأسر التي ليس لديها أبناء. وفي نفس الوقت، تبذل جهود نشطة لتنفيذ القوانين واللوائح التي تعزز المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، فإن قانون الزواج المعدل حديثا، والقانون المعني بالسكان وتنظيم الأسرة، وقانون تعاقدات الأراضي الزراعية وأحكام مجلس الدولة ذات الصلة في هذا الشأن، تتضمن جميعها أحكاما تستهدف حماية حقوق ومصالح المرأة. وتؤكد هذه الأحكام الحظر الصارم لإغراق الأنثى الرضيعة أو التخلي عنها أو إساءة معاملتها، كما تؤكد وجوب التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات المتصلة بحقوق المرأة في الأرض، والتناول الصارم للجرائم المتعلقة بإغراق الأنثى الرضيعة أو التخلي عنها. وبينما ينبغي للأسر في المناطق الريفية أن تواصل تحمل المسؤولية الأساسية عن رعاية المسنين من أفرادها، يجري أيضا بذل الجهود الرامية إلى استكشاف أشكال أخرى لتأمين وحماية المواطنين من كبار السن بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية المحلية. وعلى سبيل المثال، يجري تقديم ''الأشياء الأساسية الخمسة'' (الملبس والأغذية والمأوى والرعاية الصحية والمساعدة) إلى المسنين ممن ليس لديهم أطفال وليست لديهم قدرة على العمل. ويجري تشجيع الرجال على البقاء بعد الزواج مع أسرة الزوجة إن لم يكن لدى هذه الأسرة ورثة من الذكور، وقد وضعت سياسات وتدابير تفضيلية فعالة لصالح هذه الأسر بشأن تخصيص الأراضي الزراعية ومواقع المساكن، بغية التغلب على الصعوبات العملية التي قد تواجهها. وفي نفس الوقت، يجري تدعم تسجيل المواليد المطبق على الأفراد المهاجرين بغية التخفيض من قلة الإبلاغ عن المواليد الجدد من الإناث. وفي تعداد السكان الوطني الخامس، الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، جرى تسجيل الأطفال الذين لم يسبق تسجيلهم بغض النظر عن نوع جنسهم.

وقد رأت الحكومة الصينية أيضا أنه في كثير من المناطق الريفية، ولا سيما المناطق التي يعلو فيها معدل الفقر، ما زال هناك افتقار خطير إلى مرافق الرعاية الصحية وإلى العاملين في المجال الطبي، كما أن هناك حاجة إلى مدخلات ضخمة من أجل إقامة البنية التحتية المطلوبة، ولا يمكن تغيير هذه الحالة بسهولة في وقت قصير. وفي المناطق الجبلية والنائية والناطق التي يزيد فيها معدل الفقر، يسفر نقص المعرفة الصحية وعدم توفر سبل المواصلات

عن انخفاض نسبي في معدلات الولادة بالمستشفيات (٤٥-٦٥ في المائة)، ونتيجة لذلك ترتفع نسبيا معدلات وفيات الأمهات والرضع. وتزيد أيضا حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز زيادة سريعة في الصين. وما زال هناك بعض الأفراد الذين يتمسكون بوجهة النظر التقليدية التي تقول إن الابن أكثر نفعا أو أفضل من الابنة، وبخاصة في المناطق الشديدة الفقر. ونظرا لمستوى الإنتاجية المنخفض والافتقار إلى المعلومات في هذه المناطق، فإن تغيير تلك المواقف سيستغرق بعض الوقت. وإذ تضع الحكومة هذه العقبات في الاعتبار، فإنها ترسم سياسات تهدف إلى زيادة المدخلات في الرعاية الصحية في الريف، وتدعيم تدريب العاملين في مجال الرعاية الطبية في الريف، وتعزيز جهود التثقيف فيما يتصل بقضايا الصحة والسكان. وسيكون من الضروري أن تبذل جميع قطاعات المجتمع الجهود اللازمة للعمل على حل هذه القضايا تدريجيا.

**المادة ١٣**

**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق، ولاسيما:**

**(أ) الحق في الاستحقاقات العائلية؛**

**(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي؛**

**(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية.**

أنشأت الدولة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ نظاما يكفل للمقيمين في الحضر المعايير الدنيا لمستوى المعيشة عن طريق توفير حد أدنى لعلاوات الكفاف بصفة منتظمة للأسر التي تعاني من الفقر المدقع. وبحلول عام ٢٠٠١، كان ما مجموعه ١١,٤٢ مليونا من المقيمين في الحضر قد تلقوا هذه الإغاثة. وفي السنوات القليلة الماضية عدلت وزارة الشؤون المدنية هذه العلاوات في ضوء التغيرات التي حدثت في الحالة الاقتصادية - الاجتماعية، ومستويات المعيشة المحلية، ومستويات أسعار السلع الاستهلاكية. ويمكن للأسر التي تعاني من الفقر المدقع والتي يقل دخل الفرد فيها عن المعايير الدنيا المكفولة لمستويات المعيشة أن تتقدم بطلب للحصول على هذه العلاوة في منطقتها المحلية، ويتسلم المستحقون من مقدمي الطلبات الحد

الأدنى من علاوات الكفاف من سلطاتهم المحلية للشؤون المدنية. وكل من يحتاج إلى المساعدة يحصل عليها.

ويوضح قانون الزواج المعدل معنى ملكية المجتمع المحلي، كما يضيف تعريفات للممتلكات المنفصلة والممتلكات المتعاقد عليها. وقد أرست التعديلات التي أدخلت على هذا القانون أساسا قانونيا للاستقلال المالي للزوج والزوجة، فضلا عن حماية مصالح النساء والأطفال في حالات الطلاق. وتنص المادة ١٨ من قانون الزواج المعدل على أن ''أيا من البنود التالية يكون من الممتلكات المنفصلة للزوج أو الزوجة: (١) الممتلكات التي كانت في حوزته أو في حوزتها قبل الزواج؛ و (٢) النفقات مثل التكاليف الطبية وتكاليف المعيشة الخاصة بالمعوقين التي تعطى لطرف من أجل ما حل به من نكبة بدنية؛ و (٣) الممتلكات التي يحصل عليها الزوج أو الزوجة بموجب ما تنص عليه وصية أو عقد هدية؛ و (٤) الأدوات الخاصة التي يستخدمها أحد الطرفين يوميا؛ و (٥) أية ممتلكات أخرى تكون في حوزته أو حوزتها المنفصلة''. وفضلا عن ذلك، تنص المادة ١٩ على الحكم الجديد بشأن الملكية المتعاقد عليها كما يلي: ''فيما يتعلق بالممتلكات التي يحصل عليها الزوج أو الزوجة أثناء الفترة التي يخضعان فيها لعقد الزواج والممتلكات قبل الزواج، قد يتفق الزوج والزوجة على أن تكون ملكيتهما منفصلة، أو مشتركة، أو منفصلة جزئيا ومشتركة جزئيا. والاتفاق الذي يصل إليه الزوج والزوجة بشأن الممتلكات التي يحصلان عليها أثناء الفترة التي يخضعان فيها لعقد الزواج وممتلكات ما قبل الزواج ملزم لكل من الطرفين''.

ولا تتضمن القوانين الصينية أية تقييدات تمييزية فيما يتعلق بحقوق المرأة في الحصول على القروض المضمونة والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان. وحرصا على مساعدة العاملين المسرحين في المناطق الحضرية على العثور على وظائف جديدة، وبغية انتشال الفقراء في المناطق الريفية من الفقر، خصصت الدولة منذ عام ١٩٩٦ أرصدة في الميزانية لدعم إعادة التوظيف والتخفيف من حدة الفقر. وتقدم كثير من المناطق المحلية قروضا بسعر فائدة منخفض أو قروضا تفضيلية موجهة صوب مساعدة العاملات المسرحات في المناطق الحضرية على العثور على وظائف جديدة، كما تقدم قروضا تفضيلية أو صغيرة بغية تقديم المساعدة إلى القرويات الفقيرات. ولا تقدم هذه القروض إلا إلى النساء، كما أنه عادة ما تضمنها الاتحادات النسائية المحلية، التي تنسق أيضا مع القطاعات المعنية توفير التدريب أثناء العمل وغيره من الخدمات ذات الصلة. وفي السنوات القليلة الماضية، جرى شن حملة على نطاق واسع في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلد لمساعدة النساء اللاتي يعانين من الفقر عن طريق القروض الصغيرة. وعلى سبيل المثال، استخدمت مقاطعة يونان ١,٣٧ مليار يوان من أموال الدولة، والأرصدة المخصصة للقضاء على حدة الفقر، والائتمانات المصرفية، والمعونة

المحلية الأجنبية لكي تقدم الائتمان الصغير إلى ١١٥ ناحية و ٨٩٠ بلدة، مما عاد بالفائدة على ٦٤٩ ٢٠٤ مجموعة و ٥٠٠ ٩٨٧ أسرة معيشية بالمزارع. ومن بين هذه الأسر، حصلت ٠٠٠ ١٥٥ أسرة معيشية على قروض عن طريق الاتحادات النسائية، وكانت معدلات سداد الدين في جميع الحالات تفوق ٩٥ في المائة. وهناك مثل آخر، وهو أن حكومة بلدية تيانجين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتحاد تيانجين النسائي، استهلت برنامجا للقروض الصغيرة لمساعدة العاملات المسرحات على ممارسة العمل الحر. وأدخل هذا البرنامج مفهوم ''حاضنات المشاريع التجارية'' في ميدان فرص التوظف، مما حول الاهتمام من إدخال المرأة في سوق العمل إلى إرشادها لكي تبدأ مشروعها الخاص. وخلال السنوات الثلاث الماضية، زود البرنامج ٩٤٧ ١ من العاملات المسرحات بمبلغ ٨٤,٧٢ مليون يوان من القروض الصغيرة، مما ساعد أكثر من ٠٠٠ ٤ من النساء المسرحات على إعادة التوظف. وكان معدل سداد القرض ٩٩ في المائة. ويقدم الآن أكثر من ٩٠ في المائة من تعاونيات الائتمانات الريفية خدمات الائتمان الصغير، مما يعود بالفائدة على ما يقرب من ٢٠٠ مليون من المزارعين.

وبينما تشجع الحكومة الصينية التنمية الاقتصادية، فإنها تزيد أيضا من المدخلات في مهام مثل البث الإذاعي والتلفزيوني والأنشطة الثقافية والألعاب الرياضية. وبنيت في مناطق ريفية وحضرية عديدة قاعات معارض فنية محلية ومراكز ترويحية ومرافق صغيرة ومتوسطة الحجم للألعاب الرياضية. وأثناء الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ جرى تنفيذ مشروع لإدخال البث الإذاعي والتلفزيوني في كل قرية. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت التغطية الإذاعية والتلفزيونية قد وصلت إلى ٩٢,١ في المائة و ٩٣,٤ في المائة من السكان على الصعيد الوطني على التوالي. وكانت هناك مرافق للأنشطة الترويحية وأماكن للأنشطة النسائية في معظم القرى بغية تيسير مشاركة عدد كبير من النساء في الأنشطة الثقافية والرياضية. ونظرا لتعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها سياسة أساسية للدولة، ولما كانت المرأة تشارك على نحو متزايد في التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فقد أصبحت أكثر وعيا بضرورة المشاركة والاستقلال، وبذلك تهيئ مجالا أكبر لتنميتها الذاتية. وكما يتضح من دراسة استقصائية بالعينة للوضع الاجتماعي للمرأة الصينية أجريت عام ٢٠٠٠، تعمل المرأة على توسيع مجال أنشطتها وتفاعلها الاجتماعي، وتتمتع أغلبية النساء بالاستقلال الذاتي في تقرير شؤونهن، كما أنه يوجد تنوع أكثر في أساليب أنشطتهن الترويحية. وبصفة خاصة، فإن ١٤,٢ في المائة ممن أجبن على أسئلة هذه الدراسة أكدن أنهن يمارسن الرياضة البدنية، وشاركت ١٥,٧ في المائة من نساء الحضر و ٦,٣ في المائة من نساء الريف في أنشطة المجتمع المحلي الترويحية والرياضية؛ واشتركت ١٦,١ في المائة من نساء الحضر و ٣,١ في المائة من

نساء الريف في رحلات أو نزهات. وشرعت خمسة في المائة من نساء الحضر و ٠,٥ في المائة من نساء الريف في استخدام الإنترنت للحصول على معلومات، وتشكل نساء الحضر اللائي يستخدمن الإنترنت بصفة يومية ١,٢ في المائة من مجموع السكان الإناث.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على تنمية الألعاب الرياضية النسائية وتحسين ظروفهن البدنية. وإذ تعتمد الحكومة الصينية القوانين والسياسات الواجبة، فإنها تسعى إلى تشجيع المرأة على استخدام الأساليب العلمية والمستنيرة والصحية لكي تشارك في أنشطة اللياقة البدنية، وإثراء الأنشطة الثقافية والرياضية النسائية، وتهيئة بيئة موائمة للأنشطة البدنية النسائية. وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الثقافة البدنية والألعاب الرياضية والبرنامج الوطني للياقة البدنية يضطلعان بدور واضح في دعم وتشجيع المشاركة الشعبية الواسعة النطاق، بما فيها مشاركة المرأة، في الأنشطة الرياضية. والنظام الأساسي للجنة الأوليمبية الصينية المعتمد عام ٢٠٠١ يتضمن مادة تعنى بتشجيع وتنمية الألعاب الرياضية النسائية على نحو فعال. وفي عام ٢٠٠١ اشتركت الإدارة العامة للألعاب الرياضية والاتحاد النسائي لعموم الصين في تنظيم مناسبة أطلق عليها ''اللياقة البدنية لمائة مليون امرأة''. وأرسلت ٢٦ مقاطعة وبلدية وفودا للمشاركة في هذه المناسبة، مما أسفر عن وقع إيجابي على الصعيد الوطني. وأجرى الكثير من المقاطعات والبلديات مسابقات للياقة البدنية للمرأة كما عقدت لقاءات رياضية بغية بناء زخم لدفعة مستدامة للياقة البدنية للمرأة على الصعيد الوطني. وفي السنوات القليلة الماضية، ازدهرت الألعاب الرياضية النسائية في الصين بفضل تشجيع الحكومة والدعم الفعال من المجتمع بأسره، فشاركت أعداد أكبر فأكبر من النساء الصينيات في أنشطة اللياقة البدنية. ووفقا لدراسة استقصائية أجريت عام ٢٠٠١ عن وضع الألعاب الرياضية الشعبية في الصين، كانت نسبة عدد النساء الرياضيات ٤٣,٤ في المائة من مجموع الأفراد الرياضيين، و ١٥,٨ في المائة من مجموع الإناث من السكان، بزيادة نسبتها ٢,٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦.

ويتحسن أداء المرأة الصينية في الألعاب الرياضية التنافسية تحسنا مطردا. وفي الألعاب الأوليمبية الشتوية في ناغانو عام ١٩٩٨، وفي الألعاب الأوليمبية في سيدني عام ٢٠٠٠، وفي الألعاب الأوليمبية الشتوية في صولت ليك سيتي عام ٢٠٠٢، وفي الألعاب الرياضية الآسيوية لعام ٢٠٠٢، كانت نسبة النساء الرياضيات في الفرق الوطنية الصينية ٧٣ في المائة، و ٦٦ في المائة، و ٦٩ في المائة، و ٤٥ في المائة على التوالي، وذلك يفوق المتوسط الدولي لمشاركة الإناث في هذه المناسبات (٣٥ في المائة – ٤٠ في المائة). وفي الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٠ والألعاب الرياضية الآسيوية لعام ٢٠٠٢، فازت الرياضيات الصينيات بـ ٥٩ في المائة و ٥٦ في المائة على التوالي من مجموع الميداليات الذهبية. ويتضح من البيانات أنه من

الدورة الأوليمبية الثالثة والعشرين إلى الدورة الأوليمبية السابعة والعشرين، فاز الرياضيون الصينيون بما مجموعه ٨٠ ميدالية ذهبية، وفازت الرياضيات بنسبة ٥٦,٩ في المائة منها. ومن عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢، فاز الرياضيون الصينيون الذين شاركوا في المنافسات الدولية الرئيسية بـ ٤٨٥ بطولة عالمية. وكانت من بينهم ٢٨٩ بطلة شكلن نسبة ٥٩,٥ في المائة. وخلال نفس الفترة، سجل الرياضيون الصينيون ١٩٣ رقما قياسيا عالميا كان ما سجلته الرياضيات منها ١٧٦ رقما، أي بنسبة ٩١ في المائة. وفي عام ٢٠٠٢، سجل ١٧ فردا وخمسة أفرقة أرقاما قياسية عالمية ٣٣ مرة في ٢٩ مناسبة؛ وكانت بينهم ١٤ امرأة رياضية وأربعة أفرقة نسائية سجلن أرقاما قياسية عالمية ٢٩ مرة في ٢٥ مناسبة.

وتبذل الحكومة الصينية جهودا ضخمة لتعزيز الإداريات الإناث في مجال الألعاب الرياضية. وهناك ١ ٥٥٠ من الكوادر النسائية يعملن في الإدارة العامة للألعاب الرياضية، مما يشكل ٣٧,٨ في المائة من العدد الإجمالي للكوادر في ذلك المجال؛ ومن بين تلك الكوادر النسائية، هناك ٦٢٧، أي ٣٤,٤ في المائة يشغلن مناصب إدارية، و ٩٢٣، أي ٤٣,١ في المائة يشغلن مناصب تقنية متخصصة. وهناك ٢٥ من الموظفات يعملن على مستوى الشعبة أو المكتب، مما يشكل ١٣ في المائة من الكادرات في ذلك المستوى. وهناك ٥٠ امرأة يعملن في مختلف منظمات الألعاب الرياضية الدولية ويشكلن حوالي ٢١,٩ في المائة من إجمالي الموظفين الصينيين في تلك المنظمات. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، كانت المستشارات الرياضيات الاجتماعيات يشكلن ٤١,٧ في المائة من مجموع المستشارين على الصعيد الوطني.

**المادة ١٤**

**١ - تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.**

**٢ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:**

**(أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات؛**

**(ب) الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة؛**

**(ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي؛**

**(د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقق زيادة كفاءتها التقنية؛**

**(هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص؛**

**(و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية؛**

**(ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي؛**

**(ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات.**

بعد مرور عقدين من الإصلاح والانفتاح، أحرز القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي في الصين تقدما تاريخيا. ويجري دائما التوصل بالهيكل الاقتصادي إلى وضعه الأمثل، وتتحسن الطاقة الإنتاجية العامة، وتحرز العلوم والتكنولوجيا الزراعية تقدما تاريخيا، ويحقق القطاعان الزراعي وغير الزراعي التنمية بشكل منسق، وتمر قوة العمل في الريف بتغيرات ملحوظة. وخلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١ انخفضت نسبة العمالة الريفية إلى مجموع القوى العاملة على الصعيد الوطني من ٤٦,٢ في المائة إلى ٤٣,٩ في المائة، وزادت نسبة القوى العاملة زيادة سريعة في القطاع غير الزراعي. وشكل عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الريفية ١٥,٥ في المائة من مجموع القوى العاملة في الريف. وشكلت القيمة التي أضافتها المؤسسات الريفية ما يقرب من ثلث إجمالي الناتج المحلي للصين. ووفقا للإحصاءات المؤقتة، شكلت النساء أكثر من ٦٥ في المائة من القوى العاملة في الزراعة، وتربية المائيات، وتصنيع المنتجات الزراعية، فضلا عن مختلف أنواع المؤسسات الزراعية، كما شكلن أكثر من ٣٠ في المائة من القوى العاملة في المؤسسات الريفية وأكثر من ٦٠ في المائة من القوى العاملة في المؤسسات الريفية في المنطقة الشرقية في الصين، حيث يتقدم الاقتصاد على نحو أسرع. وقد أصبحت الريفيات القوة الرئيسية في البناء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الريف. ومن خلال مشاركة المرأة على نطاق واسع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتحسن معرفتها بالثقافة والعلوم؛ هذا إلى جانب زيادة دخلها وتحسن وضعها الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هناك تغير ملحوظ في مواقفها الفكرية.

ومن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠ بدأت في المناطق الريفية في الصين جولة جديدة للتعاقد على الأراضي على أساس التغيرات الديمغرافية التي حدثت خلال العقدين الماضيين. واستجابة لمشكلة التمييز ضد المرأة التي حدثت في بعض المناطق أثناء هذه الجولة الجديدة للتعاقد على الأراضي، أصدر مجلس الدولة تعميما بشأن الضمانات الفعالة لحقوق ومصالح المرأة الريفية فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي، ويتطلب هذا التعميم أن تقوم حكومات النواحي بالإشراف على تعاملات التعاقد على الأراضي وأن تقوم على الفور بإصلاح أية انتهاكات لحقوق ومصالح المرأة فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي. وحرصا على الانصياع الصارم للمادة ٣٠ من قانون حماية حقوق ومصالح المرأة، فإن الحقول التي تكون المرأة مسؤولة عنها، وحقول زراعة حصص الحبوب، والأراضي المخصصة لبناء المنازل تظل تحت الحماية بعد زواج المرأة أو طلاقها. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢ أصدر المؤتمر الشعبي الوطني قانون التعاقد على الأراضي في الريف الذي ينص بوضوح على أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي وإدارتها، وعلى أن تعالج قضايا التعاقد على الأراضي بالنسبة للمرأة المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة المعالجة الواجبة. وأن أي فرد يصدر العقود ويحرم المرأة من حقوقها القانونية فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي وإدارتها أو ينتهك هذه الحقوق يتحمل المسؤولية المدنية عن وقف التعديات، ورد الحقوق، وإعادة التأهيل، وإزالة العقبات، والقضاء على المخاطر، والتعويض عن الخسائر. وتوفر أحكام هذا القانون الأسس القانونية لتصحيح الانتهاكات التي تمس حقوق ومصالح المرأة فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي.

وحرصا من الدولة على التكيف مع العولمة الاقتصادية والوفاء باحتياجات التنمية الزراعية الناتجة عن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فقد وضعت استراتيجية للتعجيل بالتعديل الهيكلي للاقتصاد الزراعي والريفي، والتنفيذ النشط لتصنيع الإنتاج الزراعي والتعزيز الفعال للانتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة في الزراعة. وعلى هذا الأساس تتخذ الحكومة التدابير التالية، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠)، لكي تيسر للريفيات مواجهة التحديات الجديدة:

- إعطاء الأولوية القصوى للارتقاء بالمعرفة الثقافية والعلمية للمرأة الريفية - يجري الآن تنفيذ مشروع لتنظيم دورات دراسية للمزارعين عن المعرفة والتقنيات الزراعية الحديثة، ويرتكز هذا المشروع على مفهوم تنمية الزراعة من خلال العلم والتعليم ويجري تنفيذه من خلال مراكز شعبية (معاهد) تستهدف تدعيم التكنولوجيات الزراعية. وتنفذ وزارة الزراعة، بالعمل مع وزارة المالية واتحاد الشباب لعموم الصين، مشروعا للتدريب العلمي بغية تشجيع المزارعين من صغار السن على تعلم العلوم

وتطبيقها. وهناك أكثر من عشر وزارات حكومية، بما فيها وزارة الزراعة، تتعاون أيضا مع الاتحاد النسائي لعموم الصين على أساس طويل الأجل في شن حملة تعليمية للنساء الريفيات تشارك فيها أكثر من ١٢٠ مليون امرأة ريفية بالتدريب الثقافي والتدريب على التكنولوجيا العملية. وخلال السنتين الماضيتين، واستمرارا لهذه الحملة التعليمية، جرى البدء في مشروع آخر يتضمن إرسال خبراء وموظفين تقنيين إلى المناطق الريفية لدعم التكنولوجيات الزراعية. وتعزز الحكومة كذلك تدريب الريفيات على التكنولوجيات العملية من خلال مدارس الإذاعة الريفية ومدارس المراسلة. وتلتحق النساء من المناطق الفقيرة بهذه المدارس بالمجان، وتعد المدارس موادا تعليمية للريفيات والأقليات الإثنية. وفي عام ١٩٩٩، وبغية تنفيذ استراتيجية تنمية الزراعة من خلال العلم والتكنولوجيا على نحو أكثر فعالية، أدارت وزارة الزراعة، ووزارة العلم والتكنولوجيا، وإدارة الغابات التابعة للدولة، ومكتب التخفيف من حدة الفقر التابع لمجلس الدولة، بالتعاون مع الاتحاد النسائي لعموم الصين ورابطة الصين للعلم والتكنولوجيا، مشروعا لتعزيز ازدهار المرأة من خلال العلم والتكنولوجيا، ويستهدف هذا المشروع تدعيم تزويد المرأة الريفية بالتدريب على العلم والتكنولوجيا وعلى الخدمات الإنتاجية. وهناك الآن ثلاث شبكات رئيسية تجري إقامتها في المناطق الريفية للتدريب على العلم والتكنولوجيا وتقديم الخدمات المتصلة بهما وعرضهما. ويعد البلد ما مجموعه ٠٠٠ ٢٤ مركز للإرشاد العلمي والتكنولوجي للمرأة على مختلف المستويات، و ٠٠٠ ٦٠ مدرسة للمرأة الريفية على مستوى أقل من مستوى الناحية، و ٠٠٠ ٨٦ رابطة تكنولوجية مهنية ومنظمة علمية مهنية تشارك فيها المرأة مشاركة أساسية، وأكثر من ١٠ ملايين أسرة معيشية نموذجية لتطبيق العلم والتكنولوجيا. ومنذ عام ١٩٩٩، تعلمت ٥,٣٧ مليون امرأة القراءة والكتابة، واشتركت ٦٣ مليون امرأة في التدريب على التكنولوجيات الجديدة (حصلت ٠٠٠ ٦٥ امرأة منهن على لقب ''تقني زراعي'')، وحصلت ٠٠٠ ٦٢٥ ١ امرأة على شهادة نجاح في مجال التكنولوجيا الزراعية. ويحسن هذا التدريب القدرات والمستويات التكنولوجية للريفيات، كما يعزز تنمية الاقتصاد الريفي.

- تيسير التحويل المنظم لفائض العمالة الريفية إلى القطاعات غير الزراعية – تشجع الحكومة المرأة الريفية على الانتقال إلى الصناعات الثانية والثالثة من خلال الجهود الرئيسية التي تبذلها الحكومة لتنمية المؤسسات الريفية، والتشجيع على تصنيع الإنتاج الزراعي، وتنمية الاقتصادات المحلية بناء على المزايا المحلية؛ وفي نفس الوقت، تسعى

الحكومة إلى تنظيم تحويل العمالة على نحو منظم، مع بناء مدن صغيرة ومتوسطة الحجم بغية توسيع نطاق قنوات التوظف المتاحة للمرأة الريفية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، اضطلعت الاتحادات النسائية المحلية بمفردها بمساعدة ١٢ مليون امرأة ريفية على التحول إلى القطاعات غير الزراعية بطريقة منظمة تنظيما جيدا.

- حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة الموظفة في مؤسسات ريفية – كانت هناك ٦,٧٢ مليون مؤسسة صناعية ريفية في الصين عام ٢٠٠١، وشكل هذا العدد ٩٩ في المائة من العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية في البلد. وقد علقت وزارة الزراعة أهمية كبيرة في السنوات القليلة الماضية على تحسين القواعد واللوائح التي تحكم المؤسسات الريفية. وأصدرت، ضمن جملة أمور، لوائح بشأن إدارة العمل في المؤسسات الريفية، وأساليب إدارة خدمات الرعاية الصحية في مجال العمل في المؤسسات الريفية، كما أصدرت رأيا بشأن تدعيم تقديم خدمات الرعاية الصحية المهنية في المؤسسات الريفية، وتتضمن هذه القواعد واللوائح أحكاما صارمة من أجل رصد توظيف النساء والقصر والضمانات الصحية لهم، وتحظر على المؤسسات أن تكلف العاملات بالعمل في المناجم تحت الأرض أو بأي عمل يتضمن مستوى الدرجة الرابعة من المجهود البدني أو بأي عمل آخر يحظره القانون. وينبغي للمؤسسات ألا تنهي عقد عمل المرأة العاملة أثناء فترة حملها أو فترة ما قبل الولادة أو فترة الرضاعة. ويجري أيضا تشكيل نقابات عمالية أو منظمات نسائية في معظم المؤسسات الريفية لكي تساعد على مراقبة تنفيذ القوانين والأنظمة ذات الصلة. وتثبت هذه التدابير فعاليتها في الحد من انتهاكات حقوق ومصالح المرأة العاملة.

- تحسين البيئة المعيشية للمرأة الريفية – واصلت الحكومة الصينية منذ التسعينات العمل على تحسين إمدادات المياه وتوفير المراحيض في المناطق الريفية في مبادرة منها للمساعدة على منع واحتواء الإصابة بالأمراض المعوية المعدية وانتشارها، وتقليل عبء جلب المياه الواقع على كاهل المرأة، وتحرير طاقتها الإنتاجية، وتهيئة أراض لدى الأسر المعيشية للزراعة وبيع منتجاتها في السوق، وإنشاء مشاريع لتربية المائيات، وزيادة دخل الأسرة. وبانتهاء عام ٢٠٠٠ كان التحسن في إمدادات المياه قد عاد بالنفع على ٨٨١,١٢ مليون نسمة في المناطق الريفية، مما شكل ٩٢,٤ في المائة من سكان الريف؛ وكان لدى ٥٥,٢ في المائة من مجموع سكان الريف إمكانية الحصول على المياه من الصنبور. وجرى رفع مستوى المراحيض لدى ١٠٦,٥٩ مليون أسرة معيشية ريفية، أي ٤٤,٨ في المائة من مجموعها، وبلغت

نسبة الفضلات الآدمية التي تجري معالجتها ٣١,٢ في المائة. وبذلك يجري تحقيق تحسينات جوهرية في البيئة المعيشية للمرأة الريفية.

- حل المشكلة الحالية للفقر الإقليمي – في عام ٢٠٠١ كان هناك ما يقرب من ٣٠ مليون نسمة من سكان الريف يعيشون في فقر ولا يمتلكون ما يكفي من الأغذية أو الملبس، وكان هناك ٦٠ مليون نسمة من سكان الريف ذوي الدخل المنخفض يعيشون فوق حد الكفاف مباشرة. وكانت نسبة النساء أعلى بقليل من نسبة الرجال بين هؤلاء السكان الذين يتركزون بصفة أساسية في المناطق الغربية في الصين. وفي عام ٢٠٠٠ وضعت الدولة استراتيجية للتنمية للمناطق الغربية، مع التركيز على تحسين البيئة من أجل بقاء وتنمية النساء والأطفال الذين يعيشون في المناطق الجبلية، ومناطق الحدود النائية، ومناطق الأقليات الإثنية. ورسمت الحكومة السياسات التالية بغية القضاء على الفقر:

(١) إدراج تخفيض حدة فقر المرأة في الخطة الوطنية العامة لتخفيف حدة الفقر ووضع أهداف تتناسب والظروف المحلية. وعلى سبيل المثال، جرى تنفيذ حركة على الصعيد الوطني لتخفيض حدة فقر المرأة بغية تقديم الدعم فيما يتعلق بالسياسات والمشاريع والتمويل والمعلومات. وعند الاضطلاع بأعمال التخفيف من حدة الفقر، يجري إيلاء الانتباه إلى تحسين البيئة الإيكولوجية بغية تعزيز التنمية المستدامة للزراعة، والنهوض بوعي المرأة بالبيئة، وتعبئة النساء لكي يشاركن في الجهود المبذولة لإعادة التحريج ومكافحة التصحر والإنتاج الخالي من التلوث. وعلى سبيل المثال، اشتركت إدارة الغابات التابعة للدولة مع الاتحاد النسائي لعموم الصين في شن ''مشروع ٨ آذار/مارس الأخضر'' من أجل تعبئة النساء لكي يشاركن في الجهود الرامية إلى إعادة التحريج، بغية حماية البيئة الإيكولوجية وتعزيز التنمية المستدامة للزراعة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، شاركت حوالي ١٢٠ مليون امرأة في جميع أنحاء الصين كل عام في جهود إعادة التحريج، وإنشاء حزام غابات واقي، واستصلاح أحواض الأنهار؛ وتمت رزاعة ٧٥٠ مليون شجرة. وفي مثال آخر، استحدثت مصادر جديدة للطاقة واستخدمت على نحو منظم جدا من أجل حماية مناطق الغابات والتقليل من إزالة الغابات. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، كانت هناك ١٨٠ مليون أسرة معيشية ريفية تستخدم أفران الفحم التي تتسم بقلة استهلاك الطاقة، ويشكل ذلك ٧٠ في المائة من العدد الإجمالي للأسر المعيشية الريفية؛ وجرى بناء

٩,٥ مليون صهريج لتوليد الميثان لاستخدام الأسر المعيشية والبدء في استخدام ٣٨٠ ٠٠٠ فرن يعمل بالطاقة الشمسية. وهذه الجهود لا تحسن البيئة فحسب، ولكنها تخفف من عبء العمل المنزلي الواقع على عاتق المرأة أيضا.

(٢) يشكل التخفيف من حدة الفقر من خلال الائتمان والقروض أحد الجوانب الهامة لهذا المسعى. وبغية مساعدة النساء اللاتي يعشن في فقر على الانخراط في الإنتاج وحل مشكلة نقص الأموال، قرر مصرف الصين الشعبي دعم الاتحادات النسائية في جهودها الرامية إلى تقديم القروض الصغيرة إلى المرأة الريفية. وبينما يجري الالتزام بسياسات الائتمان والإقراض، فإن الأولوية في تقديم قروض تفضيلية ستعطى لمقدمات الطلبات اللاتي يستوفين شروط منح القرض أو الائتمان. ويعد أيضا مصرف الصين الزراعي قروضا خاصة لمساعدة المرأة على التخلص من الفقر. وفي السنوات الثلاث الماضية اتخذت الاتحادات النسائية على مختلف المستويات وفي جميع أنحاء البلد الترتيبات الضرورية لإصدار ائتمانات صغيرة بمبلغ ٧٢٠ مليون يوان بغية التخفيف من حدة الفقر، كما ساعدت ٤,٦ مليون امرأة ريفية على التخلص من الفقر.

(٣) تعبئة موارد المجتمع بأسره من أجل تعزيز التدريب الثقافي والتقني للمزارعين، وتدعيم قدرة المرأة الريفية على المشاركة في التنمية الاقتصادية، والجمع بين تنمية الموارد البشرية والطبيعية. وتضطلع الإدارات الحكومية ذات الصلة والاتحادات النسائية ورابطات العلوم بالأنشطة المتنوعة الرامية إلى تقديم التدريب والمشورة والتوجيه في الموقع بشأن التقنيات الزراعية الحديثة.

(٤) دعوة المجتمع بأسره إلى تقديم المساعدة إلى النساء اللاتي يعشن في فقر. وعلى سبيل المثال، هناك مشروع وطني لتخفيض الفقر، وهو ''يد في يد''، يتولى تعبئة القوى الاجتماعية المتنوعة لكي تبذل جهودا مماثلة لتخفيض الفقر؛ مع قيام المناطق الشرقية والمتقدمة النمو بتقديم المساعدة إلى الناطق الغربية الأقل تقدما. واشتركت رابطة الصين لتنظيم الأسرة مع مجلة السكان الصينية في البدء في مشروع لتقديم المساعدة إلى الأمهات اللاتي يعشن في فقر، وقد قدم هذا المشروع المساعدة إلى الأمهات في ٦٧ ٠٠٠ أسرة معيشية فقيرة، وعاد بالنفع على ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. وهناك مشروع آخر

اضطلع به الاتحاد النسائي لعموم الصين والصندوق الإنمائي الصيني للمرأة، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم المساعدة إلى المناطق القاحلة في الأقاليم الغربية، وقد خفف من حدة مشاكل مياه الشرب لما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة من خلال بناء صهاريج المياه.

(٥) اعتماد سياسات مؤاتية لمناطق الأقليات الإثنية وتزويدها بالأرصدة وإعطاء الأولوية لتلك المناطق عند توزيع مشاريع البنية التحتية. وفي عام ١٩٩٨، بلغ مقدار المدفوعات العامة التي حولتها الحكومة إلى الأقاليم الخمسة المتمتعة بالحكم الذاتي وذات الأقلية الإثنية ومقاطعات يونان وغويجو وكنغاي حيث توجد تجمعات كبيرة من الأقليات الإثنية ٢,٩ مليار يوان، أي ٤٨ في المائة من المبلغ الإجمالي على الصعيد الوطني. وتعطى الأولوية لمساعدة المناطق ذات الأقلية الإثنية على تنمية مشاريعها الثقافية والتعليمية والصحية، وعلى تحسين تعليم وصحة مجموعات النساء والأقليات الإثنية. ويجري في الوقت الحالي إنشاء المستشفيات ومراكز مراقبة الأوبئة والمراكز الصحية للنساء والأطفال في مختلف المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والولايات والنواحي. ويجري إنشاء المنظمات الصحية الشعبية في معظم المناطق الرعوية والريفية، كما يجري تدريب أطباء القرى والعاملين في المجال الطبي والقابلات. وفي عام ٢٠٠٠ بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مناطق الأقليات الإثنية ٩٧,٤٤ في المائة.

- تكريس جهود ضخمة لتعزيز الحضارة الروحية في المناطق الريفية – يجري بذل الأنشطة في المناطق الريفية بغية الارتقاء بالوعي فيما يتعلق بالقانون، بالإضافة إلى الأنشطة الرامية إلى القضاء على الأفكار التقليدية التي تميز ضد المرأة والتقاليد البالية والعادات الرذيلة، مع الدعوة إلى وجوب احترام المسنين ورعاية الصغار ومعاملة الرجال والنساء على قدم المساواة وتقديم المعونة إلى الفقراء ومساعدة الجيران. ويجري الاهتمام بمكافحة الأعمال الإجرامية، مثل العنف العائلي وخطف النساء والأطفال في المناطق الريفية والاتجار بهم. وتجري على نطاق واسع إقامة المحاكم الخاصة والخطوط الساخنة ومراكز تقديم الشكاوى بغية التيسير على النساء فيما يتعلق بتقديم الشكاوى وإقامة الدعاوى. والانتهاكات الواقعة على حقوق ومصالح المرأة يجري حسمها من خلال لجان القرى والمرافق القانونية والاتحادات النسائية الشعبية.

وفي السنوات القليلة الماضية، ولدت ثقافة جديدة لدى الأسر والمجتمعات المحلية ولدى المجتمع بوجه عام في المناطق الريفية نتيجة لتنمية الاقتصاد الريفي والاهتمام ببناء أسر ومجتمعات محلية متحضرة. وقد تغيرت وجهة النظر الروحية لدى المرأة الريفية تغيرا كبيرا. وتعلمت المرأة أن تحمي حقوقها ومصالحها المشروعة بالطرق القانونية، كما تغيرت، فبدلا من أن تؤمن بمصيرها أصبحت تؤمن بالعلم وبنفسها، وبعد أن كانت لا تهتم إلا بأسرتها أصبحت تهتم بمجتمعها المحلي وبالبلد. وتسعى المرأة الريفية إلى الحصول على المعرفة وتحقيق الرخاء والتنمية في نفس الوقت الذي تشارك فيه بفعالية في شؤون المجتمع وتوسع آفاقها ومداركها. ووفقا لدراسة استقصائية عن الوضع الاجتماعي للمرأة الصينية عام ٢٠٠٠، زادت درجة اهتمام المرأة بالشؤون العامة زيادة ضخمة، حيث أن ١٥,١ في المائة من النساء اللائي أجريت عليهن الدراسة تقدمن بمقترحات إلى وحدات عملهن وإلى مجتمعاتهن المحلية. وقد اتسع نطاق الأنشطة والاتصالات التي تضطلع بها المرأة، حيث أن ٣٤,٥ في المائة من النساء اللائي أجريت عليهن الدراسة قمن بزيارة مقاطعات أخرى أو سافرن إلى الخارج، ولم تشكل نسبة من لم يرحلن بعيدا عن ديارهن إلا ٧,٥ في المائة.

وبغية معالجة مشكلة الانتحار بين النساء في المناطق الريفية، عقدت وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية اجتماعا خاصا في آذار/مارس ٢٠٠٠ لمناقشة أسباب هذه المشكلة وطرق معالجتها. وشارك في ذلك الاجتماع ممثلون عن وزارة الزراعة، والاتحاد النسائي لعموم الصين، والأكاديمية الصينية للعلوم الطبية الوقائية، والمعهد الصيني للتعليم الصحي، وجامعة الزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويخلص تحليل الدراسات الاستقصائية إلى أن الأسباب الرئيسية للانتحار تتضمن الاكتئاب أو غيره من الاختلالات العقلية، والنزاعات الأسرية، والصعوبات الاقتصادية، والأمراض المستعصية، وغيرها. واتفق المشاركون في هذا الاجتماع على أن الانتحار مشكلة من المشاكل الاجتماعية ومشاكل الصحة العامة الرئيسية، وعلى أنه ينبغي أن يجري الاهتمام بالمناطق الريفية فيما يتعلق بمنع هذه المشكلة، كما ينبغي تقديم الدعم الاجتماعي الشامل إلى المرأة الريفية.

وتقوم السلطات المعنية بالصحة في الوقت الحالي بدراسة طرق التنسيق بين مختلف الإدارات بغية تدعيم التعليم في مجالي الصحة العامة والصحة العقلية، بحيث يجري توسيع نطاق شبكات الخدمة في المناطق الريفية، وتزويد العاملين المحليين في المجال الصحي بالمعرفة وتدريبهم على طرق الاضطلاع بأعمال الصحة العقلية بحيث يتمكنون من تقديم الخدمات الطبية إلى المصابين بالاختلالات العقلية. وينص قانون الزواج بصيغته المعدلة مؤخرا على

تدابير محددة لحسم النزاعات الأسرية وحماية حقوق ومصالح المرأة. والخطة الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، ومبادرة الائتمان الصغير المصاحبة لها، والأنشطة الرامية إلى إدرار الدخل، والجهود المبذولة لتدريب المرأة الريفية، كل ذلك يجمع بين استئصال شأفة الفقر والقضاء على الجهل. وتمهد هذه الخطة الطريق للمرأة الريفية لكي تتخلص من الفقر وتحسن حياتها عن طريق تدعيم الجهود المبذولة لمكافحة الأمية وتوفير التدريب العلمي. وتنمية الاقتصاد الريفي، وتحسين مستويات معيشة الأفراد، وتشييد وتدعيم المرافق الصحية الأساسية، ستؤدي كلها أيضا إلى التحسن التدريجي في الظروف الصحية للمرأة الريفية. وتولي لجان القرى والاتحادات النسائية القروية اهتماما لتقديم المساعدة إلى النساء اللائي يعانين من نزاعات أسرية خطيرة أو صعوبات اقتصادية بغية حسم مشاكلهن الملحة. وتعتزم الإدارات والمنظمات الاجتماعية ذات الصلة إجراء بحث متعدد التخصصات عن قضايا المرأة في المناطق الريفية، وتنفيذ برامج رائدة للمنع والتدخل في حالات الانتحار في مناطق مختارة، وإنشاء شبكة من مراكز التدخل في حالات الأزمات للنساء الريفيات، واتخاذ التدابير الفعالة للتقليل من خطر الانتحار بين الريفيات. وفي نفس الوقت، فإنه حرصا على منع الانتحار، ينبغي إرشاد النساء بغية الارتقاء بوعيهن بالطرق القانونية لحماية الذات، وتوسيع أفقهن، والتغلب على تشاؤمهن، وتعزيز قدراتهن النفسية على تحمل الضغوط.

وفي السنوات القليلة الماضية، جمعت الحكومة الصينية أرصدة من خلال قنوات متعددة بغية إنشاء نظام للضمان الاجتماعي تكون عناصره الأساسية هي التأمين الاجتماعي، والإغاثة الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي، والرعاية الخاصة والتوظيف، والمساعدة الاجتماعية المتبادلة، والخدمات الإدارية. وفي عام ١٩٩١، بدأ في المناطق الريفية تنفيذ نظام المعاش التقاعدي للمسنين على أساس أن تموله الإسهامات الفردية بصفة أساسية، وتقوم التعاونيات بإعانته وتدعمه سياسة الحكومة. ويتكون هذا النظام من حسابات فردية. وعندما يبلغ المشاركون سن الاستحقاق، تصرف لهم معاشاتهم التقاعدية طبقا لمعدلات تتفق مع المبلغ الأساسي والفائدة المتراكمة في حساباتهم الفردية. وبانتهاء عام ٢٠٠١، كانت ٢ ٠٤٥ ناحية في البلد قد نفذت أنظمة للمعاشات التقاعدية للمسنين اشترك فيها ٥٩,٩٥ مليون فرد، وبدأ ١,٠٨ مليون فرد في تلقي المعاشات التقاعدية. ويخفف هذا التدبير من القلق الذي يشعر به السكان الريفيون منذ مدة طويلة، كما أنه يقلل من اعتمادهم على أطفالهم ويساعد على القضاء على التفضيل المتأصل للابن على الابنة.

وبينما تهتم الحكومة الصينية بتحديث مناطق الصين الريفية، فإنها تعي كذلك العقبات التي لا تزال قائمة. والصين بلد نام يزيد عدد سكانه عن ١,٢ مليار نسمة؛ ويشكل السكان الريفيون ٦٣,٩١ في المائة من إجمالي عدد السكان. وبصفة عامة، فإن الإنتاجية

الزراعية منخفضة، كما أن التفاوتات الإقليمية كبيرة. وبصفة خاصة، فإن المناطق الجبلية والقاحلة والمرتفعة ومناطق الحدود النائية في الأقاليم الوسطى والغربية تعاني من الظروف الطبيعية السيئة، والبنية التحتية غير الكافية، والإنتاجية المنخفضة، والإمكانية المحدودة جدا للوصول إلى المعلومات. ويعيش معظم السكان الذين يعانون من الفقر في هذه المناطق، وينحو مستوى تعليمهم إلى الانخفاض. وعدد كبير من النساء لا يعرفن القراءة أو الكتابة، كما أن الفكرة التقليدية التي تقول إن الابن أفضل من الابنة لا تزال سائدة، مما يمنع تنمية المرأة. وفضلا عن ذلك، فإن التفاوت الشديد بين عدد سكان الصين الضخم ومواردها ومستوى تنميتها الاقتصادية يشكل عقبة أخرى أيضا تعترض سبيل المحاولات التي تبذلها المناطق الريفية في الصين للتخلص من الفقر والشروع في السير في الطريق المؤدي إلى التحديث. وإجراء تغيير جذري في هذه الحالة يتطلب بذل جهود طويلة الأمد.

**المادة ١٥**

**١ - تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.**

**٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.**

**٣ - تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.**

**٤ - تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.**

تمنح جميع القوانين التي سنتها الحكومة الصينية حقوقا متساوية للنساء والرجال، وهم يتمتعون بنفس الفرص المتاحة لممارسة هذه الحقوق. وتتضمن هذه القوانين الدستور، والقانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقود الاقتصادية، وقانون الزواج، وقانون الإرث، والقانون المعني بالسكان وتنظيم الأسرة، وقانون عقود الأراضي الريفية. ولا توجد أحكام تمييزية على الإطلاق في أي قانون.

**المادة ١٦**

**١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:**

**(أ) نفس الحق في عقد الزواج؛**

**(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل؛**

**(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه؛**

**(د) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول؛**

**(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق؛**

**(و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول؛**

**(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل؛**

**(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.**

**٢ - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.**

وفقا للتعداد السكاني الوطني الخامس الذي أجري عام ٢٠٠٠، كان العدد الإجمالي للسكان في الصين القارية ٢٦٥,٨٣ ١ مليون نسمة. وكانت هناك ٣٤٨,٣٧ مليون أسرة معيشية بلغ إجمالي عدد أفرادها ١٩٨,٣٩ ١ مليون نسمة ومتوسط عدد الأفراد لكل أسرة

معيشية ٣,٤٤ فرد. وقد زاد عدد الأسر المعيشية بمقدار ٧١,٤٦ مليون أسرة مقارنة بالتعداد السكاني الوطني الرابع الذي أجري عام ١٩٩٠، بينما انخفض عدد الأفراد لكل أسرة معيشية بمقدار ٠,٥٢ فرد. ووفقا لدراسة استقصائية عن التغيير السكاني أجريت عام ١٩٩٩، كانت نسبة المتزوجين من السكان الذين تفوق أعمارهم ١٥ سنة في الصين عام ١٩٩٩: ٧٤ في المائة، وكانت نسبة غير المتزوجين منهم ١٩ في المائة، ونسبة المترملين ٦ في المائة، ونسبة المطلقين ١ في المائة، وفي عام ٢٠٠١، كان هناك ٨,٠٥ مليون زوج وزوجة من حديثي الزواج، أي أن معدل الزواج كان ١٢,٦ لكل ألف، بينما كان هناك ١,٢٥ مليون زوج وزوجة من المطلقين، أي أن معدل الطلاق كان ١,٩٦ لكل ألف. ومنذ التسعينات، وبفضل تعزيز الوضع الاجتماعي للمرأة، سعى الأفراد إلى عقد زيجات ذات نوعية أفضل وتغير مفهوم الزواج تغيرا هائلا. وزاد معدل الطلاق زيادة تدريجية إلا أنه استقر بصفة أساسية عند أقل من ٢ في المائة. وبصفة عامة، تتميز العلاقات الأسرية في الصين بالاستقرار.

الجدول ٢

**بيانات ذات صلة عن الزواج والأسرة**

| | ١٩٩٥ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسر المعيشية (بالملايين) | ٣١٦,٧٦ | ٣٣٢,٩٧ | ٣٤١,٥٣ | ٣٤٨,٣٧ | ٣٥٣,٣٠ |
| حجم الأسر المعيشية (بالأفراد) | ٣,٧ | ٣,٦ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٤ |
| معدل الزواج (نسبة مئوية) | ١٦,١ | ١٤,٥ | ١٤,١ | ١٣,٤ | ١٢,٥ |
| معدلا الطلاق (نسبة مئوية) | ١,٨ | ١,٩ | ١,٩ | ١,٩٢ | ١,٩٦ |

إن قانون الزواج المنفذ أصلا في الصين كان قد صدر عام ١٩٥٠ وعُدل عام ١٩٨٠. ونص هذا القانون على أنه يجري تطبيق نظام زواج يرتكز على حرية اختيار الشريكين، والأحادية، والمساواة بين الرجل والمرأة؛ كما تجري حماية الحقوق والمصالح القانونية للنساء والأطفال والمسنين. وقد لعبت هذه المبادئ دورا فعالا في إقامة علاقات زوجية وأسرية متساوية ومتناسقة ومتحضرة، وفي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، فإن ٢٠ عاما من الإصلاح والانفتاح في الصين قد أحدثت تغيرات عميقة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما أثر تأثيرا مباشرا على الزواج والحياة الأسرية. وقد أصبحت المشاكل والصراعات المتعلقة بنظام الزواج، والممتلكات، والطلاق، والعنف العائلي أكثر وضوحا وتعقيدا. وكانت بعض الأحكام في قانون الزواج القديم أحكاما عامة بشكل أكثر من اللازم، كما أنه لم تكن هناك معايير محددة لمعالجة هذه المشاكل الناشئة. وفي عام ١٩٩٩، واستجابة لمطالب عامة الشعب، أدرجت اللجنة الدائمة

للمؤتمر الشعبي الوطني تعديل قانون الزواج في جدول الأعمال التشريعي للدورة التاسعة للمؤتمر الشعبي الوطني وشكلت مجموعة للصياغة تتكون من المؤتمر الشعبي والإدارات الحكومية ذات الصلة، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية. وبعد سنتين من المشاورات الموسعة مع المجتمع ككل، صدر قانون الزواج بصيغته المعدلة في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

وجرى توسيع نطاق قانون الزواج المعدل من ٣٧ مادة تقع في خمسة فصول في قانون الزواج الأصلي إلى ٥٢ مادة تقع في ستة فصول. وأجري في النص حوالي ٢٨ إضافة وتنقيحا وحذفا. وشدد القانون العقوبات على التزوج من شخصين وغير ذلك من الأفعال، ونص على أحكام تتعلق بالزيجات الملغاة أو المنتهية، وحظر بصرامة العنف العائلي، ووضح نطاق الملكية الزواجية، وأضاف حكما ينص على أن الطرف غير المذنب في الطلاق يكون له الحق في المطالبة بالتعويض عن أية خسائر يتكبدها. وبغية مكافحة الظواهر التي بدت في السنوات القليلة الماضية، وهي الزواج من شخصين، واتخاذ محظية، والتعايش غير القانوني، والعنف العائلي، أضاف قانون الزواج المعدل عنصرين هامين إلى الأحكام العامة؛ ويحظر أحد هذين العنصرين الزواج من شخصين ومعاشرة شخص متزوج أي طرف ثالث، ويحظر العنصر الآخر العنف العائلي وسوء معاملة فرد في الأسرة فرد آخر أو هجرته. وينص القانون كذلك على المتطلب العام، وهو أن يخلص كل من الزوج والزوجة للآخر ويحترمه؛ وأن يحترم أفراد الأسرة المسنين، وأن يرعوا الصغار، وأن يساعد أحدهم الآخر، وأن يحافظوا على علاقات زوجية وأسرية متساوية ومتسقة ومتحضرة في إطار الأسرة.

ويسمح قانون الزواج المعدل بإبطال الزواج ويحدد أسباب وإجراءات وعواقب الزواج الملغي. وعلى سبيل المثال، تنص المادة ١٠ على أن الزواج يصبح باطلا إذا تزوج أحد الطرفين شخصا آخر، أو إذا كان الرجل والمرأة من الأقرباء عن طريق الدم حتى الدرجة الثالثة من القرابة، أو إذا كان أحد الطرفين يعاني قبل الزواج من مرض تعتبر العلوم الطبية أنه يجعل الشخص غير صالح للزواج ولم يجر شفاء هذا الطرف بعد الزواج، أو إذا لم يجر بلوغ السن القانوني للزواج. وتنص المادة ١١ على أنه في حالة الزواج المعقود بالإكراه، يمكن للطرف المكره أن يتقدم بطلب لمكتب تسجيل الزواج أو لمحكمة الشعب بفسخ عقد الزواج؛ وينبغي أن يجري التقدم بهذا الطلب خلال سنة من تاريخ تسجيل الزواج؛ أما الطرف الذي تكبح حريته الشخصية بطريقة غير شرعية، فله أن يطلب فسخ عقد الزواج خلال سنة من تاريخ استعادته حريته الشخصية. وتمضي المادة ١٢ فتنص على أن الزواج الذي يلغى أو يفسخ يكون باطلا من بدايته. ولن يكون لأي من الطرفين المعنيين حقوق أو يكون عليه واجبات الزوج أو الزوجة. وتخضع الممتلكات المحرزة أثناء تعايشهما للتصرف عن طريق الاتفاق بينهما. وإذا لم يتوصلا إلى اتفاق، تصدر محكمة الشعب حكما على أساس مبدأ

تفضيل الطرف غير المذنب. أما التصرف في ممتلكات الزواج اللاغي نتيجة للزواج من شخصين فينبغي ألا يمس حقوق ومصالح ملكية الطرف في الزواج القانوني. وتطبق أحكام القانون المتعلقة بالوالدين والأطفال على الأطفال المولودين للطرفين المعنيين.

وقد أدخل قانون الزواج المعدل تحسينات على القانون المعني بالملكية الزواجية. ويوضح القانون مجال الملكية المجتمعية، ويسمح بالملكية المنفصلة، ويتضمن أحكاما تفصيلية بشأن الاتفاقات المتعلقة بالملكية الزواجية. وينص بوضوح على تمتع الزوج والزوجة بحقوق متساوية في التصرف في الممتلكات التي يشتركان في ملكيتها. وقد نصت المحكمة العليا بوضوح أيضا في تفسيراتها القانونية على تمتع الزوج والزوجة بحقوق متساوية في التصرف في الممتلكات المشتركة. ولأي من الطرفين الحق في أن يقرر التصرف في الممتلكات المشتركة إذا كان ذلك الإجراء جزءا من المسار الطبيعي للأنشطة اليومية. وينبغي للزوج والزوجة أن يصلا إلى اتفاق من خلال التشاور على قدم المساواة عندما يحتاج أي منهما أن تخذ قرارا هاما بشأن التصرف في الممتلكات التي يشتركان في ملكيتها إن لم يكن هذا الإجراء جزءا من المسار الطبيعي للأنشطة اليومية.

وبغية إيقاف العنف العائلي، ينص قانون الزواج المعدل أيضا على تدابير المساعدة أو الإغاثة وعلى المسؤولية القانونية، فضلا عما تحتويه الأحكام العامة للقانون من حظر صريح لذلك العنف. وتنص المادة ٤٣ على أنه فيما يتعلق بالعنف العائلي ضد فرد (أو أفراد) من الأسرة أو سوء معاملته، يكون للضحية الحق في أن يطلب إلى لجنة الحي أو القرية، فضلا عن وحدات عمل الأطراف المعنية، أن تتولى التوسط وتقديم النصح لكي يعدل المذنب عن العنف. وفيما يتعلق بالعنف العائلي الجاري، يكون للضحية الحق في أن يطلب إلى لجنة الحي أو القرية أن تنصح المذنب بالعدول عن العنف، وينبغي لجهاز الأمن العام أن يوقف العنف. وفيما يتعلق بالعنف ضد فرد (أو أفراد) من الأسرة أو سوء معاملته، فإنه بناء على طلب الضحية، يطبق جهاز الأمن العام العقوبات الإدارية على المذنب وفقا للأحكام ذات الصلة التي تحدد العقوبات الإدارية للنظام العام. وتمضي المادة ٤٥ فتنص على أنه إذا كان الزواج من شخصين أو العنف العائلي ضد فرد (أو أفراد) من الأسرة أو سوء معاملته وهجره تشكل أعمالا جنائية، يجري التحقيق في المسؤولية الجنائية للمذنب بموجب القانون. ويجوز للضحية أن تقيم دعوة طوعية في محكمة الشعب بموجب الأحكام ذات الصلة التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية. ويجري جهاز الأمن العام التحقيق في القضية بموجب القانون، كما يبدأ مكتب المدعي العام للشعب محاكمة عامة بموجب القانون. وفضلا عن ذلك، قامت أكثر من ٣٠ مقاطعة وبلدية بسن قوانين محلية كما وضعت لوائح وسياسات تعنى بمنع واحتواء العنف العائلي.

ويتضمن قانون الزواج المعدل أحكاما بشأن التعويض عن الأضرار. وتنص المادة ٤٦ من ذلك القانون على أنه للطرف غير المذنب الحق في التقدم بطلب للتعويض عن الأضرار في ظل أي ظرف من الظروف التالية التي تتسبب في الطلاق: (١) الزواج من شخصين؛ أو (٢) تعايش أحد الزوجين مع طرف ثالث؛ أو (٣) العنف العائلي؛ أو (٤) سوء المعاملة والهجر.

وقد أضاف القانون حكما خاصا يحمي الحقوق الزوجية للوالدين في حالة الزواج مرة أخرى. وتنص المادة ٣٠ على أنه على الأطفال أن يحترموا الحقوق ا لزوجية لوالديهم وألا يتدخلوا في زواج والديهم مرة أخرى أو في حياتهما بعد الزواج. ولا ينتهي واجب الأطفال فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى والديهم بحدوث تغيير في العلاقات الزوجية لوالديهم.

وفي بعض حالات الطلاق، يحرم رفض أحد الطرفين إعطاء الطرف الآخر حق زيارة أطفالهما أولئك الأطفال من حب أبيهم أو أمهم، مما يضر بتنميتهم. ولذلك، تنص المادة ٣٨ من قانون الزواج المعدل على أنه بعد الطلاق يكون للوالد (أو الوالدة) غير المتمتع بالحضانة الحق في زيارة الأطفال، بينما يكون على الطرف الآخر واجب تيسير هذه الزيارات. ويتعين على الوالدين أن يصلا إلى اتفاق بشأن كيفية ممارسة حقوق الزيارة ومواعيدها، وإذا لم يتوصلا إلى هذا الاتفاق، تصدر محكمة الشعب حكما في هذا الشأن. وإذا أسفرت زيارات الأب أو الأم عن الإضرار بصحة الأطفال العقلية أو البدنية، توقف محكمة الشعب حقوق الزيارة وفقا للقانون؛ وتجري استعادة هذه الحقوق إذا بطل السبب الرئيسي لوقفها.

ونظرا لمواجهة العديد من النساء صعوبات في الحصول على مسكن بعد الطلاق، تنص المادة ٤٢ من قانون الزواج المعدل على أنه إذا واجه أحد الطرفين صعوبات في وقت الطلاق تتعلق بإعالة نفسه، يقدم الطرف الآخر المساعدة الواجبة من أملاكه الخاصة، مثل دار للإقامة. ويقوم الطرفان بإجراء ترتيبات محددة من خلال التشاور؛ وإذا لم يتوصلا إلى اتفاق، تصدر محكمة الشعب حكما في ذلك الشأن.

وشدد قانون الزواج المعدل على واجبات الوالدين تجاه أطفالهما. وتنص المادة ٢١ على خطر إغراق الرضع أو التخلي عنهم أو أية أعمال أخرى تصيب الرضع ببالغ الضرر أو تتسبب في قتلهم. وتنص المادة ٢٣ على أن للوالدين الحق في إخضاع أطفالهما القصر للانضباط، كما أن عليهما واجب حمايتهم. وإذا تسبب الأطفال القصر في إلحاق الضرر بالدولة، أو بالتعاونيات، أو بالأفراد، يكون واجب والديهم أن يتحملوا المسؤولية المدنية عن ذلك. وقانون الزواج المعدل صك أكثر شمول وتفصيلا لحماية حقوق ومصالح المرأة والطفل.

وبغية مساعدة الأيتام على الاندماج في الأسرة والمجتمع، عدلت الصين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قانونها المعني بالتبني. وينص القانون المعدل نصا صريحا على الحقوق القانونية للمتبنين ولمن يجري تبنيهم، وييسر القيود المفروضة على التبني ويحسن إجراءات التبني. وتنص المادة ٢ من قانون التبني المعدل على أن يكون التبني في صالح تربية ونمو القصر الذين يجري تبنيهم؛ وعلى صون الحقوق والمصالح المشروعة لهم وللمتبنين وفقا لمبدأي المساواة والطوعية، وبدون تعارض مع الأخلاق الاجتماعية. وجرى تغيير السن الأدنى للمتبنين من ٣٥ إلى ٣٠ سنة. وينص القانون كذلك على أن الأيتام، أو الأطفال المعوقين، أو الرضع والأطفال المتخلى عنهم، الذين نشأوا في مؤسسات رفاه اجتماعي والذين لا يمكن التحقق من والديهم الطبيعيين أو العثور عليهم، قد يجري تبنيهم بغض النظر عن القيود التي تشترط أن يكون المتبني ليس له أطفال وأن يتبنى طفلا واحدا. وقد جعل قانون التبني المعدل شروط التبني أكثر اعتدالا، كما جعل إجراءات التبني تجري حسب أصول علمية أفضل، مما يخدم مصلحة الأطفال على الوجه الأمثل.

وحرصا على ضمان تنفيذ قانون الزواج، تتولى الصين تنقيح الأنظمة المعنية بتسجيل الزواج.

وبغية إقامة علاقات زواجية وأسرية متساوية ومتسقة ومتحضرة، وبناء على ما تحقق في الحملة الطويلة الأجل لـ ''الأسر النموذجية ذات الفضائل الخمس''، شكلت عام ١٩٩٦ مجموعة تنسيق وطنية للحملة. وتحت رعاية هذه المجموعة التي تتكون من ١٨ إدارة حكومية ومنظمة غير حكومية، أدرجت هذه الحملة في الخطة الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد نفذت في السنوات القليلة الماضية مجموعة من الأنشطة المنتظمة:

- عقد ندوات وحلقات دراسية ودورات تدريبية لحديثي الزواج، مع استخدام وسائط الإعلام وغيرها من الوسائل لتعزيز القوانين والأنظمة ذات الصلة وتهيئة البيئة التي تتطلبها الأسر المتحضرة، وتوفير الزخم اللازم لتطوير مفهوم الزواج والأسرة المتسمين بالمساواة والاتساق والتحضر. وبصفة خاصة، فإن الحملة قامت بدعاية واسعة النطاق لقانون الزواج المعدل، فحثت الأفراد على أن يصبحوا من مشجعي ومكوني الأسر السعيدة المتحضرة.
- تنفيذ ستة أنشطة محددة تستهدف إقامة أسر متحضرة: (١) الارتقاء بالوعي بضرورة حماية البيئة، والقضاء على التلوث، وفرز النفايات وجعل البيئة المعيشية خضراء؛ و (٢) اتخاذ إجراءات صارمة ضد البغاء والمقامرة والمخدرات بغية تنقية البيئة

الاجتماعية والمحافظة على النظام الاجتماعي؛ و (٣) تنظيم أنشطة الدراسة والقراءة وإلقاء المحاضرات بغية القضاء على الجهل والخرافات والعادات والتقاليد المتخلفة، وتعميم المعرفة العلمية والثقافية؛ و (٤) تنظيم طائفة كاملة من الأنشطة الترويحية وأنشطة الرعاية الصحية والرياضة البدنية من أجل إثراء الحياة الثقافية للأفراد؛ و (٥) التشجيع على القيام بالأنشطة المجتمعية الطوعية التي تهدف إلى تقديم المساعدة إلى الفقراء والمحتاجين، بغية توسيع نطاق الخدمات المجتمعية وتيسير الحياة اليومية؛ و (٦) تقييم وانتقاء ''الأسر النموذجية ذات الفضائل الخمس''، واحترام المسنين ورعاية الصغار، وتقديم المساعدة إلى الجيران، وإقامة علاقات أوثق بين الأفراد.

وترحب جماهير الشعب العريضة بهذه الأنشطة وتؤيدها. وعلى سبيل المثال، شنت في مقاطعة شاندونغ حملة لتجميل المنازل تركز على تخضير البيئة وتجميلها وتنظيفها، كما تهتم بتحسين نظام الإمداد بالمياه وتجديد المراحيض والمطابخ وساحات المزارع بغية كفالة تحسين البيئة. وخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠، جرى رفع مستوى أكثر من عشرة ملايين نظام للإمداد بالمياه وعدد مماثل من المراحيض والمطابخ في المقاطعة، بالإضافة إلى أكثر من ثمانية ملايين من ساحات المزارع. وبلغ معدل التحسينات التي أدخلت على المراحيض ما يقرب من ٦٠ في المائة. وعقد أيضا مؤخرا في ضاحية غولا نغيو التابعة لشيامينغ في مقاطعة فوجيان مهرجان فني للأسرة لمدة عشرة أيام جرى فيه عرض أكثر من ٢٠ من الأنشطة الترويحية والرياضية، مثل الغناء، والفن المسرحي، والرقص، وخط اليد، والرسم، والتصوير الفوتوغرافي، واستعراضات المواهب، ومسابقات الحرف اليدوية، وعروض الأزياء، ومعارض المتاع الشخصي، ومعارض الزهور، والتجمعات الرياضية، واختيار الشخصيات المتميزة، ومسابقات المعرفة. وجذب هذا المهرجان الأسر من جميع أنحاء الضاحية، مما ساعد على إثراء حياة الأفراد الثقافية وبناء علاقات أقوى بين الأسر وفيما بين الأشخاص.

وأجريت دراسة استقصائية للوضع الاجتماعي للمرأة الصينية عام ٢٠٠٠ تبين منها أن ٩٣,٢ في المائة من النساء في المناطق الحضرية والريفية كن ''راضيات جدا'' أو ''راضيات نسبيا'' عن زواجهن وعن حياتهن الأسرية.

# المرفق

## الجداول

الجدول ألف – ١

**تمثيل الجنسين من تعدادات السكان**

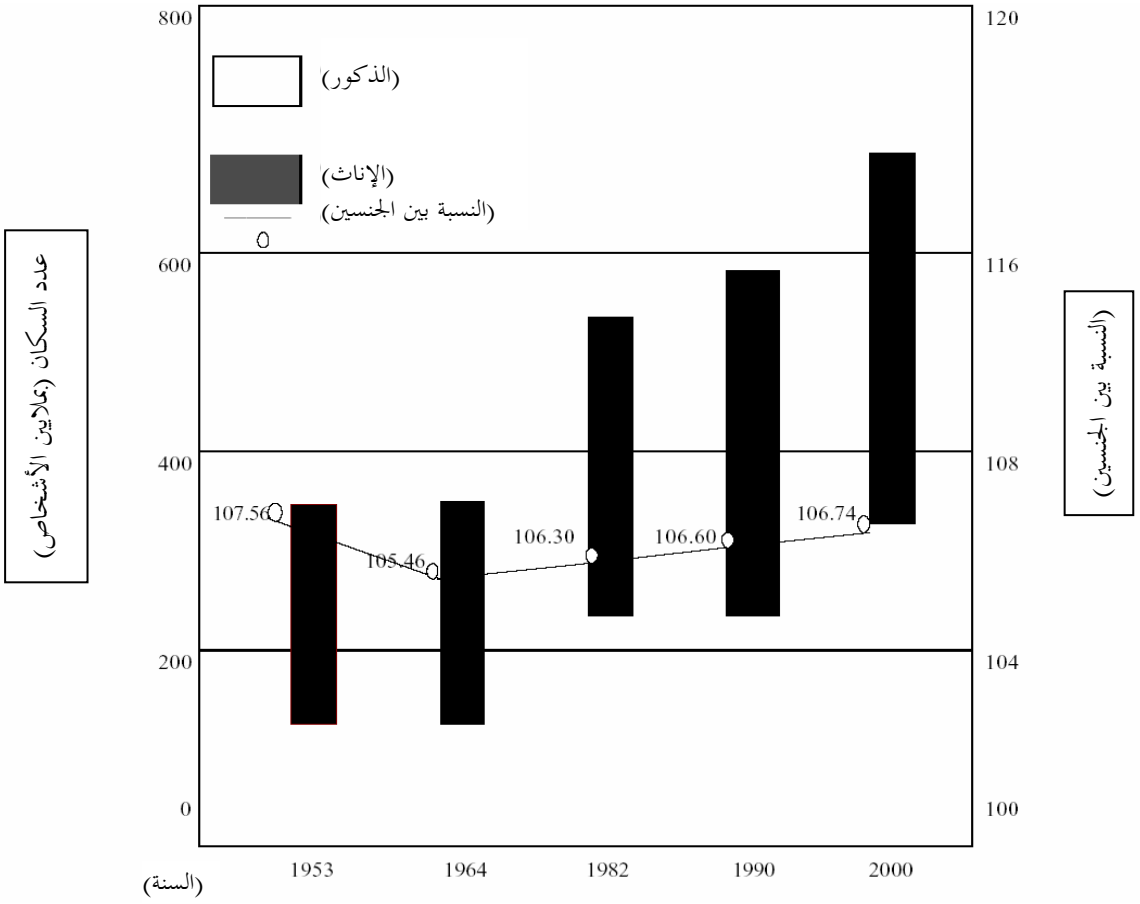


الوحدة (١ ٠٠٠ شخص)

| سنوات التعداد السكاني | إجمالي عدد السكان | | | النسبة بين الجنسين |
|---|---|---|---|---|
| | كلا الجنسين | الذكور | الإناث | (الإناث = ١٠٠) |
| ١٩٥٣ | ٥٩٤ ٣٥٠ | ٣٠٧ ٩٩٠ | ٢٨٦ ٣٦٠ | ١٠٧,٥٦ |
| ١٩٦٤ | ٦٩٤ ٥٨٠ | ٣٥٦ ٥٢٠ | ٣٣٨ ٠٦٠ | ١٠٥,٤٦ |
| ١٩٨٢ | ١ ٠٠٨ ١٨٠ | ٥١٩ ٤٤٠ | ٤٨٨ ٧٤٠ | ١٠٦,٣٠ |
| ١٩٩٠ | ١ ١٣٣ ٦٨٠ | ٥٨٤ ٩٥٠ | ٥٤٨ ٧٣٠ | ١٠٦,٦٠ |
| ٢٠٠٠ | ١ ٢٦٥ ٨٣٠ | ٦٥٣ ٥٥٠ | ٦١٢ ٢٨٠ | ١٠٦,٧٤ |

الجدول ألف – ٢

## النسبة بين الجنسين في مجموع عدد السكان

(الوحدة: ٠٠٠ ١ شخص)

| المنطقة | مجموع عدد السكان في عام ٢٠٠٠ | | | مجموع عدد السكان في عام ١٩٩٠ | | | النسبة بين الجنسين | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | الذكور | الإناث | المجموع | الذكور | الإناث | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ |
| على الصعيد الوطني | ١ ٢٦٥ ٨٣٠ | ٦٥٣ ٥٥٠ | ٦١٢ ٢٨٠ | ١ ١٣٣ ٦٨٠ | ٥٨٤ ٩٥٠ | ٥٤٨ ٧٣٠ | ١٠٦,٧٤ | ١٠٦,٦٠ |
| بيجين | ١٣ ٨٢٠ | ٧ ٢١٠ | ٦ ٦١٠ | ١٠ ٨٢٠ | ٥ ٥٩٠ | ٥ ٢٣٠ | ١٠٨,٩٧ | ١٠٧,٠٤ |
| تيانجين | ١٠ ٠١٠ | ٥ ١٠٠ | ٤ ٩١٠ | ٨ ٧٩٠ | ٤ ٤٧٠ | ٤ ٣١٠ | ١٠٣,٩٩ | ١٠٣,٦٣ |
| هيبي | ٦٧ ٤٤٠ | ٣٤ ٣٣٠ | ٣٣ ١١٠ | ٦١ ٠٨٠ | ٣١ ٢١٠ | ٢٩ ٨٧٠ | ١٠٣,٦٧ | ١٠٤,٤٨ |
| شنسي | ٣٢ ٩٧٠ | ١٧ ٠٦٠ | ١٥ ٩١٠ | ٢٨ ٧٦٠ | ١٤ ٩٦٠ | ١٣ ٨٠٠ | ١٠٧,٢٨ | ١٠٨,٣٩ |
| منغوليا الداخلية | ٢٣ ٧٦٠ | ١٢ ٢٩٠ | ١١ ٤٧٠ | ٢١ ٤٦٠ | ١١ ١٦٠ | ١٠ ٣٠٠ | ١٠٧,١٧ | ١٠٨,٣١ |
| لياونينغ | ٤٢ ٣٨٠ | ٢١ ٦١٠ | ٢٠ ٧٧٠ | ٣٩ ٤٦٠ | ٢٠ ١٥٠ | ١٩ ٣١٠ | ١٠٤,٠٣ | ١٠٤,٣٨ |
| جيلين | ٢٧ ٢٨٠ | ١٣ ٩٧٠ | ١٣ ٣١٠ | ٢٤ ٦٦٠ | ١٢ ٦٢٠ | ١٢ ٠٣٠ | ١٠٤,٩٢ | ١٠٤,٩٠ |
| هلونغيانغ | ٣٦ ٨٩٠ | ١٨ ٨٦٠ | ١٨ ٠٣٠ | ٣٥ ٢١٠ | ١٨ ٠٥٠ | ١٧ ١٧٠ | ١٠٤,٦٠ | ١٠٥,١٤ |
| شنغهاي | ١٦ ٧٤٠ | ٨ ٦٠٠ | ٨ ١٤٠ | ١٣ ٣٤٠ | ٦ ٨١٠ | ٦ ٥٤٠ | ١٠٥,٧٤ | ١٠٤,١٦ |
| جيانغسو | ٧٤ ٣٨٠ | ٣٧ ٦٦٠ | ٣٦ ٧٢٠ | ٦٧ ٠٦٠ | ٣٤ ١٢٠ | ٣٢ ٩٣٠ | ١٠٢,٥٨ | ١٠٣,٦١ |
| جيجيانغ | ٤٦ ٧٧٠ | ٢٤ ٠٢٠ | ٢٢ ٧٥٠ | ٤١ ٤٥٠ | ٢١ ٣٦٠ | ٢٠ ٠٨٠ | ١٠٥,٥٧ | ١٠٦,٣٩ |
| أنهوي | ٥٩ ٨٦٠ | ٣٠ ٨٩٠ | ٢٨ ٩٧٠ | ٥٦ ١٨٠ | ٢٩ ٠٣٠ | ٢٧ ١٥٠ | ١٠٦,٦١ | ١٠٦,٨٩ |
| فوجيان | ٣٤ ٧١٠ | ١٧ ٨٩٠ | ١٦ ٨٢٠ | ٣٠ ٠٥٠ | ١٥ ٤٣٠ | ١٤ ٦١٠ | ١٠٦,٣٥ | ١٠٥,٦٢ |
| جيانغشي | ٤١ ٤٠٠ | ٢١ ٥٣٠ | ١٩ ٨٧٠ | ٣٧ ٧١٠ | ١٩ ٤٩٠ | ١٨ ٢٢٠ | ١٠٨,٣١ | ١٠٧,٠١ |
| شاندونغ | ٩٠ ٧٩٠ | ٤٥ ٩٦٠ | ٤٤ ٨٣٠ | ٨٤ ٣٩٠ | ٤٢ ٩٢٠ | ٤١ ٤٨٠ | ١٠٢,٥٣ | ١٠٣,٤٧ |
| هينان | ٩٢ ٥٦٠ | ٤٧ ٧٥٠ | ٤٤ ٨١٠ | ٨٥ ٥١٠ | ٤٣ ٨١٠ | ٤١ ٧٠٠ | ١٠٦,٥٨ | ١٠٥,٠٨ |
| هوبي | ٦٠ ٢٨٠ | ٣١ ٣٨٠ | ٢٨ ٩٠٠ | ٥٣ ٩٧٠ | ٢٧ ٨٣٠ | ٢٦ ١٤٠ | ١٠٨,٥٩ | ١٠٦,٤٦ |
| هونان | ٦٤ ٤٠٠ | ٣٣ ٥٩٠ | ٣٠ ٨١٠ | ٦٠ ٦٦٠ | ٣١ ٥٠٠ | ٢٩ ١٦٠ | ١٠٩,٠٢ | ١٠٨,٠٤ |
| غواندونغ | ٨٦ ٤٢٠ | ٤٤ ٠٢٠ | ٤٢ ٤٠٠ | ٦٢ ٨٣٠ | ٣٢ ١٥٠ | ٣٠ ٦٨٠ | ١٠٣,٨٢ | ١٠٤,٨١ |
| غوانشي | ٤٤ ٨٩٠ | ٢٣ ٧٨٠ | ٢١ ١١٠ | ٤٢ ٢٥٠ | ٢٢ ١٦٠ | ٢٠ ٠٩٠ | ١١٢,٦٨ | ١١٠,٣٠ |
| هاينان | ٧ ٨٧٠ | ٤ ١٢٠ | ٣ ٧٥٠ | ٦ ٥٦٠ | ٣ ٤٢٠ | ٣ ١٤٠ | ١٠٩,٧٧ | ١٠٨,٩٢ |
| تشونغكينغ | ٣٠ ٩٠٠ | ١٦ ٠٥٠ | ١٤ ٨٥٠ | ٢٨ ٨٦٠ | ١٤ ٩٩٠ | ١٣ ٨٧٠ | ١٠٨,٠٤ | ١٠٨,٠٧ |
| سيتشوان | ٨٣ ٢٩٠ | ٤٣ ٠٥٠ | ٤٠ ٢٤٠ | ٧٨ ٣٦٠ | ٤٠ ٥٦٠ | ٣٧ ٨٠٠ | ١٠٦,٩٨ | ١٠٧,٣٠ |
| غويجو | ٣٥ ٢٥٠ | ١٨ ٤٧٠ | ١٦ ٧٨٠ | ٣٢ ٣٩٠ | ١٦ ٧٧٠ | ١٥ ٦٢٠ | ١١٠,١٠ | ١٠٧,٣٥ |
| يونان | ٤٢ ٨٨٠ | ٢٢ ٤٧٠ | ٢٠ ٤١٠ | ٣٦ ٩٧٠ | ١٩ ٠٠٠ | ١٧ ٩٨٠ | ١١٠,١١ | ١٠٥,٦٧ |
| التبت | ٢ ٦٢٠ | ١ ٣٣٠ | ١ ٢٩٠ | ٢ ٢٠٠ | ١ ١٠٠ | ١ ١٠٠ | ١٠٢,٦٢ | ١٠٠,١٣ |
| شانسي | ٣٦ ٠٥٠ | ١٨ ٧٥٠ | ١٧ ٣٠٠ | ٣٢ ٨٨٠ | ١٧ ٠٧٠ | ١٥ ٨١٠ | ١٠٨,٣٨ | ١٠٧,٩٧ |
| غانسو | ٢٥ ٦٢٠ | ١٣ ٢٨٠ | ١٢ ٣٤٠ | ٢٢ ٣٧٠ | ١١ ٥٩٠ | ١٠ ٧٨٠ | ١٠٧,٥٩ | ١٠٧,٥٦ |
| كنغاي | ٥ ١٨٠ | ٢ ٦٨٠ | ٢ ٥٠٠ | ٤ ٤٦٠ | ٢ ٣١٠ | ٢ ١٥٠ | ١٠٧,٠٦ | ١٠٧,٦٤ |
| نينشيا | ٥ ٦٢٠ | ٢ ٨٨٠ | ٢ ٧٤٠ | ٤ ٦٦٠ | ٢ ٣٩٠ | ٢ ٢٧٠ | ١٠٥,٢٨ | ١٠٥,٤٥ |
| كسنغيانغ | ١٩ ٢٥٠ | ٩ ٩٦٠ | ٩ ٢٩٠ | ١٥ ١٦٠ | ٧ ٨٢٠ | ٧ ٣٣٠ | ١٠٧,٢٧ | ١٠٦,٦٤ |

ملحوظة: بيانات ١٩٩٠ مأخوذة من الأرقام الرئيسية لتعداد سكان الصين الرابع (جدولة يدوية)، محرر بواسطة مكتب تعداد السكان الوطني.

الجدول ألف – ٣

**تمثيل القوميات في تعدادات السكان**

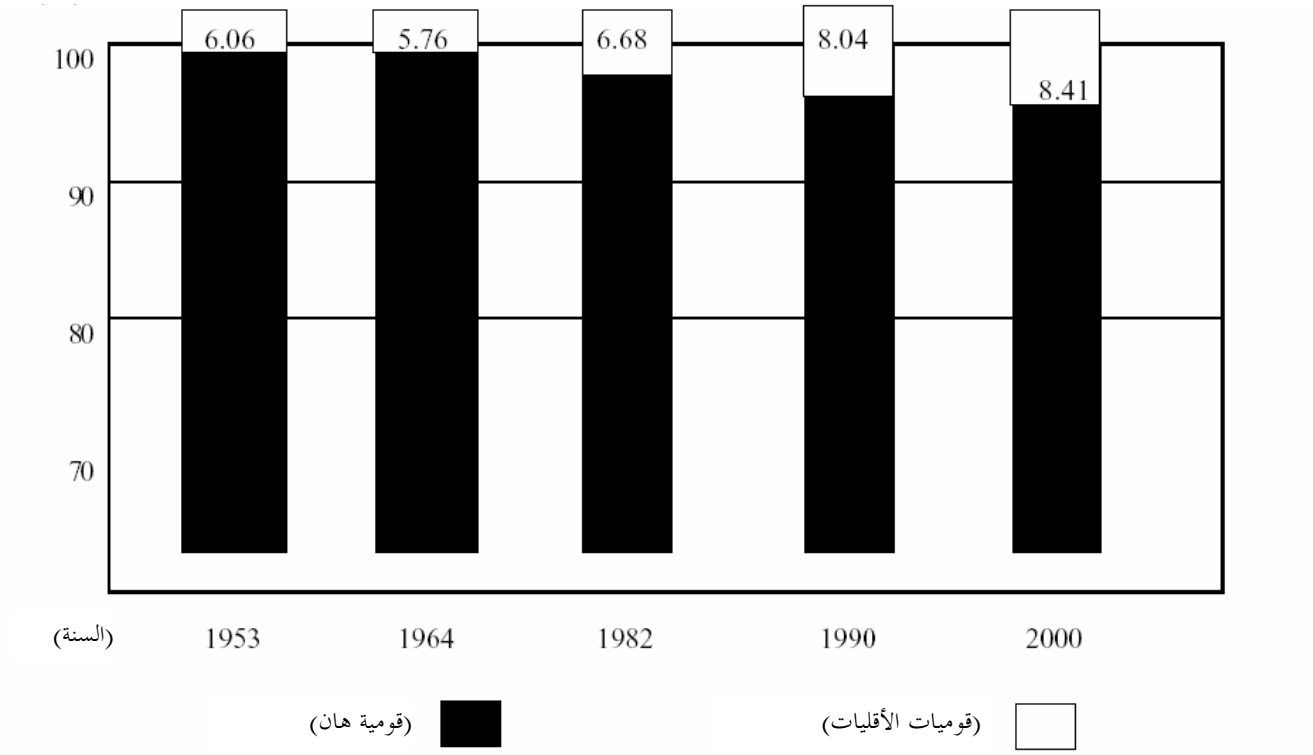


الوحدة (١ ٠٠٠ شخص، النسبة المئوية)

| سنوات التعداد السكاني | مجموع السكان | قومية هان | | | قوميات الأقليات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد السكان | النسبة المئوية من مجموع السكان | متوسط معدل النمو السنوي | عدد السكان | النسبة المئوية من مجموع السكان | متوسط معدل النمو السنوي |
| ١٩٥٣ | ٥٨٢ ٦٠٠ | ٥٤٧ ٢٨٠ | ٩٣,٩٤ | | ٣٥ ٣٢٠ | ٦,٠٦ | |
| ١٩٦٤ | ٦٩٤ ٥٨٠ | ٦٥٤ ٥٦٠ | ٩٤,٢٤ | ١,٦٤ | ٤٠ ٠٢٠ | ٥,٧٦ | ١,١٤ |
| ١٩٨٢ | ١ ٠٠٨ ١٨٠ | ٩٤٠ ٨٨٠ | ٩٣,٣٢ | ٢,٠٤ | ٦٧ ٣٠٠ | ٦,٦٨ | ٢,٩٣ |
| ١٩٩٠ | ١ ١٣٣ ٦٨٠ | ١ ٠٤٢ ٤٨٠ | ٩١,٩٦ | ١,٢٩ | ٩١ ٢٠٠ | ٨,٠٤ | ٣,٨٧ |
| ٢٠٠٠ | ١ ٢٦٥ ٨٣٠ | ١ ١٥٩ ٤٠٠ | ٩١,٥٩ | ١,٠٣ | ١٠٦ ٤٣٠ | ٨,٤١ | ١,٥١ |

ملحوظة: عدد سكان تعداد ١٩٥٣ لا يتضمن السكان الذين أجريت عليهم دراسة استقصائية على نحو غير مباشر.

الجدول ألف – ٤

## السكان من قومية هان وقوميات الأقليات في عام ٢٠٠٠

(الوحدة: ٠٠٠ ١ شخص، النسبة المئوية)

| المنطقة | المجموع | قومية هان | | قوميات الأقليات | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد السكان | النسبة المئوية من المجموع | عدد السكان | النسبة المئوية من المجموع |
| **المستوى الوطني** | ١ ٢٦٥ ٨٣٠ | ١ ١٥٩ ٤٠٠ | ٩١,٥٩ | ١٠٦ ٤٣٠ | ٨,٤١ |
| بيجين | ١٣ ٨٢٠ | ١٣ ٢٣٠ | ٩٥,٧٤ | ٥٩٠ | ٤,٢٦ |
| تيانجين | ١٠ ٠١٠ | ٩ ٧٥٠ | ٩٧,٣٦ | ٢٦٠ | ٢,٦٤ |
| هيبي | ٦٧ ٤٤٠ | ٦٤ ٥٣٠ | ٦٥,٦٩ | ٢ ٩١٠ | ٤,٣١ |
| شنسي | ٣٢ ٩٧٠ | ٣٢ ٨٧٠ | ٩٩,٧١ | ١٠٠ | ٠,٢٩ |
| منغوليا الداخلية | ٢٣ ٧٦٠ | ١٨ ٨٣٠ | ٧٩,٢٤ | ٤ ٩٣٠ | ٢٠,٧٦ |
| لياونينغ | ٤٢ ٣٨٠ | ٣٥ ٦٠٠ | ٨٣,٩٨ | ٦ ٧٨٠ | ١٦,٠٢ |
| جيلين | ٢٧ ٢٨٠ | ٢٤ ٨٢٠ | ٩٠,٩٧ | ٢ ٤٦٠ | ٩,٠٣ |
| هلونغيانغ | ٣٦ ٨٩٠ | ٣٥ ٠٤٠ | ٩٤,٩٨ | ١ ٨٥٠ | ٥,٠٢ |
| شنغهاي | ١٦ ٧٤٠ | ١٦ ٦٤٠ | ٩٩,٤٠ | ١٠٠ | ٠,٦٠ |
| جيانغسو | ٧٤ ٣٨٠ | ٧٤ ١٣٠ | ٩٩,٦٧ | ٢٥٠ | ٠,٣٣ |
| جيجيانغ | ٤٦ ٧٧٠ | ٤٦ ٣٧٠ | ٩٩,١٥ | ٤٠٠ | ٠,٨٥ |
| أنهوي | ٥٩ ٨٦٠ | ٥٩ ٤٨٠ | ٩٩,٣٧ | ٣٨٠ | ٠,٦٣ |
| فوجيان | ٣٤ ٧١٠ | ٣٤ ١٣٠ | ٩٨,٣٣ | ٥٨٠ | ١,٦٧ |
| جيانغشي | ٤١ ٤٠٠ | ٤١ ٢٩٠ | ٩٩,٧٣ | ١١٠ | ٠,٢٧ |
| شاندونغ | ٩٠ ٧٩٠ | ٩٠ ١٧٠ | ٩٩,٣٢ | ٦٢٠ | ٠,٦٨ |
| هينان | ٩٢ ٥٦٠ | ٩١ ٤٣٠ | ٩٨,٧٨ | ١ ١٣٠ | ١,٢٢ |
| هوبي | ٦٠ ٢٨٠ | ٥٧ ٦٦٠ | ٩٥,٦٦ | ٢ ٦٢٠ | ٤,٣٤ |
| هونان | ٦٤ ٤٠٠ | ٥٧ ٨٢٠ | ٨٩,٧٩ | ٦ ٥٨٠ | ١٠,٢١ |
| غواندونغ | ٨٦ ٤٢٠ | ٨٥ ١٩٠ | ٩٨,٥٨ | ١ ٢٣٠ | ١,٤٢ |
| غوانشي | ٤٤ ٨٩٠ | ٢٧ ٦٨٠ | ٦١,٦٦ | ١٧ ٢١٠ | ٣٨,٣٤ |
| هاينان | ٧ ٨٧٠ | ٦ ٥١٠ | ٨٢,٧١ | ١ ٣٦٠ | ١٧,٢٩ |
| تشونغكينغ | ٣٠ ٩٠٠ | ٢٨ ٩٢٠ | ٩٣,٥٨ | ١ ٩٨٠ | ٦,٤٢ |
| سيتشوان | ٨٣ ٢٩٠ | ٧٩ ١٤٠ | ٩٥,٠٢ | ٤ ١٥٠ | ٤,٩٨ |
| غويجو | ٣٥ ٢٥٠ | ٢١ ٩١٠ | ٦٢,١٥ | ١٣ ٣٤٠ | ٣٧,٨٥ |
| يونان | ٤٢ ٨٨٠ | ٢٨ ٥٥٠ | ٦٦,٥٩ | ١٤ ٣٣٠ | ٣٣,٤١ |
| التبت | ٢ ٦٢٠ | ١٦٠ | ٥,٩٣ | ٢ ٤٦٠ | ٩٤,٠٧ |
| شانسي | ٣٦ ٠٥٠ | ٣ ٥٨٧ | ٩٩,٥١ | ١٨٠ | ٠,٤٩ |
| غانسو | ٢٥ ٦٢٠ | ٢ ٣٣٩ | ٩١,٣١ | ٢ ٢٣٠ | ٨,٦٩ |
| كنغاي | ٥ ١٨٠ | ٢٨٢ | ٥٤,٤٩ | ٢ ٣٦٠ | ٤٥,٥١ |
| نينشيا | ٦ ٥٢٠ | ٣٦٨ | ٦٥,٤٧ | ١ ٩٤٠ | ٣٤,٥٣ |
| كسنغيانغ | ١٩ ٢٥٠ | ٧٨٢ | ٤٠,٦١ | ١١ ٤٣٠ | ٥٩,٣٩ |

الجدول ألف – ٥

## نمو السكان حسب القومية

(الوحدة: ١ ٠٠٠ شخص، النسبة المئوية)

| المنطقة | قومية هان | | | قوميات الأقليات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) |
| **المستوى الوطني** | ١ ١٥٩ ٤٠٠ | ١ ٠٤٢ ٤٨٠ | ١,٠٣ | ١٠٦ ٤٣٠ | ٩١ ٢٠٠ | ١,٥١ |
| بيجين | ١٣ ٢٣٠ | ١٠ ٤١٠ | ٢,٣٥ | ٥٩٠ | ٤١٠ | ٣,٤٩ |
| تيانجين | ٩ ٧٥٠ | ٨ ٥٨٠ | ١,٢٤ | ٢٦٠ | ٢٠٠ | ٢,٧٠ |
| هيبي | ٦٤ ٥٣٠ | ٥٨ ٦٨٠ | ٠,٩٢ | ٢ ٩١٠ | ٢ ٤٠٠ | ١,٨٧ |
| شنسي | ٣٢ ٨٧٠ | ٢٨ ٦٨٠ | ١,٣٣ | ١٠٠ | ٨٠ | ١,٥٠ |
| منغوليا الداخلية | ١٨ ٨٣٠ | ١٧ ٣٠٠ | ٠,٨٢ | ٤ ٩٣٠ | ٤ ١٦٠ | ١,٦٧ |
| لياونينغ | ٣٥ ٦٠٠ | ٣٣ ٣٠٠ | ٠,٦٥ | ٦ ٧٨٠ | ٦ ١٦٠ | ٠,٩٣ |
| جيلين | ٢٤ ٨٢٠ | ٢٢ ١٤٠ | ١,١١ | ٢ ٤٦٠ | ٢ ٥٢٠ | ٠,٢١- |
| هلونغيانغ | ٣٥ ٠٤٠ | ٣٣ ٢٢٠ | ٠,٥٢ | ١ ٨٥٠ | ١ ٩٩٠ | ٠,٧٠- |
| شنغهاي | ١٦ ٦٤٠ | ١٣ ٢٨٠ | ٢,٢١ | ١٠٠ | ٦٠ | ٤,٨٤ |
| جيانغسو | ٧٤ ١٣٠ | ٦٦ ٩٠٠ | ١,٠٠ | ٢٥٠ | ١٥٠ | ٤,٨٠ |
| جيجيانغ | ٤٦ ٣٧٠ | ٤١ ٢٣٠ | ١,١٤ | ٤٠٠ | ٢١٠ | ٦,٣٠ |
| أنهوي | ٥٩ ٤٨٠ | ٥٥ ٨٦٠ | ٠,٦١ | ٣٨٠ | ٣٢٠ | ١,٥٣ |
| فوجيان | ٣٤ ١٣٠ | ٢٩ ٥٨٠ | ١,٣٩ | ٥٨٠ | ٤٦٠ | ٢,١٨ |
| جيانغشي | ٤١ ٢٩٠ | ٣٧ ٦١٠ | ٠,٩١ | ١١٠ | ١٠٠ | ١,١٣ |
| شاندونغ | ٩٠ ١٧٠ | ٨٣ ٨٩٠ | ٠,٧٠ | ٦٢٠ | ٥٠٠ | ٢,٠٤ |
| هينان | ٩١ ٤٣٠ | ٨٤ ٥٠٠ | ٠,٧٧ | ١ ١٣٠ | ١ ٠١٠ | ١,١١ |
| هوبي | ٥٧ ٦٦٠ | ٥١ ٨٣٠ | ١,٠٤ | ٢٦١٠ | ٢ ١٤٠ | ١,٩٨ |
| هونان | ٥٧ ٨٢٠ | ٥٥ ٨٥٠ | ٠,٣٤ | ٦ ٥٨٠ | ٤ ٨١٠ | ٣,٠٦ |
| غواندونغ | ٨٥ ١٩٠ | ٦٢ ٤٨٠ | ٣,٠٥ | ١ ٢٣٠ | ٣٥٠ | ١٢,٨٩ |
| غوانشي | ٢٧ ٦٨٠ | ٢٥ ٧٤٠ | ٠,٧١ | ١٧ ٢١٠ | ١٦ ٥١٠ | ٠,٤٠ |
| هاينان | ٦ ٥١٠ | ٥ ٤٤٠ | ١,٧٥ | ١ ٣٦٠ | ١ ١٢٠ | ١,٩٥ |
| تشونغكينغ | ٢٨ ٩٢٠ | ٢٧ ٣٨٠ | ٠,٥٣ | ١ ٩٨٠ | ١ ٤٨٠ | ٢,٨٥ |
| سيتشوان | ٧٩ ١٤٠ | ٧٤ ٩٥٠ | ٠,٥٣ | ٤ ١٥٠ | ٣ ٤١٠ | ١,٩٢ |
| غويجو | ٢١ ٩١٠ | ٢١ ١٥٠ | ٠,٣٤ | ١٣ ٣٤٠ | ١١ ٢٤٠ | ١,٦٨ |
| يونان | ٢٨ ٥٥٠ | ٢٤ ٦٣٠ | ١,٤٤ | ١٤ ٣٣٠ | ١٢ ٣٤٠ | ١,٤٥ |
| التبت | ١٦٠ | ٨٠ | ٦,٤٨ | ٢ ٤٦٠ | ٢ ١١٠ | ١,٤٩ |
| شانسي | ٣٥ ٨٧٠ | ٣٢ ٧٣٠ | ٠,٨٩ | ١٨٠ | ١٦٠ | ١,١٥ |
| غانسو | ٢٣ ٣٩٠ | ٢٠ ٥١٠ | ١,٢٨ | ٢ ٢٣٠ | ١ ٨٦٠ | ١,٧٨ |
| كنغاي | ٢ ٨٢٠ | ٢ ٥٨٠ | ٠,٨٧ | ٢ ٣٦٠ | ١ ٨٨٠ | ٢,٢٣ |
| نينشيا | ٣ ٦٨٠ | ٣ ١١٠ | ١,٦٥ | ١ ٩٤٠ | ١ ٥٥٠ | ٢,٢١ |
| كسنغيانغ | ٧ ٨٢٠ | ٥ ٧٠٠ | ٣,١١ | ١١ ٤٣٠ | ٩ ٤٦٠ | ١,٨٥ |

ملحوظة: بيانات ١٩٩٠ مأخوذة من الأرقام الرئيسية لتعداد سكان الصين الرابع (جدولة يدوية)، محرر بواسطة مكتب تعداد السكان الوطني.

الجدول ألف - ٦

## مشاركة الإناث في صنع القرار السياسي (١٩٩٥-٢٠٠٠)

| المنطقة | النسبة المئوية للنائبات في المؤتمرات الشعبية | | النسبة المئوية لعضوات المؤتمرات الاستشارية السياسية الشعبية | | النسبة المئوية للنساء في الحكومة/قيادات الحزب | | النسبة المئوية للقيادات الأنثوية للإدارات الحكومية | | النسبة المئوية للكوادر النسائية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ |
| **المستوى الوطني** | ٢١,٠٣* | ٢١,٨١* | ١٣,٥٢* | ١٥,٥٤* | ٦,٠ | ٧,٨ | | ٧,٧ | ٣٣,٣ | ٣٦,٢ |
| بيجين | ٢٥,٣ | ٢٥,٨ | ٢٥,٥ | ٢٧,٤ | ٤,٨ | ١٣,٦ | ١١,٢ | ١٤,٥ | ٤٥,٠ | ٤٦,٤ |
| تيانجين | ١٨,٠ | ١٩,٩ | ١٩,٠ | ٢٠,٤ | ٠,١ | ٠,١ | ٨,٠ | ٨,٠ | ٤٦,٠ | ٤٤,٠ |
| هيبي | ٢٠,٥ | ٢٠,٩ | ١٣,٥ | ١٥,٠ | ١٠,٥ | ٥,٣ | ٧,٦ | ٧,٦ | ٣٤,٨ | ٤٠,٦ |
| شنسي | ٢٣,٠ | ٢٣,٤ | ٢١,٥ | ٢١,٥ | | ١١,٨ | ١٠,١ | ٨,٤ | ٣٤,٦ | ٣٨,٩ |
| منغوليا الداخلية | ٢٣,٠ | ٢٤,٣ | ١٧,٨ | ١٩,١ | ٩,٥ | ٩,١ | ٧,٢ | ١٠,٨ | ٣٥,٢ | ٣٩,١ |
| لياونينغ | ٢١,١ | ١٩,٨ | ١٦,٨ | ١٨,٨ | ٩,١ | ١٠,٥ | ٧,٠ | ١٢,٣ | ٤٠,١ | ٤٢,٧ |
| جيلين | ١٨,٠ | ١٧,٣ | ١٧,٠ | ١٧,١ | ٥,٣ | ١١,٨ | ٧,٥ | ١٠,٣ | ٣٨,٢ | ٤٠,٠ |
| هلونغيانغ | ٢١,٢ | ٢٠,٧ | ١١,٥ | ١٥,٩ | ٥,٦ | ١٠,٥ | ٤,٩ | ١١,٢ | ٣٧,٩ | ٤٠,٣ |
| شنغهاي | ٢٣,٠ | ٢٣,٥ | ١٧,٠ | ١٦,٥ | ١٤,٣ | ٩,١ | ١٠,٧ | ١٢,١ | ٣٩,٦ | ٤٠,١ |
| جيانغسو | ٢٢,٠ | ٢٢,١ | ١٤,٤ | ١٥,٣ | ٤,٨ | ٠,٠ | ٧,٨ | ١١,٣ | ٢٩,٨ | ٣٣,٤ |
| جيجيانغ | ٢٥,٣ | ٢٢,٧ | ١٦,٩ | ١٨,٤ | ٦,٣ | ١٠,٥ | ٦,٢ | ٦,٦ | ٣٣,٣ | ٣٨,٢ |
| أنهوي | ٢٢,٥ | ٢٦,٠ | ١٧,٣ | ١٩,٢ | ٥,٩ | ٦,٣ | ٦,٨ | ١١,١ | ٢٦,١ | ٢٩,١ |
| فوجيان | ٢١,٣ | ٢٠,١ | ١٤,٦ | ١٧,٢ | ٤,٨ | ٥,٠ | ٣,١ | ١٠,٦ | ٢٩,٦ | ٣٤,٤ |
| جيانغشي | ١٧,٦ | ٢٢,٣ | ١٥,٨ | ١٨,٢ | ٥,٩ | ٠,٠ | ٦,٤ | ٩,٦ | ٢٧,١ | ٢٩,٨ |
| شاندونغ | ٢٠,٥ | ٢٠,٦ | ١٥,٥ | ١٦,٣ | ٥,٠ | ٨,٣ | ٧,٥ | ٨,٢ | ٣٠,١ | ٣٣,٨ |
| هينان | ٢٢,٠ | ٢١,٩ | ١٤,٣ | ١٤,٦ | ٥,٩ | ٥,٣ | ٤,٩ | ٥,٧ | ٣٠,٢ | ٣٥,٦ |
| هوبي | ٢٢,٢ | ١٩,١ | ١٧,٦ | ١٦,٢ | ٥,٠ | ٥,٣ | ٧,٨ | ٩,٥ | ٣٠,٥ | ٣٢,٨ |
| هونان | ٢٢,٠ | ٢٢,٨ | ١٤,٩ | ١٦,٩ | ٥,٠ | ٥,٣ | ٨,١ | ٨,٠ | ٣٠,٤ | ٣٣,٥ |
| غواندونغ | ٢٤,١ | ٢٤,٩ | ١٣,١ | ١٣,٩ | ٨,٣ | ٨,٧ | ٧,٥ | ٩,٣ | ٣٠,٦ | ٣٦,٤ |
| غوانشي | ٢٤,٣ | ٢٦,٧ | ١٦,٨ | ١٧,٩ | ٩,٥ | ١٠,٥ | ٩,٥ | ٩,٨ | ٣٠,٥ | ٣٤,٩ |
| هاينان | ٢٠,٣ | ٢٠,٧ | ١٣,٦ | ١٦,٧ | ٦,٧ | ١١,٨ | | ٥,٢ | ٢٦,٣ | ٢٩,٤ |
| تشونغكينغ | ٢١,١ | ٢٢,٢ | ١٤,٤ | ١٧,٣ | ١٠,٠ | ١٠,٠ | ٨,٤ | ١٠,٤ | ٣٢,٥ | ٣٦,٠ |
| سيتشوان | ١٩,٥ | ٢٠,٨ | ١٥,٦ | ١٧,٢ | ٣,٩ | ٨,٧ | ٧,٠ | ١٣,١ | ٣٢,٢ | ٣٥,٢ |
| غويجو | ٢٢,٩ | ٢٣,٧ | ١٣,٧ | ١٨,١ | ٨,٧ | ٤,٦ | ٦,٥ | ٩,٢ | ٣١,٤ | ٣٣,٦ |
| يونان | ٢٠,٢ | ٢٤,٣ | ١٦,٦ | ٢٣,٢ | ٥,٦ | ٥,٩ | | | ٣١,٧ | ٣٦,٠ |
| التبت | ٢٠,٠ | ٢٠,١ | ١٥,٨ | ١٧,٥ | ١٢,٥ | ٨,٠ | ٨,٣ | ١١,١ | ٣١,٨ | ٣٤,٣ |
| شانسي | ١٩,٦ | ٢٢,٨ | ٢١,٥ | ٢١,١ | ٤,٨ | ٣,١ | ٢,٩ | ٩,١ | ٢٨,٩ | ٣٢,٧ |
| غانسو | ٢٠,٦ | ٢٢,٩ | ١٥,٢ | ١٤,٨ | ٤,٨ | ٥,٠ | ٦,٥ | ٦,٦ | ٢٧,٠ | ٢٩,٠ |
| كنغاي | ١٨,٨ | ١٩,٥ | ٩,٦ | ١٣,٥ | ٩,١ | ٥,٣ | | ٩,٥ | ٣٥,٠ | ٣٦,٧ |
| نينشيا | ١٦,٢ | ١٦,٩ | ١٨,٣ | ١٩,١ | | ٥,٣ | ٥,١ | ٦,٣ | ٣١,٩ | ٣٥,٣ |
| كسنغيانغ | ٢٢,٩ | ٢٢,٤ | ١٥,٩ | ١٨,٢ | ٣,٧ | ٣,٩ | ٤,٠ | ٦,٢ | ٤١,٤ | ٤٥,٥ |

* (إشارة إلى نائبات المؤتمر الشعبي الوطني أو عضوات المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الوطني).

الجدول ألف – ٧

**عدد الطالبات حسب مستوى المدارس النظامية (١٩٩٨–٢٠٠١)**

(الوحدة: ١ ٠٠٠ نسمة)

| | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ | | ٢٠٠١ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي |
| مؤسسات التعليم العالي | ١ ٣٠٥,٩ | ٣٨,٣١ | ١ ٦٢٠,٦ | ٣٩,٦٦ | ٢ ٢٧٨,٩ | ٤٠,٩٨ | ٣ ٠٢٣,٠ | ٤٢,٠٤ |
| المدارس الثانوية المتخصصة | ٢ ١٢٤,٥ | ٥٢,٣٣ | ٢ ٢٧٨,٠ | ٥٣,٦٠ | ٢ ٢٥٣,٦ | ٥٤,٦٨ | ٢ ١٦٥,١ | ٥٥,٢٧ |
| المدارس الثانوية العادية | ٦٠٢,٠ | ٦٥,٣٥ | ٥٩٦,٥ | ٦٥,٨٩ | ٥١٩,٥ | ٦٧,٤٩ | ٤٦٤,٣ | ٧٠,٠٩ |
| المدارس الثانوية النظامية | ٢٨ ٧٧٦,٨ | ٤٥,٦٧ | ٣١ ٠٩٢,٤ | ٤٥,٩٢ | ٣٤ ٠٢٣,٨ | ٤٦,١٧ | ٣٦ ٤٣٣,٣ | ٤٦,٤٩ |
| المدارس الثانوية المهنية | ٢ ٥٩٦,٩ | ٤٧,٩٥ | ٢ ٥٤٧,٣ | ٤٧,٧١ | ٢ ٣٧٣,٦ | ٤٧,١٧ | ٢ ٢١٦,٥ | ٤٧,٥٢ |
| مدارس الدراسة – العمل | ٠,٦ | ١٠,٣٠ | ٠,٦ | ٨,٣٢ | ٠,٦ | ٧,٤٦ | ٠,٦ | ٧,١٨ |
| المدارس الابتدائية | ٦٦ ٤٥٥,٧ | ٤٧,٦٣ | ٦٤ ٥٤٨,٧ | ٤٧,٦٤ | ٦١ ٩٤٥,٦ | ٤٧,٦٠ | ٥٩ ٣٦٨,٠ | ٤٧,٣٣ |
| مدارس التعليم الخاص | ١٢٩,٨ | ٣٦,٢٢ | ١٣٠,٩ | ٣٥,٢٢ | ١٣٥,٤ | ٣٥,٨٧ | ١٣٠,٥ | ٣٣,٧٧ |
| رياض الأطفال | ١١ ١٤٩,٤ | ٤٦,٤٠ | ١٠ ٧١٣,٦ | ٤٦,٠٦ | ١٠ ٣٤٠,٧ | ٤٦,٠٨ | ٩ ١٧٥,٢ | ٤٥,٣٨ |

الجدول ألف – ٨

**معدل الالتحاق، ومعدل الانتظام لخمس سنوات، ومعدل التسرب لتلاميذ المدارس الابتدائية (١٩٩٨–٢٠٠١)**

| | معدل الالتحاق (في المائة) | | معدل الانتظام لخمس سنوات (في المائة) | | معدل التسرب (في المائة) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد الإجمالي على الصعيد الوطني | فتيات | العدد الإجمالي على الصعيد الوطني | فتيات | العدد الإجمالي على الصعيد الوطني | فتيات |
| ١٩٩٨ | ٩٠,٩٨ | ٩٠,٩٨ | ٥٠,٩٠ | ١٠,٩١ | ٩٣,٠ | ٩٢,٠ |
| ١٩٩٩ | ١٠,٩٩ | ٠٠,٩٩ | ٤٨,٩٢ | ٦٨,٩٢ | ٩٠,٠ | ٨٦,٠ |
| ٢٠٠٠ | ١٠,٩٩ | ٠٧,٩٩ | ٥٤,٩٤ | ٤٨,٩٤ | ٥٥,٠ | ٦١,٠ |
| ٢٠٠١ | ٠٥,٩٩ | ٠١,٩٩ | ٣٠,٩٥ | ٠٥,٩٥ | ٢٧,٠ | ٣١,٠ |

الجدول ألف – ٩

## عدد الموظفات حسب مستوى المدارس النظامية (١٩٩٨–٢٠٠١)

(الوحدة: ١ ٠٠٠ نسمة)

| | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ | | ٢٠٠١ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي |
| مؤسسات التعليم العالي | ٤١٥,٢ | ٤٠,٣٢ | ٤٣٨,١ | ٤١,١٤ | ٤٥٦,٦ | ٤١,٠٣ | ٥٠٣,٥ | ٤١,٤٦ |
| المدارس الثانوية المتخصصة | ١٨٧,٦ | ٤٣,١٣ | ١٨٣,٦ | ٤٣,٥٦ | ١٧٤,٠ | ٤٣,٧٣ | ١٥٦,٨ | ٤٤,٤٥ |
| المدارس الثانوية العادية | ٤٥,٣ | ٤٠,٦٥ | ٤٣,٩ | ٤٠,٩٦ | ٣٧,١ | ٤١,٢٠ | ٣١,٦ | ٤١,٤٧ |
| المدارس الثانوية النظامية | ١ ٧٣٢,٩ | ٣٧,٥٠ | ١ ٨٢٧,١ | ٣٨,٤٤ | ١ ٩٣٤,٠ | ٣٩,٣٨ | ٢ ٠٨٩,٠ | ٤٠,٥٧ |
| المدارس الثانوية المهنية | ١٨٦,٦ | ٣٩,٠٥ | ١٨٨,٠ | ٣٩,٨١ | ١٨٠,٢ | ٤٠,٣٣ | ١٧٨,٥ | ٤١,٥١ |
| مدارس الدراسة – العمل | ٠,٨ | ٣٠,٦٦ | ٠,٨ | ٢٩,٢٥ | ٠,٨ | ٣١,٥٣ | ٠٠,٨ | ٣٠,١٩ |
| المدارس الابتدائية | ٣ ٠٢٦,٦ | ٤٦,٩٦ | ٣ ٠٨٧,٩ | ٤٧,٧٢ | ٣ ١٤٣,٤ | ٤٨,٧٠ | ٣ ٢٠٨,٣ | ٥٠,٢٩ |
| مدارس التعليم الخاص | ٢٥,٤ | ٦١,٠٩ | ٢٦,٩ | ٥٩,٦٠ | ٢٥,٧ | ٥٨,٧٩ | ٢٥,٧ | ٦٦,٠٢ |
| رياض الأطفال | ١ ٠٨٣,٩ | ٩٣,٦٣ | ١ ٠٧٨,٠ | ٩٣,٠٦ | ١ ٠٥٩,٦ | ٩٢,٦٠ | ٨١٢,٩ | ٩٤,٣٣ |

الجدول ألف – ١٠

## عدد المدرسات حسب مستوى المدارس النظامية (١٩٩٨–٢٠٠١)

(الوحدة: ١ ٠٠٠ نسمة)

| | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ | | ٢٠٠١ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي | العـــــدد | النسبة المئوية من العدد الإجمالي |
| مؤسسات التعليم العالي | ١٤٧,٨ | ٣٦,٢٨ | ١٥٩,٠ | ٣٧,٣٥ | ١٧٧,٠ | ٣٨,٢٤ | ٢١٠,٥ | ٣٩,٥٧ |
| المدارس الثانوية المتخصصة | ٩٦,١ | ٤٤,٧١ | ٩٥,٨ | ٤٥,٢٤ | ٩٢,٧ | ٤٥,٥٠ | ٨٥,٩ | ٤٦,٥٨ |
| المدارس الثانوية العادية | ٢٦,٤ | ٤١,٥٩ | ٢٦,٠ | ٤٢,٠٠ | ٢٢,٣ | ٤٢,٤٩ | ١٩,٧ | ٤٣,٢٠ |
| المدارس الثانوية النظامية | ١ ٤٥٤,٢ | ٣٩,٣٣ | ١ ٥٥٠,٣ | ٤٠,٣٧ | ١ ٦٥٧,٤ | ٤١,٣٨ | ١ ٧٨٤,٥ | ٤٢,٦٠ |
| المدارس الثانوية المهنية | ١٣٧,٨ | ٤١,٠٥ | ١٤١,٥ | ٤٢,١٧ | ١٣٧,١ | ٤٢,٨٦ | ١٣٤,٢ | ٤٣,٨٧ |
| مدارس الدراسة – العمل | ٠,٤ | ٢٩,٧٤ | ٠,٤ | ٢٧,٨٩ | ٠٠,٥ | ٣٠,٠٧ | ٠,٤ | ٢٩,٠٨ |
| المدارس الابتدائية | ٢ ٨٤٦,١ | ٤٨,٩١ | ٢ ٩٠٩,٧ | ٤٩,٦٥ | ٢ ٩٦٧,٣ | ٥٠,٦٣ | ٣ ٠٢٣,٩ | ٥٢,١٦ |
| مدارس التعليم الخاص | ١٩,٩ | ٦٦,٤١ | ٢٠,٤ | ٦٥,٠٥ | ٢٠,٤ | ٦٣,٦٩ | ٢٠,٥ | ٧٢,١٠ |
| رياض الأطفال | ٨٢٦,٧ | ٩٤,٤٣ | ٨١٧,٠ | ٩٣,٦٤ | ٨٠٢,٧ | ٩٣,٧٢ | ٥٣٧,٧ | ٩٨,٤٣ |

الجدول ألف - ١١

**معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل إتمام الدراسة بها للأطفال في سن الدراسة**

| المنطقة | صافي معدل الالتحاق (نسبة مئوية) | | | | معدل الإتمام (نسبة مئوية) | | | | معدل التسرب (نسبة مئوية) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأولاد | | البنات | | الأولاد | | البنات | | الأولاد | | البنات | |
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
| **المستوى الوطني** | ٩٨,٥ (٩٣) | ٩٩,١٤ | ٩٦,٨ (٩٣) | ٩٩,٠٧ | ٧٠,٥ | ٩٣,١ | ٦٨,٩ | ٩٣,١ | ١,٤٩ (٩٥) | ٠,٥ | ١,٤٩ (٩٥) | ٠,٦١ |
| بيجين | ٩٩,٧٠ | ٩٩,٩٦ | ٩٩,٦٠ | ٩٩,٩٥ | | ٩٩,٨٤ | | | | ٠,٠٦ | | ٠,٠٩ |
| تيانجين | ٩٥,٦٠ | ٩٩,٩٩ | ٩٥,٥٨ | ٩٩,٩٩ | | ٩٩,٧٢ | | ٩٩,٨٠ | | ٠,٠٢ | | ٠,٠٣ |
| هيبي | ٩٩,٩٠ | ٩٩,٩٠ | ٩٨,١٠ | ٩٩,٩٠ | ٧٦,٧٠ | ٩٩,٤٠ | ٧٦,٠٠ | ٩٩,٣٠ | | ٠,٥١ | | ٠,٢٥ |
| شنسي | ٨٨,٦٠ | ٩٩,٧٠ | ٨٩,٧٠ | ٩٩,٨٠ | | ٩٧,٨٠ | | ٩٩,٨٠ | ١,٠٠ | ٠,٤٠ | ١,٧٠ | ٠,١٠ |
| منغوليا الداخلية | ٩٧,٠٠ | ٩٩,٥٠ | ٩٨,٣٠ | ٩٩,٥٠ | ٨٦,١٠ | ٩٠,٧٠ | ٨٢,٤٠ | ٩٢,٢٠ | ٢,٨٠ | ٠,٨٠ | ٣,٥٠ | ٠,٧٠ |
| لياونينغ | ٩٩,٢٦ | ٩٩,٣١ | ٩٨,٨٧ | ٩٩,٣٣ | ٩٢,٤٨ | ٩٤,٦٨ | ٩٤,٠٧ | ٩٦,٨٢ | | ٠,٣١ | | ٠,٢٢ |
| جيلين | ٩٩,٢٠ | ٩٩,٧٦ | ٩٨,٦٠ | ٩٩,٨١ | ٨٢,٦٠ | ٩٣,٧١ | ٨٠,٩٠ | ٩٤,١١ | ١,٢٠ | ٠,٣٥ | ١,٥٠ | ٠,٧٦ |
| هلونغيانغ | ٩٨,٢٠ | ٩٩,٥٠ | ٩٨,٩٠ | ٩٨,٨٠ | ٦٩,٦٠ | ٩٤,٠٠ | ٧١,٧٠ | ٩١,٤٠ | ٢,١٠ | ٠,٥٠ | ٢,١٠ | ٠,٤٠ |
| شنغهاي | ٩٩,٩٤ | ٩٩,٩٩ | ٩٩,٩٣ | ٩٩,٩٩ | ٩٨,٠٥ | ٩٨,٩٠ | ٩٨,٠٥ | ٩٩,٦٢ | ٠,٠٥ | ٠,٠٥ | ٠,٠٥ | ٠,٠٣ |
| جيانغسو | ٩٩,٦٠ | ٩٩,٩٠ | ٩٨,٠٠ | ٩٩,٩٠ | ٨٤,٥٠ | ٩٠,٣٠ | ٧٨,٩٠ | ٩٤,٨٠ | ٠,٥٠ | ٠,٧٥ | ٠,٥٠ | ٠,٤٠ |
| جيجيانغ | ٩٩,٧١ | ٩٩,٩٣ | ٩٨,٧٦ | ٩٩,٩٤ | | | | | | ٠,٠١ | | ٠,٠٢ |
| أنهوي | ٩٧,١٠ | ٩٩,٦٥ | ٩٩,٢٠ | ٩٩,٦٨ | | ٩٩,٩٥ | | ٩٧,٣٣ | | ٠,٣٨ | | ٠,٣٣ |
| فوجيان | ٩٩,٦٤ | ٩٩,٨٦ | ٩٨,٥٠ | ٩٩,٨٥ | ٩٨,٠٢ | ٩٦,٤٥ | ٩٧,٨٠ | ٩٨,٦٠ | ٠,٥٩ | ٠,١١ | ٠,٦١ | ٠,٠٥ |
| جيانغشي | ٩٩,٨٦ | ٩٩,٥٥ | ٩٦,٣٧ | ٩٩,٦٠ | ٧١,٤٠ | ٩١,٢٧ | ٦٢,٠٣ | ٩١,٩٢ | ٣,٠٨ | ٠,٢٢ | ١,١٠ | ٠,٣٢ |
| شاندونغ | ٩٩,٩٠ | ٩٩,٧٨ | ٩٦,٧٠ | ٩٩,٧٨ | ٧٢,٩٠ | ٩٣,٨٧ | ٦٩,٣٠ | ٩٥,٨٧ | | ٠,٣٢ | | ٠,٤٩ |
| هينان | | ٩٩,٨٣ | | ٩٩,٨٦ | | | | | | | | ٠,٧٠ |
| هوبي | ٩٩,٠١ | ٩٩,٤٩ | ٩٧,٥٠ | ٩٩,٥٧ | ٦٥,٤٨ | ٩١,٣١ | ٦٢,٠٩ | ٩٠,٠٧ | ٢,١٥ | ٠,٣٤ | ٢,٤٧ | ٠,٥١ |
| هونان | | ٩٨,٤٣ | | ٩٨,٤١ | ٨٤,٢٠ | ٩٥,٦٠ | ٨٠,٦٠ | ٩٣,١١ | | ٠,٢٩ | | ٠,٥٠ |
| غواندونغ | ٩٩,١٢ | ٩٩,٦٨ | ٩٨,٨٠ | ٩٩,٧١ | ٨٠,٧٣ | ٩٩,٩٩ | ٧٥,٩٣ | ٩٩,٨٩ | ١,٨٩ | ٠,٠٩ | ١,٩٧ | ٠,٠٨ |
| غوانشي | ٩٨,٦١ | ٩٨,٧٣ | ٩٥,١١ | ٩٨,٦١ | ٤٧,٧٨ | ٩١,٩٣ | ٥٢,٦٣ | ٩١,١٠ | | ٠,٨٩ | | ٠,٧٩ |
| هاينان | ٩٢,٢٠ | ٩٩,٦٧ | ٩٨,٦٠ | ٩٩,٧٤ | ٨١,٥٣ | ٨٣,٣٣ | ٧٩,٨٣ | ٨٧,٨٨ | | ٢,٣٦ | | ١,٦٢ |
| تشونغكينغ | | ٩٩,٨٠ | | ٩٩,٩٠ | | ٩٩,٢٠ | | ٩٨,٩٠ | | ٠,٦٠ | | ٠,٦٠ |
| سيتشوان | | ٩٩,٢٠ | | ٩٨,٩٠ | | | | | | ١,٤٠ | | ١,٣٠ |
| غويجو | | ٩٨,٧٢ | ٨١,٥٩ | ٩٨,١٦ | ٤٨,٠٥ | ٧٦,٧١ | ٤٧,٤١ | ٧٦,٢٣ | ٧,٦٥ | ١,٥٩ | ٨,١٣ | ٢,١٢ |
| يونان | ٩١,٣٢ | ٩٩,١١ | | ٩٨,٩١ | ٥٢,٣٦ | ٨٥,٦١ | ٤٧,٨٨ | ٨٤,٤٤ | ٤,٢٧ | ١,٣٢ | ٦,٣٠ | ١,٥٣ |
| التبت | | ٨٨,٥٠ | | ٨٢,٩٠ | | ٦٤,٨٠ | | ٨٧,٤٠ | | ٢,٦٠ | | ٢,١٠ |
| شانسي | ٩٨,٤٩ | ٩٩,٣٤ | ٩٧,٦١ | ٩٩,٤٢ | ٦٥,٠٣ | ٩٢,١٠ | ٦٤,٤٨ | ٩٣,٧٦ | ٣,٠٤ | ٠,٦٤ | ٣,١٤ | ٠,٣٦ |
| غانسو | | ٩٩,١٠ | | ٩٨,٦٠ | | ٩٠,٠٠ | | ٨٧,٠٠ | | | | ٢,٠٠ |
| كنغاي | ٨٥,٤٦ | ٩٣,٠٩ | ٧٧,١١ | ٩٥,٢٦ | ٤٤,٥٩ | ٧٠,٩٢ | ٤٦,٨٠ | ٧٠,٨٢ | ٤,٨٦ | ٢,١١ | ٤,٦٥ | ٢,١٨ |
| نينشيا | ٩٩,٠٠ | ٩٨,٤٠ | ٨٨,١٠ | ٩٦,١٠ | ٧٤,٧٠ | ٨٢,٩٠ | ٧٣,٣٠ | ٧٨,٤٠ | ٣,١٠ | ١,٧٠ | ٢,٩٠ | ٢,٣٠ |
| كسنغيانغ | ٩٨,٦٠ | ٩٦,٩٠ | ٩٦,٥٠ | ٩٧,٢٠ | ٥٦,٧٠ | ٨٧,٧٠ | ٥٦,٧٠ | ٧٨,٥٠ | | ١,٨٠ | | ١,٠٠ |

الجدول ألف - ١٢

## العمالة في الصين (١٩٩٥-٢٠٠٠)

| المنطقة | مجموع عدد العاملين (بالألف) | | النسبة المئوية للعاملات | | النسبة المئوية للعاملات في المناطق الحضرية | | النسبة المئوية للنساء بين العاطلين المسجلين في المناطق الحضرية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ |
| **المستوى الوطني** | **٦٨٠ ٦٥٠** | **٧٢٠ ٨٥٠** | **٤٥,٧** | **٤٥,٣** | **٣٨,٥** | **٣٨,٠** | **٥٢,٦ (٩٨)** | **٤٩,٠** |
| بيجين | ٦ ٦٩٥ | ٦ ٢٢١ | ٤٤,٦ | ٤١,٤ | ٣٨,٥ | ٣٦,٠ | ٥٠,٠ | ٥٣,٠ |
| تيانجين | ٤ ٨٩٧ | ٤ ٠٦٧ | ٤٢,٨ | ٤١,٧ | ٣٨,٨ | ٣٨,٣ | ٤٥,٠ | ٥٦,٠ |
| هيبي | ٣٣ ٦٧٣ | ٣٤ ٤١٢ | ٤٥,٧ | ٤٥,١ | ٤٢,٦ | ٣٨,٦ | ٣٣,١ | ٥٤,٩ |
| شنسي | ١٤ ٦٠٤ | ١٤١٩١ | ٤٠,٠ | ٣٩,٧ | ٣٦,٤ | ٣٥,١ | | |
| منغوليا الداخلية | ١٠ ٢٤٥ | ١٠ ١٦٦ | ٤٢,٥ | ٤٢,٣ | ٣٣,٨ | ٣٨,٤ | ٥٣,٦ | ٥٣,٢ |
| لياونينغ | ٢٠ ٣٤٠ | ١٨ ١٢٦ | ٤٣,٢ | ٤٣,٢ | ٣٨,٤ | ٣٨,٥ | ٥٥,٣ | ٥٢,٢ |
| جيلين | ١٢ ٥٤٥ | ١٠ ٧٨٩ | ٤٢,٥ | ٤٢,٤ | ٤١,٦ | ٣٨,٩ | | ٥٥,٥ |
| هلونغيانغ | ١٥ ٥٢٤ | ١٦ ٣٥٠ | ٣٩,٦ | ٤٠,٦ | ٤٠,١ | ٣٦,١ | ٥٠,٠ | ٥١,٠ |
| شنغهاي | ٧ ٦٨٠ | ٦ ٧٣١ | ٤٦,٥ | ٤٢,٣ | ٣٨,٣ | ٣٩,٠ | ٤٣,٧ | ٤٤,٠ |
| جيانغسو | ٣٧ ٦٥٤ | ٣٥ ٥٨٨ | ٤٨,٧ | ٤٧,٦ | ٤٢,٠ | ٣٩,٠ | | ٤٥,٩ |
| جيجيانغ | ٢٧ ٠٠٧ | ٢٧ ٠٠٥ | ٤١,١ | ٤٢,٣ | ٤٠,٥ | ٣٨,٧ | ٣٧,١ | ٥٠,٤ |
| أنهوي | ٣٢ ٠٦٨ | ٣٣ ٧٢٩ | ٤٦,٨ | ٤٦,٣ | ٣٩,٤ | ٣٥,٥ | ٥٢,٠ | ٥٣,٢ |
| فوجيان | ١٥ ٦٧٠ | ١٦ ٦٠٢ | ٤١,١ | ٤٣,٠ | ٣٧,٠ | ٤٢,٨ | ٥٥,٠ | |
| جيانغشي | ٢٠ ٥٩٢ | ١٩ ٣٥٣ | ٤٥,٠ | ٤٥,٣ | ٤٠,٥ | ٣٦,١ | ٤٨,٦ | ٥٤,١ |
| شاندونغ | ٤٦ ٢٥٤ | ٤٦ ٦١٨ | ٤٦,٩ | ٤٦,٦ | ٣٧,٢ | ٣٩,٢ | ٣٧,٣ | ٥٠,٩ |
| هينان | ٤٦ ٩٦٧ | ٥٥ ٧١٧ | ٤٧,٥ | ٤٧,١ | ٣٨,٤ | ٣٧,٤ | ٥٥,٢ | |
| هوبي | ٢٧ ٠٧٠ | ٢٥ ٠٧٨ | ٤٦,٢ | ٤٥,٦ | ٣٦,٦ | ٣٩,٢ | ٣٧,٨ | ٤٤,٣ |
| هونان | ٣٥ ٠٦١ | ٣٤ ٦٢١ | ٤٥,٥ | ٤٤,٥ | ٤٠,٣ | ٣٧,٠ | | ٥١,١ |
| غواندونغ | ٣٦ ٥٦٨ | ٣٨ ٦١٠ | ٤٥,٧ | ٤٦,٧ | ٣٨,٥ | ٤٢,١ | ٥٨,٧ | ٥٢,٨ |
| غوانشي | ٢٣ ٨٢٥ | ٢٥ ٣٠٤ | ٤٦,٩ | ٤٦,٠ | ٤٠,٥ | ٣٨,١ | ٤٩,٢ | ٥٢,٢ |
| هاينان | ٣ ٣٥٣ | ٣ ٣٣٧ | ٤٦,٦ | ٤٥,٧ | ٣٦,٦ | ٤٠,٤ | ٤٣,٥ | |
| تشونغكينغ | | ١٦ ٣٦٥ | | ٤٦,٦ | | ٣٥,٢ | ٥٤,٠ | ٥٢,٢ |
| سيتشوان | ٦٣ ٣٥٣ | ٤٤ ٣٥٨ | ٤٧,٩ | ٤٧,٣ | ٣٩,٢ | ٣٥,٩ | ٥٤,٠ | ٤٩,١ |
| غويجو | ١٨ ٥٧١ | ٢٠ ٤٥٩ | ٤٧,٤ | ٤٦,٣ | ٣٦,٩ | ٣٣,٨ | ٥٧,٧ | ٤٨,٩ |
| يونان | ٢١ ٨٦٣ | ٢٢ ٩٥٤ | ٤٧,٣ | ٤٦,٦ | ٣٣,٣ | ٣٦,٧ | ٥٤,٨ | ٤٨,٥ |
| التبت | ١ ١٣٧ | ١ ٢٣٤ | ٤٧,٨ | ٤٧,٢ | ٣٥,٤ | ٣٣,٧ | | |
| شانسي | ١٧ ٧٤٤ | ١٨ ١٢٨ | ٤٥,٧ | ٤٤,٩ | ٣٣,٠ | ٣٥,٨ | ٥٤,٢ | ٥٦,١ |
| غانسو | ١١ ٥٩٤ | ١١ ٨٢١ | ٤٦,١ | ٤٦,٥ | ٣٥,٤ | ٣٥,١ | ٥١,٧ | ٥٢,٧ |
| كنغاي | ٢ ٢٦٠ | ٢ ٣٨٦ | ٤٥,٠ | ٤٥,٨ | ٣٤,٥ | ٣٦,٠ | ٤٩,٧ | ٥٢,٢ |
| نينشيا | ٢ ٤٣٦ | ٢ ٧٤٤ | ٤٦,٦ | ٤٥,٣ | ٣٥,٨ | ٣٦,٨ | ٥١,٦ | ٤٤, ٧ |
| كسنغيانغ | ٦ ٦٢٢ | ٦ ٧٢٥ | ٤٤,٠ | ٤٢,٨ | ٣٥,٨ | ٤١,٥ | ٤٨,٩ | ٥٠,٩ |

الجدول ألف – ١٣

**العاملات في الوحدات الحضرية حسب حالة التسجيل والمنطقة (في نهاية السنة)**

(الوحدة: ١ ٠٠٠ نسمة)

| السنة | المجموع | وحدات مملوكة للدولة | وحدات حضرية مملوكة للتعاونيات | وحدات مملوكة لجهات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ٥٧ ٩٩١ | ٣٩ ٨٢٥ | ١٤ ٥١١ | ٣ ٦٤٥ |
| ١٩٩٥ | ٥٨ ٨٩٠ | ٤٠ ٥٩٠ | ١٣ ٩٩٠ | ٤ ٣١٠ |
| ١٩٩٦ | ٥٨ ٨٣٣ | ٤٠ ٨٨٣ | ١٣ ٣٧٨ | ٤ ٥٧٣ |
| ١٩٩٧ | ٥٨ ٢٤٨ | ٤٠ ٣٠٢ | ١٢ ٧١٠ | ٥ ٢٣٦ |
| ١٩٩٩ | ٤٦ ١٣٤ | ٣١ ٢٨٠ | ٧ ٠٢٨ | ٧ ٨٢٧ |
| ٢٠٠٠ | ٤٤ ١١٣ | ٢٩ ٥٢٥ | ٦ ٠٥٨ | ٨ ٥٣٠ |
| **الإقليم** | | | | |
| بيجين | ١ ٥٥٦ | ١ ٠٠٩ | ١٢٩ | ٤١٨ |
| تيانجين | ٧٧٣ | ٤٢١ | ١٠٨ | ٢٤٥ |
| هيبي | ٢ ١٢١ | ١ ٦٢٨ | ٢٣٣ | ٢٦١ |
| شنسي | ١ ٣٤١ | ٩٩٣ | ١٩٧ | ١٥١ |
| منغوليا الداخلية | ١ ٠٢٩ | ٧٤٨ | ١١٧ | ١٦٥ |
| لياونينغ | ٢ ٣١٧ | ١ ٥١٩ | ٤٢٤ | ٣٧٤ |
| جيلين | ١ ٣٠١ | ٩٢٦ | ٢١٢ | ١٦٣ |
| هلونغيانغ | ٢ ٠٠٦ | ١ ٤٥٠ | ٣٠٦ | ٢٤٩ |
| شنغهاي | ١ ٣٦٦ | ٧٥١ | ١٤٦ | ٤٧٠ |
| جيانغسو | ٢ ٧٠٢ | ١ ٤٩٧ | ٥١٥ | ٦٩٠ |
| جيجيانغ | ١ ٤٨٨ | ٧٩٠ | ١٨٧ | ٥١٠ |
| أنهوي | ١ ٤٣٠ | ٩٣٣ | ٢٨٦ | ٢١٢ |
| فوجيان | ١ ٣٩٤ | ٦٢٠ | ١٣٠ | ٦٤٤ |
| جيانغشي | ١ ٠٨١ | ٨٣٣ | ١٣٥ | ١١٣ |
| شاندونغ | ٣ ١٦١ | ١ ٩٥١ | ٤٧٣ | ٧٣٧ |
| هينان | ٢ ٧٤٥ | ١ ٦٦٩ | ٥٨٦ | ٤٩٠ |
| هوبي | ٢ ١٣٢ | ١ ٥٧٦ | ٢٧٧ | ٢٧٨ |
| هونان | ١ ٦٩٤ | ١ ٣٥٥ | ٢١٨ | ١٢١ |
| غواندونغ | ٣ ١٩٦ | ١ ٦٢٤ | ٤١٢ | ١ ١٦١ |
| غوانشي | ١ ١٢٥ | ٨٨٣ | ١١٣ | ١٢٩ |
| هاينان | ٣٢١ | ٢٧٠ | ١٦ | ٣٤ |
| تشونغكينغ | ٧٥٠ | ٥١٨ | ١١٠ | ١٢٢ |
| سيتشوان | ١ ٨٩٨ | ١ ٣٦١ | ٢٤١ | ٢٩٥ |
| غويجو | ٦٨٠ | ٥٤٠ | ٦٧ | ٧٣ |
| يونان | ١ ٠٢٨ | ٨٢٠ | ٩٧ | ١١١ |
| التبت | ٦٠ | ٥٥ | ٤ | ١ |
| شانسي | ١ ٢٠٨ | ٩٣٧ | ١٢٧ | ١٤٤ |
| غانسو | ٧٢٣ | ٥٧٧ | ١٠١ | ٤٤ |
| كنغاي | ١٧٣ | ١٥٠ | ١٧ | ٧ |
| نينشيا | ٢٣٦ | ١٨٨ | ١٨ | ٣١ |
| كسنغيانغ | ١ ٠٧٩ | ٩٣٥ | ٥٦ | ٨٨ |

الجدول ألف - ١٤

**العاملات في الوحدات الحضرية حسب القطاع والمنطقة (في نهاية السنة)**

(الوحدة: ١ ٠٠٠ نسمة)

| السنة/المنطقة | المجموع | الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات ومصائد الأسماك | التعدين وقلع الأحجار | التصنيع | المرافق العامة | التشييد | التنقيب الجيولوجي وحفظ المياه | النقل والتخزين والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ٥٧ ٩٩١ | ٢ ٥٩٣ | ٢ ٢٩٤ | ٢٤ ٦٠٧ | ٧٥٨ | ٢ ٠٥٩ | ٣٤٣ | ٢ ١٩٧ |
| ١٩٩٥ | ٥٨ ٨٩٠ | ٢ ٥٢٦ | ٢ ٣٨٩ | ٢٤ ٨٢١ | ٨١١ | ٢ ٠٧١ | ٣٣٥ | ٢ ٢١٥ |
| ١٩٩٦ | ٥٨ ٨٣٣ | ٢ ٣٧٨ | ٢ ٣٣٤ | ٢٣ ٩١٧ | ٨٦٣ | ٢ ٠٨١ | ٣٢٢ | ٢ ٢٧٩ |
| ١٩٩٧ | ٥٨ ٢٤٨ | ٢ ٣٨٤ | ٢ ٢٢٥ | ٢٢ ٨٦٣ | ٩٠٣ | ٢ ٠٣٦ | ٣٢٦ | ٢ ٣٢١ |
| ١٩٩٩ | ٤٦ ١٣٤ | ٢ ٠١٥ | ١ ٧٣٦ | ١٥ ٤١٩ | ٩١٦ | ١ ٥٠٨ | ٢٩٤ | ١ ٩٧٢ |
| ٢٠٠٠ | ٤٤ ١١٣ | ١ ٩٥٦ | ١ ٥٢٨ | ١٤ ٢٥٣ | ٩١٠ | ١ ٤٤٠ | ٢٩٥ | ١ ٩٣٣ |
| بيجين | ١ ٥٥٦ | ١١ | ٥ | ٣٥٢ | ١٤ | ٦٩ | ٤ | ٥٢ |
| تيانجين | ٧٧٣ | ٠٣ | ٢٣ | ٣٢٣ | ١٢ | ٣١ | ٤ | ٢٨ |
| هيبي | ٢ ١٢١ | ٣٥ | ٧٠ | ٦٤٩ | ٤٤ | ٦٥ | ٢٣ | ٧٤ |
| شنسي | ١ ٣٤١ | ١٢ | ١٠٥ | ٣٤٦ | ٣٤ | ٤٥ | ٨ | ٦١ |
| منغوليا الداخلية | ١ ٠٢٩ | ١٠١ | ٨٣ | ٢٣٢ | ٢٩ | ٣٥ | ١٠ | ٥٥ |
| لياونينغ | ٢ ٣١٧ | ١٠٤ | ٧٨ | ٨١٢ | ٥٤ | ١٢٢ | ١٥ | ١٠٨ |
| جيلين | ١ ٣٠١ | ٥٨ | ١٠٢ | ٣٧٠ | ٢٣ | ٥٠ | ٧ | ٦٨ |
| هلونغيانغ | ٢ ٠٠٦ | ٢٢٢ | ١٩٣ | ٤٩٦ | ٤٧ | ١٠٤ | ١٤ | ٩٩ |
| شنغهاي | ١ ٣٦٦ | ١٢ | | ٥٠٨ | ١٦ | ٣٢ | ٢ | ٥٧ |
| جيانغسو | ٢ ٧٠٢ | ٨٤ | ٥٠ | ١ ١٦٣ | ٣٤ | ٥٢ | ١١ | ١١٣ |
| جيجيانغ | ١ ٤٨٨ | ١٥ | ٥ | ٥٤٠ | ٢٤ | ٤٣ | ٤ | ٥٩ |
| أنهوي | ١ ٤٣٠ | ٥٥ | ٧٢ | ٤٥٤ | ٢٦ | ٤٦ | ١٢ | ٦١ |
| فوجيان | ١ ٣٩٤ | ٣٣ | ١٧ | ٧٠٧ | ٢٣ | ٣٤ | ٣ | ٤١ |
| جيانغشي | ١ ٠٨١ | ٧٩ | ٣٥ | ٣٢٣ | ٣٢ | ٢٩ | ٨ | ٥٢ |
| شاندونغ | ٣ ١٦١ | ٢٨ | ١٦٩ | ١ ٣٣٢ | ٦١ | ٦١ | ١٢ | ٩٢ |
| هينان | ٢ ٧٤٥ | ٣٢ | ١٣٨ | ٨٤٦ | ٧١ | ٧٥ | ٢٩ | ١١٦ |
| هوبي | ٢ ١٣٢ | ١٦٩ | ٤٠ | ٦٦٩ | ٤٢ | ٦٣ | ٢٣ | ١٣٤ |
| هونان | ١ ٦٩٤ | ١٢٩ | ٤٠ | ٤٤٠ | ٣٨ | ٤٢ | ١٢ | ٨٣ |
| غواندونغ | ٣ ١٩٦ | ٦٦ | ١٤ | ١ ٣٤١ | ٥٩ | ٦٦ | ١٠ | ١٣٩ |
| غوانشي | ١ ١٢٥ | ٦٥ | ١٧ | ٢٧٨ | ٢٧ | ٢٦ | ٠٦ | ٤٨ |
| هاينان | ٣٢١ | ١٢٠ | ٦ | ٣٥ | ٧ | ٥ | ٢ | ١٢ |
| تشونغكينغ | ٧٥٠ | ٨ | ٢٤ | ٢٤٦ | ١٩ | ٢٩ | ٣ | ٤٦ |
| سيتشوان | ١ ٨٩٨ | ٣٢ | ٧١ | ٥٥٢ | ٥٢ | ١٠٠ | ١٣ | ٨٤ |
| غويجو | ٦٨٠ | ١٥ | ٢٣ | ١٨٠ | ١٧ | ٣٣ | ٤ | ٢٩ |
| يونان | ١ ٠٢٨ | ٨٠ | ٣٠ | ٢١٧ | ٢٣ | ٣٣ | ٧ | ٥٢ |
| التبت | ٦٠ | ٢ | ١ | ٤ | ٢ | ٣ | | ٣ |
| شانسي | ١ ٢٠٨ | ١٩ | ٤٢ | ٣٨٣ | ٢٦ | ٤٠ | ١٧ | ٦٤ |
| غانسو | ٧٢٣ | ٢٧ | ٢٣ | ٢١٨ | ٢٣ | ٣٣ | ١١ | ٣٨ |
| كنغاي | ١٧٣ | ٩ | ٥ | ٢٩ | ٥ | ١٠ | ٦ | ١٢ |
| نينشيا | ٢٣٦ | ٢٢ | ١٦ | ٥٥ | ٧ | ٨ | ٣ | ١٠ |
| كسنغيانغ | ١ ٠٧٩ | ٣٠٩ | ٣٥ | ١٥٣ | ١٩ | ٥٦ | ١١ | ٣٨ |

الجدول ألف - ١٤ (تابع)

(الوحدة: ١ ٠٠٠ نسمة)

| السنة/المنطقة | تجارة الجملة والتجزئة وخدمات تقديم الطعام | التمويل والتأمين | تجارة العقارات | الخدمات الاجتماعية | الرعاية الصحية والرياضة والرفاه الاجتماعي | التعليم، والثقافة والفنون والراديو والسينما والتلفزيون | الأبحاث العلمية والخدمات التكنولوجية | الوكالات الحكومية والوكالات الحزبية والمنظمات الاجتماعية | قطاعات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ٨ ٥٣٥ | ١ ٠٤٥ | ٢٤٣ | ٢ ١٣١ | ٢ ٣٩١ | ٥ ٦١٣ | ٦٠٥ | ٢ ٣٤٣ | ٢٣٤ |
| ١٩٩٥ | ٨ ٥٨٣ | ١ ١١٣ | ٢٦٦ | ٢ ١٥٢ | ٢٤ ٧٧٥ | ٥ ٨٨٠ | ٦١٤ | ٢ ٣٨٣ | ٢٥٦ |
| ١٩٩٦ | ٨ ٥٥٣ | ١ ٢٠١ | ٢٨٩ | ٢ ٢١٦ | ٢ ٥٧٠ | ٦ ٢٢١ | ٦١٨ | ٢ ٥٨٦ | ٤٠٥ |
| ١٩٩٧ | ٨ ٤١٢ | ١ ٢٨١ | ٣٠٤ | ٢ ٣٠٤ | ٢ ٦٥٦ | ٦ ٥٠٣ | ٦٢٧ | ٢ ٥٧٩ | ٥٢٤ |
| ١٩٩٩ | ٥ ٢٨٠ | ١ ٤٠٤ | ٣٢٦ | ٢ ١١٥ | ٢ ٧٤٤ | ٦ ٨٠٦ | ٥٧١ | ٢ ٦٦١ | ٣٦٧ |
| ٢٠٠٠ | ٤ ٦١٢ | ١ ٤١٢ | ٣٤٢ | ٢ ١٠٤ | ٢ ٧٨٢ | ٦ ٨٩٣ | ٥٧٩ | ٢ ٦٨٨ | ٣٨٥ |
| بيجين | ٢٢٩ | ٣٧ | ٤١ | ٢١٥ | ٩٠ | ٢١٧ | ١٠٦ | ٧٥ | ٤٢ |
| تيانجين | ٧٦ | ١٧ | ٨ | ٤٠ | ٤٥ | ١٠٩ | ١٧ | ٣٠ | ٨ |
| هيبي | ٢٣٦ | ٦٤ | ٩ | ٧٥ | ١٢١ | ٤٦٧ | ١٧ | ١٦٤ | ٩ |
| شنسي | ١٥٥ | ٤٥ | ٥ | ٦٣ | ٨١ | ٢٤٣ | ١٥ | ١١٢ | ١٣ |
| منغوليا الداخلية | ٧١ | ٣٥ | ٦ | ٣٨ | ٦٠ | ١٧٣ | ١١ | ٨١ | ١٠ |
| لياونينغ | ١٩١ | ٧٩ | ٢٥ | ١٣٤ | ١٤٠ | ٣١٠ | ٢٨ | ٩٤ | ٢٢ |
| جيلين | ١١٥ | ٤٣ | ١٠ | ٦٥ | ٨٧ | ٢١١ | ١٥ | ٦١ | ١٤ |
| هلونغيانغ | ١٧٥ | ٤٨ | ١٤ | ١٠٢ | ١٠٨ | ٢٥٤ | ١٥ | ٩٩ | ١٧ |
| شنغهاي | ١٨٥ | ٤٧ | ٢٧ | ١١٢ | ١٠٠ | ١٧٢ | ٣١ | ٤٤ | ٢٢ |
| جيانغسو | ٣٤٤ | ٧٢ | ٢٠ | ١٠٧ | ١٦٤ | ٣٥٤ | ٢٤ | ٨٨ | ٢٢ |
| جيجيانغ | ١٤٣ | ٧٩ | ١٣ | ٨٨ | ١٢٣ | ٢٥٠ | ١٣ | ٧٧ | ١٣ |
| أنهوي | ١٩٢ | ٤٣ | ٨ | ٦٣ | ٨٦ | ١٩٨ | ١٢ | ٩٢ | ٧ |
| فوجيان | ٨٥ | ٤٤ | ١٠ | ٥٠ | ٦٠ | ٢٠٦ | ٨ | ٦٥ | ٨ |
| جيانغشي | ١١٨ | ٣٦ | ٦ | ٣٤ | ٦٩ | ١٧٠ | ١١ | ٧٤ | ٧ |
| شاندونغ | ٣٤٢ | ٩٣ | ١٦ | ١٠٥ | ١٨٩ | ٤٤١ | ٢٠ | ١٦٩ | ٣٠ |
| هينان | ٣٤٥ | ٩٢ | ١٤ | ١٠٥ | ١٦٧ | ٤٦٦ | ٢٦ | ٢٠٢ | ٢١ |
| هوبي | ٢٥٠ | ٥٩ | ١٤ | ٨٨ | ١٤٤ | ٢٧٤ | ٢٣ | ١٢٧ | ١١ |
| هونان | ١٧٨ | ٦٣ | ٩ | ٦٦ | ١٢٩ | ٣٠٦ | ١٩ | ١٢٦ | ١٢ |
| غواندونغ | ٣١٥ | ١١٨ | ٣٧ | ١٦٩ | ٢٠٠ | ٤٤١ | ٢١ | ١٧٢ | ٢٨ |
| غوانشي | ١١٥ | ٣٤ | ٧ | ٥٨ | ٨٨ | ٢٤٦ | ١٢ | ٨٦ | ١٠ |
| هاينان | ٢١ | ٨ | ٣ | ٢٢ | ١٦ | ٣٢ | ٥ | ٢٥ | ١ |
| تشونغكينغ | ٧٠ | ٢٨ | ٦ | ٢٨ | ٤٦ | ١٣٠ | ١٨ | ٤٧ | ١ |
| سيتشوان | ١٨١ | ٧٥ | ١١ | ٦٨ | ١٣٨ | ٣٢٦ | ٣٢ | ١٥٤ | ٨ |
| غويجو | ٧٥ | ٢٢ | ٤ | ٢٣ | ٤٨ | ١٢٥ | ٧ | ٦٨ | ٧ |
| يونان | ١١١ | ٣٠ | ٥ | ٥٠ | ٧٨ | ٢٠٢ | ١٥ | ٨٩ | ٥ |
| التبت | ٣ | ٢ |  | ٣ | ٦ | ١٢ | ١ | ١٧ |  |
| شانسي | ١١٨ | ٣٨ | ٥ | ٤٧ | ٧١ | ٢١٠ | ٣٢ | ٩٠ | ٦ |
| غانسو | ٧٩ | ٢٠ | ٣ | ٣٢ | ٤٠ | ١٠٢ | ١٠ | ٥٢ | ١٠ |
| كنغاي | ١٦ | ٧ | ١ | ٨ | ١٤ | ٢٨ | ٣ | ١٧ | ٢ |
| نينشيا | ٢٢ | ٩ | ١ | ١٠ | ١٥ | ٣٦ | ٢ | ١٧ | ٢ |
| كسنغيانغ | ٥٧ | ٢٣ | ٤ | ٣٥ | ٥٩ | ١٨٤ | ١٠ | ٧٤ | ١٣ |

الجدول ألف – ١٥

**النسبة المئوية للعاملات في الوحدات الحضرية حسب القطاع (٢٠٠٠)**

| البند | المجموع | وحدات مملوكة للدولة | وحدات حضرية مملوكة للتعاونيات | وحدات مملوكة لجهات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| **المجموع على المستوى الوطني** | **٣٨,٠** | **٣٦,٤** | **٤٠,٤** | **٤٢,٤** |
| مصنفة حسب الفئة: | | | | |
| شركات | ٣٧,٩ | ٣٥,٣ | ٣٩,٨ | ٤٢,٤ |
| مؤسسات | ٤٣,٤ | ٤٣,٢ | ٤٦,١ | ٤٣,٩ |
| منظمات | ٢٤,٣ | ٣٨,٢ | ٣٦,٣ | |
| مصنفة حسب القطاع: | | | | |
| الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات ومصائد الأسماك | ٣٧,٩ | ٣٨,٢ | ٢٧,٧ | ٣٤,٩ |
| الزراعة | ٤١,٣ | ٤١,٢ | ٤٥,٩ | ٤٥,١ |
| الحراجة | ٣٩,٠ | ٣٨,٩ | ٤٣,٠ | ٢٨,٨ |
| تربية الحيوانات | ٣٧,٤ | ٣٧,٧ | ٣٢,٠ | ٣٤,٨ |
| مصائد الأسماك | ٢٩,٣ | ٣٠,٩ | ٣٠,٠ | ١٧,٢ |
| خدمات الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات ومصائد الأسماك | ٢٨,٨ | ٢٩,٦ | ٢٠,١ | ٣٣,٨ |
| التعدين وقلع الأحجار | ٢٦,١ | ٢٥,٤ | ٣٦,٣ | ٢٥,٦ |
| التصنيع | ٤٣,٢ | ٣٨,٦ | ٤٨,٩ | ٤٥,٨ |
| المرافق العامة | ٣٢,١ | ٣٢,٣ | ٣١,٩ | ٣٠,٩ |
| التشييد | ١٨,٥ | ٢٠,٣ | ١٧,٥ | ١٤,٤ |
| الهندسة المدنية | ١٧,٥ | ١٩,٨ | ١٥,٨ | ١٣,٦ |
| تركيب خطوط الكهرباء وخطوط الأنابيب والمعدات | ٢٥,٧ | ٢٤,١ | ٣١,٢ | ١٩,٥ |
| إمدادات المباني وزخرفتها | ١٩,١ | ١٩,٤ | ٢٢,٦ | ١٦,٣ |
| التنقيب الجيولوجي وحفظ المياه | ٢٦,٨ | ٢٦,٨ | ٢٨,١ | ٢٣,٤ |
| التنقيب الجيولوجي | ٢٧,٨ | ٢٧,٧ | ٤٦,٤ | ٢١,٩ |
| حفظ المياه | ٢٥,٩ | ٢٥,٨ | ٢١,٩ | ٢٤,٨ |
| النقل والتخزين والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية | ٢٨,٤ | ٢٧,٨ | ٣١,٠ | ٣١,٥ |
| النقل بالسكك الحديدية | ٢٢,٩ | ٢٢,٤ | ٥٢,٤ | ٢١,٨ |
| النقل بالطرق الرئيسية | ٣١,٩ | ٣٣,٠ | ٢٨,٢ | ٣١,٣ |
| النقل بخطوط الأنابيب | ٣٠,٤ | ٣٠,٠ | ٣٩,٨ | ٣٧,٧ |
| النقل بالطرق المائية | ١٩,٥ | ١٤,٧ | ٢٨,١ | ١٩,١ |
| النقل الدوي | ٣٢,٥ | ٣٢,٢ | ٥٠,٤ | ٣٣,٦ |
| خدمات دعم النقل والخدمات المساعدة | ٢٦,٠ | ٢٥,٦ | ٢٨,٧ | ٢٨,٠ |
| وسائل النقل الأخرى | ٣٠,٠ | ٣٠,٠ | ٢٥,٨ | ٣٠,١ |
| التخزين | ٣٤,٢ | ٣٤,٢ | ٤٣,٧ | ٢٨,٨ |
| البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية | ٣٧,٣ | ٣٦,١ | ٥٠,٨ | ٤٩,٢ |
| تجارة الجملة والتجزئة وخدمات تقديم الطعام | ٤٥,٧ | ٤٣,٦ | ٤٥,٥ | ٥٢,٥ |
| تجارة الجملة في الأغذية والمشروبات والتبغ والأثاث المنزلي | ٤١,٤ | ٣٩,٩ | ٤٤,١ | ٤٧,٠ |
| تجارة الجملة في الطاقة والمواد والمعدات الإلكترونية | ٣٦,٣ | ٣٥,٣ | ٤٠,٧ | ٣٥,٢ |
| أنواع أخرى من تجارة الجملة | ٤٠,٤ | ٤٢,٠ | ٣٩,٧ | ٣٨,٩ |

| البند | المجموع | وحدات مملوكة للدولة | وحدات حضرية مملوكة للتعاونيات | وحدات مملوكة لجهات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| تجارة التجزئة | ٥١,٥ | ٥١,٢ | ٤٧,٢ | ٦٠,٠ |
| السمسرة والوكالات التجارية | ٣٧,٨ | ٣٩,٣ | ٤٩,٦ | ٣٨,٤ |
| خدمات تقديم الطعام | ٥٧,٠ | ٥٧,٠ | ٥٧,٩ | ٥٧,٠ |
| التمويل والتأمين | ٤٣,٢ | ٤٢,٢ | ٤٢,٢ | ٥٢,٦ |
| التمويل | ٤٢,٧ | ٤٢,٠ | ٤٢,٢ | ٥٠,٨ |
| التأمين | ٤٦,٩ | ٤٣,٠ | ٣٢,٨ | ٥٥,٦ |
| تجارة العقارات | ٣٤,١ | ٣٤,٦ | ٣٣,٩ | ٣٣,٠ |
| تعمير وعمليات العقارات | ٣٣,٥ | ٣٤,٢ | ٣٢,٨ | ٣٢,٧ |
| إدارة العقارات | ٣٤,٣ | ٣٤,٥ | ٣٥,٧ | ٣٢,٩ |
| سمسرة ووكالات العقارات | ٤٤,٠ | ٤٢,١ | ٤٤,٣ | ٥١,٥ |
| الخدمات الاجتماعية | ٤٣,٥ | ٤٣,٨ | ٤٥,٣ | ٤١,٢ |
| خدمات المرافق العامة | ٤١,٤ | ٤٣,٠ | ٤٢,٩ | ٢٥,٤ |
| خدمات النزلاء | ٤٤,٣ | ٤٣,١ | ٤٣,٩ | ٤٩,٥ |
| الفنادق | ٥٥,٥ | ٥٥,٧ | ٦١,٦ | ٥٢,٩ |
| خدمات التأجير | ٣٥,٥ | ٣٨,٥ | ٤٢,٦ | ٢٦,٨ |
| السياحة | ٤٥,٢ | ٤٥,٩ | ٤٦,٨ | ٤٣,٤ |
| الخدمات الترويحية | ٥٠,٠ | ٤٧,٤ | ٥٢,٦ | ٥٠,٦ |
| الخدمات الإعلامية والاستشارية | ٣٦,٠ | ٣٤,٨ | ٣٥,٢ | ٣٧,٧ |
| خدمات تطبيقات الحاسوب | ٣٢,٧ | ٣٥,٠ | ٣٢,٧ | ٣١,٤ |
| الخدمات الاجتماعية الأخرى | ٢٩,٩ | ٢٦,٤ | ٣٧,٩ | ٣٠,٥ |
| الرعاية الصحية والرياضة والرفاه الاجتماعي | ٥٧,٠ | ٥٧,٩ | ٥٠,٦ | ٤٩,٩ |
| الرعاية الصحية | ٥٨,٢ | ٥٩,٠ | ٥٢,٠ | ٥٩,٣ |
| الرياضة | ٣٣,٠ | ٣٢,٩ | ٥١,٧ | ٣٥,١ |
| الرفاه الاجتماعي | ٤١,٦ | ٤٤,٤ | ٢٤,٣ | ٥١,٣ |
| التعليم، والثقافة والفنون، والراديو والسينما والتلفزيون | ٤٤,٠ | ٤٤,٠ | ٤٥,٤ | ٤٤,٠ |
| التعليم | ٤٤,٤ | ٤٤,٤ | ٤٥,٨ | ٤٥,٨ |
| المعاهد النظامية للتعليم العالي | ٤٠,٠ | ٤٠,٠ | ٤١,٧ | ٣٥,٨ |
| المدارس الثانوية النظامية | ٤٠,٤ | ٤٠,٤ | ٤٤,٩ | ٤٦,٠ |
| المدارس الابتدائية | ٤٦,٩ | ٤٧,١ | ٤٣,٧ | ٤٥,١ |
| الثقافة والفنون | ٤١,٩ | ٤١,٧ | ٤٢,٠ | ٤٣,٠ |
| الراديو والسينما والتلفزيون | ٣٥,٢ | ٣٥,٢ | ٣٢,٢ | ٣٨,٥ |
| البحث العلمي والخدمات التكنولوجية العامة | ٣٣,٢ | ٣٣,٩ | ٢٩,٨ | ٢٧,٦ |
| البحث العلمي | ٣٥,٠ | ٣٥,٠ | ٣٥,٥ | ٣٧,٤ |
| أبحاث العلوم الطبيعية | ٣٤,٩ | ٣٥,٠ | ٣٥,٦ | ٣٨,٤ |
| أبحاث العلوم الاجتماعية | ٣٦,٤ | ٣٦,٤ | ٣٥,٣ | ٤٨,٠ |
| أبحاث العلوم الأخرى | ٣٤,٩ | ٣٤,٩ | ٣٥,٢ | ٣٠,٨ |
| الأبحاث التكنولوجية العامة | ٣١,٩ | ٣٣,٠ | ٢٩,٦ | ٢٧,٤ |
| الأرصاد الجوية | ٣٤,٦ | ٣٤,٦ | ٤٠,٦ | ٢٧,٧ |

| البند | المجموع | وحدات مملوكة للدولة | وحدات حضرية مملوكة للتعاونيات | وحدات مملوكة لجهات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| علم الزلازل | ٢٦,٧ | ٢٦,٧ | | ٢٠,٠ |
| المسح ورسم الخرائط | ٢٩,٣ | ٢٩,٣ | ٣٩,٨ | ٢٣,٠ |
| الإشراف التكنولوجي | ٣١,٣ | ٣١,٨ | ٢٩,٣ | ١٧,٦ |
| بيئة المحيطات | ٢٠,٠ | ٢٠,٠ | | ١٤,٣ |
| الحماية البيئية | ٣٩,٠ | ٣٩,٧ | ٤٣,٤ | ٢٩,٤ |
| تطبيق ونشر التكنولوجيا، فضلا عن خدمات تبادل العلوم/التكنولوجيا | ٣٤,٦ | ٣٥,٩ | ٣٤,٤ | ٢٨,٤ |
| التصميم الهندسي | ٣٢,٤ | ٣٢,٦ | ٣٢,٤ | ٢٩,١ |
| الخدمات التكنولوجية الأخرى | ٢٩,٣ | ٣٢,٨ | ٢٥,٢ | ٢٧,٥ |
| الوكالات الحكومية والوكالات الحزبية والمنظمات الاجتماعية | ٢٤,٤ | ٢٤,٣ | ٤٢,٧ | |
| الوكالات الحكومية | ٢٤,٢ | ٢٤,٢ | ٣٢,٨ | |
| الوكالات الحزبية | ٢١,٦ | ٢١,٦ | ٧٥,٠ | |
| الوكالات الأخرى | ٣٧,٣ | ٣٦,٢ | ٤٢,٩ | ٣٦,٧ |
| منظمات إدارة الشركات | ٣٤,٤ | ٣١,٩ | ٤١,٧ | ٣٦,٨ |

الجدول ألف – ١٦

**الصحة الإنجابية للنساء في سن الإنجاب (١٩٩٠/٢٠٠٠)**

| المنطقة | النسبة المئوية للمتزوجات في سن الإنجاب ممن يستخدمن وسائل منع الحمل | | معدل الفحص السابق للولادة | | معدل ولادة الأطفال خارج المستشفيات عن طريق القبالة الجديدة | | معدل ولادة الأطفال في المستشفيات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
| **على المستوى الوطني** | ٩٠,٤[٩٥] | ٨٣,٨[٩٧] | ٦٩,٧[٩٢] | ٨٩,٤ | *٩٤,٠ | ٩٥,٧٨ | ٥٠,٦ | ٧٢,٩ |
| بيجين | ٨٩,٩ | ٨٨,١ | ٩١,١[٩٢] | ٩٧,٦ | ٩٩,٧ | ١٠٠,٠ | ٨٣,٧ | ٩٩,٦ |
| تيانجين | ٩٢,٣ | ٩١,١ | ٩٠,٢ | ٩٦,٨ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٦٣,١ | ٩٩,٠ |
| هيبي | ٩٠,٣ | ٩١,٥ | | ٩١,٢ | | ٩٩,٨ | ٥٣,٣ | ٨٥,٤ |
| شنسي | ٩٠,٠ | ٨٩,٥ | ٢١,٧ | ٨٩,١ | ٥٢,٨ | ٩٦,٣ | ٤٣,١ | ٥٨,٩ |
| منغوليا الداخلية | ٩٠,٦ | ٩٣,٠ | ٤٨,٥[٩٣] | ٩٢,٥ | ٨٤,٩[٩٣] | ٩٣,٨ | ٢٦,٧ | ٧٠,١ |
| لياونينغ | ٩٠,٢ | ٩١,٣ | ٩٣,٥ | ٩٧,١ | ٩٩,٥ | ٩٩,٤ | ٥٣,٩ | ٧٩,٣ |
| جيلين | ٩١,٤ | ٩١,١ | ٨٦,٨ | ٩٠,٨ | ٩٤٠٧ | ٩٨,٤ | ٥٢,١ | ٨١,٧ |
| هلونغيانغ | ٩٠,٩ | ٩٢,٨ | ٣٦,٢ | ٩٨,٧ | ٩٦,٨ | ٩٨,٥ | ٤٣,٢ | ٧١,٥ |
| شنغهاي | ٩١,٦ | ٩١,١ | ٩٧,٦ | ٩٩,٩ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٩٩,٨ | ١٠٠,٠ |
| جيانغسو | ٩٠,٣ | ٩١,٩ | ٦٣,١ | ٩٤,٦ | | ٩١,٢ | ٨١,٣ | ٩٨,٩ |
| جيجيانغ | ٩٢,٤ | ٩١,١ | ٨٩,٨ | ٩٦,٤ | | ٩٥,٧ | ٨٦,٧ | ٩٨,٧ |
| أنهوي | ٨٨,٠ | ٩١,٩ | ٥٩,٠ | ٨٥,٦ | | ٩٦,١ | ٥٦,٠ | ٧٣,٩ |
| فوجيان | ٥٩,٥ | ٨٩,٥ | ٩٣,٠ | ٩٦,٦ | ٩٧,٠ | ٩٩,٥ | ٤٨,٣ | ٨٩,٧ |
| جيانغشي | ٨٩,٤ | ٩٠,٢ | ٨٨,٥ | ٩٢,٧ | | ٩٧,٥ | ٣٤,٦ | ٧٤,٤ |
| شاندونغ | ٩١,١ | ٩٠,٨ | ٧٠,٠ | ٩٦,٥ | ٩٩,٦ | ٩٩,٦ | ٦٨,٧ | ٩٦,٨ |
| هينان | ٨٨,٨ | ٩٠,٥ | ٦٩,٣ | ٨٣,٧ | ٩٣,١ | ٩٧,٤ | ٦٨,٨ | ٧٧,٧ |
| هوبي | ٨٦,٧ | ٨٩,٤ | ٨٩,٢ | ٩١,٤ | ٩٦,٠ | ٩٢,٢ | ٣٨,٤ | ٧٥,٧ |
| هونان | ٨٩,١ | ٩٠,٦ | ٤١,٧ | ٩١,٣ | ٣١,٣ | ٩٥,٠ | ٣٢,٤ | ٧٠,١ |
| غواندونغ | ٨٧,٧ | ٨٨,٥ | ٤٨,٣ | ٩٣,٣ | | ٩٨,٠ | ٥٢,٥ | ٨٠,٥ |
| غوانشي | ٨٤,٩ | ٨٩,٥ | ٧٠,٧ | ٩٠,٤ | ٩٤,٠ | ٩٢,٦ | ٢٣,٨ | ٥٩,٦ |
| هاينان | ٨٥,١ | ٨٦,٠ | ٨٤,٤ | ٨٣,٣ | | ٦٦,٧ | ٧٨,٩ | ٨٣,١ |
| تشونغكينغ | ٩١,٥ | ٩٢,٣ | ٥٧,٢ | ٩٢,٢ | | ٨٩,٥ | ٤١,٣ | ٦٧,٢ |
| سيتشوان | ٨٥,٦ | ٩٢,٤ | ٣٠,٠ | ٨٦,٨ | ٢٦,٥ | ٨٧,٣ | ٣٦,٠ | ٦٣,٩ |
| غويجو | ٨٦,٠ | ٨٥,٠ | ٨٧,١ | ٨٠,٥ | ٧٥,٧ | ٨٨,٤ | ١٩,٠ | ٢٥,٨ |
| يونان | ٨٠,٠ | ٨٢,٠ | ١٢,٧ | ٨٥,٠ | ٢٩,٦ | ٨٤,٢ | ٢٣,٣ | ٤٨,٩ |
| التبت | ٢٠,٥ | ٧١,٧ | ١٩,٥ | ٦٢,٣ | ١٠,٦ | ٦٢,٧ | ٣,٧ | ٢٠,١ |
| شانسي | ٨٩,٧ | ٩٠,٦ | | ٨٩,٠ | ٨٨,٨ | ٩٢,٠ | ٤٧,٧ | ٧٤,٠ |
| غانسو | ٨٦,٣ | ٨٨,١ | | ٨٢,١ | | ٨٢,٥ | | ٥٥,٣ |
| كنغاي | ٨١,٠ | ٨٣,٩ | ٣٨,٠ | ٧١,٠ | ٦٨,٤ | ٨١,٠ | ٢١,٣ | ٣٨,٠ |
| نينشيا | ٨١,٥ | ٩٠,٢ | ٤٨,٦ | ٨٩,٨ | ٥٥,٣ | ٩٥,٧ | ٣١,٥ | ٥٩,٩ |
| كسنغيانغ | ٦٤,٩ | ٨٢,٧ | ٥٢,٠ | ٧٩,٠ | | ٦٧,٣ | ٤٤,٤ | ٥٦,٦ |

* رقم ١٩٩٠ يشمل ولادات الأطفال في المستشفيات.

الجدول ألف - ١٧

**معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية (١٩٩٠-٢٠٠٠)**

| المنطقة | معدل وفيات الرضع (النسبة المئوية) | | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (النسبة المئوية) | | معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠ ٠٠٠) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
| **على المستوى الوطني** | ٥٠,٢ | ٣٢,٢ | ٦١,٠ | ٣٩,٧ | ٨٨,٩ | ٥٣,٠ |
| بيجين | ١١,٧ | ٥,٤ | ١٣,٧ | ٦,٨ | ٢٥,٠ | ٩,٧ |
| تيانجين | ١٥,٣ | ٩,٤ | ١٨,٣ | ١٠,٦ | ٢٣,٤ | ١٨,٦ |
| هيبي | ٣٦,٦ | ٢٢,٦ | ٤٠,١ | ٢٤,١ | ٦٨,٦ | ٥٤,٢ |
| شنسي | ٣٩,١ | ١٩,٩ | ٤٥,٤ | ٢٣,٣ | ١٣١,٢ | ٥٣,٠ |
| منغوليا الداخلية | ٥٧,٢ | ٣٢,٣ | ٦٣,٨ | ٣٥,٦ | ١٤٧,٧ | ٦٢,٦ |
| لياونينغ | ٢٩,٨ | ١٥,٩ | ٣٠,٢ | ١٨,٢ | ٦٤,٨ | ٢٧,٨ |
| جيلين | ٣٠,٧ | ١٤,٥ | ٣٨,٩ | ١٥,٨ | ٥٨,٠ | ٣٤,٧ |
| هلونغيانغ | ٤٥,٠ | ٢٩,٢ | ٥٣,٩ | ٣٦,٢ | ٥٩,٩ | ٢٤,٥ |
| شنغهاي | ١١,٠ | ٥,١ | ١٥,٣ | ٦,٩ | ١٥,٣ | ٩,٦ |
| جيانغسو | ٣١,٢ | ١١,٢ | ٣٨,٥ | ١٤,٦ | ٥٠,٢ | ٢٨,٥ |
| جيجيانغ | ٢٥,٠ | ١٥,٦ | ٢٦,٧ | ١٧,٤ | ٤٢,٠ | ١٩,٦ |
| أنهوي | ٤٧,٨ | ٢٩,٠ | ٦٧,٦ | ٣٤,٧ | ١٠٠,٠ | ٤٨,٤ |
| فوجيان | ٣٦,١ | ٢٠,١ | ٤٥,٧ | ٢٤,٥ | ٦٠,٠ | ٣٠,٧ |
| جيانغشي | ٥٥,٠ | ٣٤,٨ | ٧٤,٠ | ٤٣,٣ | ١٠٨,٠ | ٥٠,٠ |
| شاندونغ | ٣٧,٠ | ١٨,٣ | ٤٢,٧ | ٢٠,٥ | ٦٠,٨ | ٢٥,٤ |
| هينان | ٤٦,٥ | ٣٠,٥ | ٥٦,٢ | ٣٤,٤ | ١٠٠,٢ | ٥٤,٢ |
| هوبي | ٣٩,١ | ٢١,٩ | ٥٠,٥ | ٢٦,٨ | ١٣٠,٠ | ٤٧,٥ |
| هونان | ٥١,٥ | ٢٣,٧ | ٦٣,١ | ٢٨,١ | ٨٧,٤ | ٥٤,٨ |
| غواندونغ | ٣٣,٦ | ١٦,٨ | ٤٢,٣ | ٢١,٧ | ٨٨,٣ | ٣١,٥ |
| غوانشي | ٦١,٣ | ٢٧,٣ | ٧٧,٢ | ٣٢,٢ | ١٤٣,٧ | ٦٠,٣ |
| هاينان | ٤٢,٨ | ٣٣,٤ | ٥١,١ | ٤٢,٢ | ٦٦,٩ | ٤٥,٩ |
| تشونغكينغ | ٤٨,٩ | ٢٨,٨ | ٦٢,٦ | ٤١,٣ | ١٥٧,٣ | ٨٦,١ |
| سيتشوان | ٦٨,٤ | ٤٣,٠ | ٨٩,٣ | ٥٧,٩ | ١٦٠,١ | ٨٨,٢ |
| غويجو | ٦٥,١ | ٣٨,٨ | ٩٨,٤ | ٤٨,٨ | ٢٦٩,٧ | ١٤١,٧ |
| يونان | ٥٣,١ | ٣٣,١ | ٨٧,٣ | ٤٢,١ | ١٩١,٠ | ٩٥,٥ |
| التبت | ٩١,٨ | ٣٥,٣ | ١٢٦,٧ | ٥٧,٢ | ٧١٥,٨ | ٤٦٦,٣ |
| شانسي | ٤٥,٠ | ٣٢,٤ | ٥٥,١ | ٣٥,٦ | ١٣٠,٨ | ٦٦,٣ |
| غانسو | ٥٥,٣ | ٢٨,٩ | ٦٨,٤ | ٣٦,٠ | ٣١٥,٩ | ١٠٨,٨ |
| كنغاي | ٦٠,٧ | ٤١,٠ | ٨٨,٦ | ٥١,٩ | ٢٤٣,٠ | ١٤٢,٠ |
| نينشيا | ٤٩,٢ | ٢٧,٤ | ٥٧,٦ | ٣٢,٩ | ١٢٣,٠ | ٨٥,٨ |
| كسنغيانغ | ٦٩,٠ | ٥٥,٥ | ٩٦,٠ | ٦٥,٤ | ٢٧٠,٠ | ١٦١,٤ |

الجدول ألف – ١٨

**معدل الوفيات النفاسية حسب المنطقة (لكل ٠٠٠ ١٠٠) (١٩٩٥–٢٠٠٠)**

| المعدل في عام ١٩٩٥ | المنطقة | الترتيب في عام ٢٠٠٠ | المنطقة | المعدل في عام ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| ١٦,٩ | شنغهاي | ١ | شنغهاي | ٩,٦ |
| ١٨,٦ | تيانجين | ٢ | بيجين | ٩,٧ |
| ٢٢,٣ | بيجين | ٣ | تيانجين | ١٨,٣ |
| ٢٣,٧ | جيجيانغ | ٤ | جيجيانغ | ١٩,٦ |
| ٣١,٥ | شاندونغ | ٥ | هلونغيانغ | ٢٤,٥ |
| ٣٦,٣ | جيانغسو | ٦ | شاندونغ | ٢٥,٤ |
| ٣٩,٤ | هلونغيانغ | ٧ | لياونينغ | ٢٧,٨ |
| ٤٠,٨ | فوجيان | ٨ | جيانغسو | ٢٨,٣ |
| ٤٢,٤ | هاينان | ٩ | فوجيان | ٣٠,٧ |
| ٤٤,٦ | جيلين | ١٠ | غواندونغ | ٣١,٥ |
| ٤٥,٦ | لياونينغ | ١١ | جيلين | ٣٤,٧ |
| ٤٥,٨ | جيانغشي | ١٢ | هاينان | ٤٤,٣ |
| ٤٦,٤ | غوانشي | ١٣ | هوبي | ٤٧,٥ |
| ٥٣,١ | غواندونغ | ١٤ | أنهوي | ٤٨,٤ |
| ٥٥,٧ | هينان | ١٥ | جيانغشي | ٥٠,٠ |
| ٥٩,٣ | هونان | ١٦ | شنسي | ٥٣,٠ |
| ٦١,٨ | هيبي | ١٧ | هينان | ٥٤,٢ |
| ٦٤,٣ | أنهوي | ١٨ | هيبي | ٥٤,٢ |
| ٧٨,٨ | شانسي | ١٩ | هونان | ٥٤,٨ |
| ٨٢,١ | هوبي | ٢٠ | غوانشي | ٦٠,٣ |
| ٩٣,٣ | تشونغكينغ | ٢١ | منغوليا الداخلية | ٦٢,٦ |
| ٩٨,٧ | شانسي | ٢٢ | شانسي | ٦٦,٣ |
| ١٠٨,١ | نينشيا | ٢٣ | نينشيا | ٨٥,٨ |
| ١١٨,٨ | منغوليا الداخلية | ٢٤ | تشونغكينغ | ٨٦,١ |
| ١٢٠,٠ | سيتشوان | ٢٥ | سيتشوان | ٨٨,٢ |
| ١٤١,٣ | غانسو | ٢٦ | يونان | ٩٥,٣ |
| ١٥٨,٢ | غويجو | ٢٧ | غانسو | ١٠٨,٨ |
| ١٩١,٠ | يونان | ٢٨ | كنغاي | ١٤٢,٠ |
| ٢١٧,٧ | كنغاي | ٢٩ | غويجو | ١٥٦,٤ |
| ٢٦٠,٠ | كسنغيانغ | ٣٠ | كسنغيانغ | ١٦١,٤ |
| ٣٢٦,٤ | التبت | ٣١ | التبت | ٤٦٦,٣ |

الجدول ألف – ١٩

**النسبة المئوية لسكان الريف ممن يمكنهم الوصول إلى مياه الصنبور، والترتيب الإقليمي حسب النسبة المئوية لسكان الريف ممن لديهم إمكانية الوصول إلى المراحيض في نهاية عام ٢٠٠٠**

| النسبة المئوية لسكان الريف ممن لديهم إمكانية الوصول إلى المراحيض | | الترتيب | النسبة المئوية لسكان الريف ممن يمكنهم الوصول إلى مياه الصنبور | |
|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية | المنطقة | | المنطقة | النسبة المئوية |
| **٤٤,٨٤** | **المتوسط الوطني** | | **المتوسط الوطني** | **٥٥,٢٢** |
| ٩٢,٦٧ | شنغهاي | ١ | شنغهاي | ٩٩,٩ |
| ٧٠,٤٢ | بيجينغ | ٢ | بيجين | ٩٨,٢٣ |
| ٦٥,٢٠ | غواندونغ | ٣ | تيانجين | ٨٣,٦٤ |
| ٦٣,٧٣ | جيجيانغ | ٤ | جيجيانغ | ٨٣,٢٠ |
| ٦٢,٠٣ | فوجيان | ٥ | جيانغسو | ٧٤,٩٨ |
| ٥٩,١٩ | شاندونغ | ٦ | هيبي | ٧٣,٤٣ |
| ٥٦,٢٥ | هوبي | ٧ | شنسي | ٧٣,٣٨ |
| ٥٥,٤٢ | كنغاي | ٨ | فوجيان | ٧١,١٩ |
| ٥٣,٦٢ | هينان | ٩ | غواندونغ | ٧٠,٣٠ |
| ٥١,٥٠ | جيانغشي | ١٠ | كسنغيانغ | ٦٦,٩٩ |
| ٤٩,٧٠ | جيلين | ١١ | تشونغكينغ | ٥٩,٣٠ |
| ٤٨,٦١ | هاينان | ١٢ | لياونينغ | ٥٩,١٨ |
| ٤٥,٨٠ | هونان | ١٣ | شاندونغ | ٥٧,١٦ |
| ٤٤,٦٢ | هلونغيانغ | ١٤ | كنغاي | ٥٥,٢٢ |
| ٤١,٤١ | غوانشي | ١٥ | يونان | ٥٤,٢٩ |
| ٤٠,٤٠ | لياونينغ | ١٦ | هوبي | ٥٤,٠٠ |
| ٤٠,١٤ | أنهوي | ١٧ | هلونغيانغ | ٤٩,٩٦ |
| ٣٩,٥٢ | يونان | ١٨ | هاينان | ٤٩,٨٩ |
| ٣٧,٠٤ | شانسي | ١٩ | هينان | ٤٨,٩٤ |
| ٣٥,٨٧ | تشونغكينغ | ٢٠ | غوانشي | ٤٧,٥٥ |
| ٣٥,٥٠ | غانسو | ٢١ | هونان | ٤٥,٩٩ |
| ٣٤,٤٢ | هيبي | ٢٢ | غويجو | ٤٣,٥٧ |
| ٣٢,٥٥ | شنسي | ٢٣ | سيتشوان | ٣٩,٢١ |
| ٣٠,٦٤ | كسنغيانغ | ٢٤ | جيانغشي | ٣٨,٢٢ |
| ٢٩,٨٠ | منغوليا الداخلية | ٢٥ | أنهوي | ٣٦,٨٣ |
| ٢٩,٤٩ | جيانغسو | ٢٦ | شانسي | ٣٥,٢٩ |
| ٢٧,٢٣ | تيانجين | ٢٧ | جيلين | ٣٥,٢٦ |
| ٢٦,٨٤ | سيتشوان | ٢٨ | غانسو | ٣٢,٦٩ |
| ٢١,٧٧ | نينشيا | ٢٩ | منغوليا الداخلية | ٣٠,٨١ |
| ١٠,٤٣ | غويجو | ٣٠ | نينشيا | ٢٩,٦٤ |

ملحوظة: لا تتوافر بيانات عن التبت.